المركزي

دورية مصرفية اقتصادية تصدر باللغتين عن البنك المركزي العماني مرة كل شهرين . العدد الخاص . ربيع الأول ١٤٣٥هـ . يناير ٢٠١٤ م . السنة ٣٩

حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم

تـقـديـــم

حققت السلطنة خلال عام ٢٠١٣م مزيداً من الإنجازات في جميع المجالات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، الأمر الذي يعكسه استمرار عجلة التنمية في تحقيق المزيد من التقدم خلال السنوات الأخيرة، وتوقع حدوث المزيد من التقدم خلال السنوات القادمة نتيجة لتشغيل العديد من المشروعات الاستثمارية الكبيرة، منها المشروعات الاستثمارية بمدينة الدقم، وإستكمال إنشاء مطار مسقط الدولي الجديد، بجانب إنشاء مشروع خط السكك الحديدية التي سوف تربط السلطنة بالسكك الحديدية الخليجية والمتوقع الإنتهاء منها بداية عام ٢٠١٨م، بالإضافة إلى تشغيل العديد من المرافق الاقتصادية والاجتماعية والخدمية الأخرى في مختلف المحافظات العمانية.

وعلى الصعيد المصرفي فقد كان للسياسات النقدية والمصرفية للبنك المركزي العماني أثراً إيجابياً على نمو الأعمال وأداء القطاع المصرفي في السلطنة خلال عام ٢٠١٣م وذلك بمشاركة البنوك التجارية والإسلامية في تمويل عملية التنمية الاقتصادية، الأمر الذي يعزز من متانة وأداء هذا القطاع خلال السنوات المقبلة. وفي هذا الإطار، تشير الإحصاءات المتوفرة إلى أن إجمالي قيمة أصول البنوك التجارية المرخصة قد زاد بنسبة ٩,٧٪ خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٣م ليصل إلى ٢٢,٣ مليار ريالاً عمانياً، فيما شهدت الودائع لدى البنوك التجارية زيادة كبيرة بلغت نسبتها ١١,١٪ خلال نفس الفترة لتصل إلى ١٥,٣ مليار ريالاً عمانياً. أما الإجمالي الائتمان المصرفي الذي منحته البنوك التجارية للمؤسسات والشركات والافراد فقد بلغ ١٥,١ مليار ريالاً عمانياً في نهاية أكتوبر من عام ٢٠١٣م.

هذا، ولقد حظي أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقروض اللازمة لتشغيل وإدارة مؤسساتهم في إطار القرارات الصادرة عن ندوة «تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة» التي عُقدت بسيح الشامخات قبل عدة أشهر، في حين قام البنك المركزي العماني بإرسال تعميم آخر للبنوك التجارية المرخصة لمتابعة مدى إلتزام البنوك فيما يتعلق بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طبقاً للنسبة التي حددها وهي ٥٪ من إجمالي الائتمان المصرفي، على أن يتحقق هذا الهدف قبل نهاية ديسمبر ٢٠١٤م.

كما نوَّه البنك المركزي في تعميمه إلى أن النسبة المذكورة ليست سوى الحد الأدنى، وعلى المصارف أن تسعى لتجاوز هذا الحد لكي تتمكن من المساهمة بدرجة ملحوظة في تطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي هذا الصدد يتناول العدد الخاص من مجلة المركزي عدداً من القضايا المصرفية والمالية التي تهم القطاع المصرفي العماني بشكل عام، منها موضوع كيفية التصدي للجرائم الإقتصادية والمالية بالسلطنة، والعمل على نشر الوعي لدى المؤسسات المصرفية بأهمية التصدي لهذه الجرائم التي تعتبر ظاهرة عالمية تتوسع نتيجة للنمو السريع لقطاعي المصارف والمال، الأمر الذي يتطلب تعزيز التعاون بين المؤسسات المصرفية والأمنية والأفراد في مكافحة هذه الجريمة. كما يستعرض أهمية التأمين التكافلي الذي بدأ يطرق أبواب قطاع التأمين بالسلطنة تزامناً مع ظهور وتطور المصارف الإسلامية، بالإضافة إلى تسليطه الضوء على موضوع التحديات التي تواجه الإعلام الإقتصادي في السلطنة والدول العربية.

وفي هذا الإطار، يعتزم البنك المركزي العماني - وبالتعاون مع اتحاد المصارف العربية ببيروت - عقد منتدى اقتصادي بمسقط العام الحالي ٢٠١٤م بمشاركة العاملين في الأقسام الإقتصادية في المؤسسات الصحفية والإعلامية في السلطنة. كما يتناول العدد الخاص قضايا الجودة في المصارف، وكيفية تحقيق الإستقرار المالي والاقتصادي العام نتيجة لإستقرار سعر الصرف واحتواء التضخم، وغيرها من المواضيع الأخرى التي ذات الصلة بالتنمية المستدامة في السلطنة.

آملين أن يحقق هذا العدد الهدف من إصداره، داعين الله عزوجل أن يكلل جهود الجميع بالنجاح في سبيل رفعة وعزة شأن هذا البلد المعطاء تحت القيادة الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم- حفظه الله ورعاه-.

حمود بن سنجور الزدجالي

الرئيس التنفيذي

المركزي

دورية مصرفية اقتصادية تصدر باللغتين عن البنك المركزي العماني مرة كل شهرين

إقرأ داخل العدد

القطاعات التنموية والرؤى المستقبلية للسلطنة
ص٦

تقرير واقع الاقتصاد الإسلامي
ص١٧

التأمين التكافلي الإسلامي يطرق أبواب قطاع التأمين في السلطنة
ص٣٠

الجرائم المالية والاقتصادية وجهود المؤسسات الحكومية والخاصة في مكافحتها.
ص٣٥

الإشراف العام

سعادة/حمود بن سنجور الزدجالي

الرئيس التنفيذي للبنك المركزي العماني

لجنة الاتصالات:

رئيس اللجنة

محبوب بن موسى الموسى

الأعضاء

سعيد بن هلال الهنائي
أحمد بن مراد البلوشي
د. خلفان البرواني
د. محمد بن راشد الجهوري
فاطمة بنت راشد المنذري

منسق

فياض الدين أكبر شيرازي

أسرة التحرير:

رئيس التحرير

حيدر بن عبدالرضا اللواتي

المحررين

محمد بن شافي الهاشمي
نصرة بنت مسعود الهنائية

المترجمين

عباس عثمان الخليفة
سماح بنت مقبول حسين اللواتية

مصممة جرافيك

شافية بنت درويش الزدجالية

المراسلات

توجه بإسم رئيس التحرير

مجلة المركزي

البنك المركزي العماني

ص.ب: ١١٦١ روي الرمز البريدي: ١١٢

روي سلطنة عمان

الموقع الالكتروني:

Url : www.cbo.gov.om

البريد الالكتروني:

E-mail: Haider.AlLawati@cbo.gov.om

المقالات والأبحاث المنشورة في المجلة لا تمثل رأي البنك المركزي العُماني وإنما رأي كاتبها

إدخال تحويلات جذرية على جودة الخدمة في البنوك شهادة آيزو ٩٠٠١ ص ٣٩

التحديات التي تواجه الإعلام الاقتصادي في الوطن العربي ص ٤٥

برامج تحقيق الاستقرار المستندة إلى سعر الصرف: مجالس العملة أنموذجا ص ٤٩

نظام حماية الرواتب: إدخال التحسينات على سوق العمل العماني ص ٥٤

البنك المركزي العُماني
ص.ب ١١٦١ روي الرمز البريدي: ١١٢ سلطنة عُمان،
هاتف: ٢٤٧٧٧٣٩٢ (٩٦٨)، فاكس: ٢٤٧٧٧٧٢٣ (٩٦٨)
الموقع الإلكتروني: www.cbo.gov.om

القطاعات التنموية والرؤى المستقبلية للسلطنة

إعداد: محمد بن شافي الهاشمي

تعتمد سلطنة عمان وبشكل كبير على المصدر المعرض للنضوب وهو النفط، حيث كشفت دراسة صادرة عن صندوق النقد الدولي عام ٢٠١٢م تحت عنوان «الأطر المالية في الدول الناشئة الغنية بالموارد الطبيعية» والتي تقيس نسبة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات المالية للدولة، أن سلطنة عمان احتلت المرتبة السادسة عالمياً باعتماد ميزانيتها العامة على النفط بنسبة ٨٣٪ . وهذا دليل على وجود خطر محدق بالإعتماد على هذا المصدر الوحيد، حيث أن الدول حالياً تسعى للبحث عن بدائل غير نفطية من أجل أن تدعم وتعزز من التنمية المستدامة، وتحقق الرخاء الاقتصادي .

الإيرادات النفطية والإصلاحات التنموية بالسلطنة

لا زالت إيرادات النفط والغاز في السلطنة تشكل الجزء الأكبر من الموازنة العامة للدولة، على الرغم من المحاولات الجادة من قبل الحكومة من أجل تنويع مصادر الدخل القومي، والتقليل من الاعتماد الكلي على النفط في إطار الرؤية المستقبلية الشاملة للاقتصاد العماني حتى عام ٢٠٢٠م.

وقد أشارت آخر الإحصائيات الصادرة عن وزارة النفط والغاز العمانية لعام ٢٠١٣م إلى أن إنتاج السلطنة من النفط الخام والمكثفات النفطية حتى الربع الثالث من عام ٢٠١٣م بلغ ٢٥٦,٥ مليون برميل وبمعدل يومي يبلغ ٩٥ مليون برميل يومياً وقد يزيد قليلاً وفقاً لكميات الإنتاج، وقد بلغت إجمالي كميات النفط الخام المصدرة للخارج حتى شهر سبتمبر من عام ٢٠١٣م (٢٣٢,٧١٣ مليون برميل) وبمعدل إنتاج يبلغ ٨٦١٩٠٠ برميل يومياً.

وقد جاءت مرافقةً لهذه الزيادة في الإنتاج النفطي زيادة في الإنفاق العام من أجل عمل اصلاحات مجتمعية ومعيشية،

حيث أصدر صاحب الجلالة السلطان قابوس أوامر سامية تقضي بتوحيد جدول الدرجات والرواتب لموظفي القطاع المدني بوحداته وهيئاته ومؤسساته والعمل به ابتداءً من أول يناير ٢٠١٤م، وتشكيل فريق عمل مفرغ من الجهات المعنية تُعهد إليه مهمة مراجعة بدلات طبيعة العمل، وأي بدل آخر يصرف في بعض الوحدات وذلك بقصد دراستها بشكل معمق من حيث أحقيتها وتباعاتها المالية، بهدف التوصل إلى وضع قواعد وضوابط موحدة تسري على كافة موظفي قطاع الخدمة المدنية بصورة تحقق العدالة .

وأشارت الدراسات المالية والاقتصادية إلى أن توحيد الرواتب والدرجات المالية سيأخذ للزيادة في مخصصات بند الرواتب بموازنة الدولة لتصل إلى نسبة ٣٩٪. وعلى الرغم من أن هذه الزيادة سيترتب عليها بعض الإنخفاض في مخصصات الإنفاق الأخرى، ومن بينها الإنفاق على التنمية إلا أنه من المؤمل أن يدفع هذا التوحيد بعجلة التنمية قدما إلى آثار إيجابية، ستنعكس على الاقتصاد العماني ليكون أكثر قدرة على اجتذاب الاستثمارات وعلى إنجاز المشاريع.

وتحسبا لأي انخفاض في أسعار النفط والغاز وهما موردان يسهمان إسهاماً كبيراً في إيرادات الدولة، مما سيؤدي إلى إنخفاض تلك الإيرادات، فإنه ينبغي أن يظل العبء المالي الإضافي الذي سيترتب على الجدول الموحد في حدود الزيادة المقررة، وأن لا يؤثر ذلك على الإحتياطي العام للدولة في حالة انخفاض أسعار النفط، وذلك عن طريق الأخذ بالحقائق التالية وهي: أن يتم ضع ضوابط واضحة للتوظيف على أن تتسم بمعايير الكفاءة والتناسب مع الوظائف، كذلك يجب ضبط الترقيات والإلتزام التام بالكفاءة والجدارة في الأداء كموجبات للترقية، كما ستكون العلاوات غير الأساسية من بين البنود التي ستتأثر في حالة انخفاض إيرادات الدولة.

كما أشار المرسوم إلى توحيد منافع التقاعد والتزامات المستفيدين تجاه صناديق التقاعد، وذلك وفقاً لنظام التقاعد الخاص بموظفي ديوان البلاط السلطاني، وتم تكليف وزارة المالية للقيام على وجه السرعة بإجراء دراسة إكتوارية للوقوف عن كثب على الأوضاع المالية لمختلف صناديق التقاعد ذات العلاقة بموظفي الجهاز المدني، والتأكد من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه نظام التقاعد الموحد، وما تحتاج إليه من موارد للوفاء بذلك.

ومن الطبيعي فإن هذا المرسوم الذي أصدره صاحب الجلالة السلطان قابوس جاء لإصلاحات مجتمعية وتوفير سبل الحياة الكريمة للمواطنين، بما يحقق سبل الراحة والرفاهية والرخاء، ولكن هذا الإنفاق يجب أن يدعم بالموارد الاقتصادية المختلفة وعدم الإعتماد على مورد وحيد في الموازنة العامة للدولة، ويجب زيادة قيمة الصادرات غير النفطية، حيث أشارت الإدارة العامة للجمارك والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات عام ٢٠١٣م إلى أن مجموع الصادرات غير النفطية من المنتجات العُمانية بلغت حتى الربع الثالث من عام ٢٠١٣م (٢٨٦٤,٨ مليون ريال عماني)، وتشمل السلع التي تم تصديرها للخارج: حيوانات حية ومنتوجاتها، ومنتجات نباتية، والزيوت الحيوانية والنباتية ومشتقاتها، والأغذية والمشروبات والتبغ، ومنتجات معدنية، ومنتجات الصناعات الكيماوية والصناعات المرتبطة بها، ومصنوعات اللدائن والمطاط، والمنسوجات، والمعادن ومصنوعاتها، إلى جانب صادرات أخرى غير مصنفة.

ومن هذا المنطلق تعمل السلطنة على تنمية القطاعات غير النفطية لتعزيز مواردها المالية والعمل على إيجاد التنمية المستدامة، الأمر الذي يتطلب توجيه المزيد الحرص والرعاية لتنمية القطاعات غير النفطية. ومن خلال ذلك نقف هنا على التطورات التي شهدتها بعض تلك القطاعات في الفترة الماضية

صناعة السياحة في السلطنة

أبرزت الحكومة دور السياحة باعتبارها واحدة من القطاعات الرئيسية التي يمكنها قيادة السلطنة في استراتيجيتها التي تهدف إلى التنويع الاقتصادي، وقد أظهرت آخر الإحصائيات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لعام ٢٠١٣م، أن مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٢م بلغت ٧١٩,٣ مليون ريال عماني بزيادة بلغت ١٨٪ عن النسبة التي بلغتها القيمة المضافة للقطاع والبالغة ٦٠٩,٧ مليون ريال عام ٢٠١١م، وقد ارتفعت المساهمة النسبية لقطاع السياحة إلى ٢,٤ ٪ في العام ٢٠١٢م مقارنة مع ٢,٢٪ مُحققةً في العام ٢٠١١م.

وأوضحت النشرة الإحصائية الصادرة عن وزارة السياحة ٢٠١٣م أن عدد المنشآت الإيوائية المتمثلة في الفنادق والشقق الفندقية والإستراحات والمخيمات السياحية بلغت حتى نهاية العام ٢٠١٢م (٢٥٨) منشأة إيوائية مقارنة مع (٢٤٨) منشأة إيوائية بنهاية ٢٠١١م وبنسبة زيادة قدرها ٤٪، وبلغ عدد الغرف في العام ٢٠١١م(١٢,٧٩٢) غرفة بزيادة بلغت ٤,٩٪ مقارنة مع العام ٢٠١١م.

وبيّنت الأرقام أن عدد السياح القادمين للسلطنة في العام ٢٠١٢م بلغ (٢,٠٦٣,٩٥٦) سائحًا من مختلف الجنسيات مقارنة مع (١,٣٩٤,٨٥١) سائحًا في العام ٢٠١١م بنسبة زيادة بلغت ٤٨٪.

وقد بدأت السلطنة في القيام بدور أكثر نشاطاً في سبيل إدارة وتطوير صناعة السياحة، بالإضافة إلى محاولة جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في القطاع السياحي داخل البلاد. ويأتي إنشاء شركة عُمران وهي شركة مكلفة من قبل حكومة السلطنة بالتطوير والإستثمار وإدارة المشاريع السياحية كمثال للرؤية الجديدة نحو تحويل قطاع السياحة إلى مساهم رئيسي في الاقتصاد الوطني، ومولدةً للعديد من الفرص الوظيفية للمواطنين العُمانيين.

وتشمل مشاريع عُمران المتنامية على بعض أكبر مشاريع التنمية في السلطنة مثل: مركز عُمان للمؤتمرات والمعارض، وتعد شركة عُمران أحد أكبر الشركات التي تملك وتشرف على العديد من الأصول السياحية في السلطنة، واختارت العديد من الشركات الاستثمارية الإقليمية والدولية عُمران، كشريك لها في تطوير مشاريع ضخمة ذات استخدامات متعددة، بالإضافة إلى المشاريع العقارية، كما تم اعتماد نظم الإدارة في الشركة من قبل ايزو ١٤٠٠١ و٩٠٠١ بالإضافة الى أوساس ١٨٠٠١.

البنية التحتية في قطاع النقل

يعتمد قطاع النقل العماني بشكل كبير على الشبكة الواسعة للطرق، حيث لا توجد خطوط للسكك الحديدية في البلاد حاليا، وهي في طور الإنشاء خلال الفترة المقبلة. وتمتلك سلطنة عمان شبكة طرق تمتد لنحو ٤٥,٩٨٥ كم، رغم أن نسبة كبيرة من هذه الشبكة غير ممهدة، إلا أنه من المنتظر

أن يتم إحداث تغييرات في هذه الشبكة بصورة جوهرية، نظراً للاستثمارات الحكومية في مشاريع النقل بهدف تشجيع السياحة. كما إن مشاريع الطرق هي الجانب الأسرع نمواً في قطاع البنية الأساسية لقطاع النقل في سلطنة عمان، في ظل تخصيص مبلغ ١,٧ مليار ريال عماني تقريباً للإنفاق على مشاريع الطرق الجديدة. ويعد إنشاء المرحلة الثانية من طريق الباطنة الساحلي بطول ٢٤٠ كم أحد أكبر مشاريع الطرق في السلطنة، حيث أعلن وزير النقل والإتصالات معالي الدكتور أحمد بن محمد الفطيسي أن الوزارة بصدد إنشاء مؤسسة تعنى بقطاع النقل، وأنها بصدد توقيع إتفاقية مع البنك الدولي للنظر في هيكلة قطاع النقل في السلطنة من حيث فصل الوظائف من ناحية تنظيمية، خاصة وأن هناك توجه نحو إنشاء مؤسسة مختصة بتنظيم النقل ووضع كل اللوائح والتنظيمات والتصليحات والمخالفات.

وكشف معاليه أن الوزارة تدرس تطوير شركة النقل الوطني مع بعض المشغلين العالميين كي تظهر بمظهر جديد ومختلف تماماً، والذي ستكون عليه خلال المرحلة المقبلة، مشيراً إلى أن التصور لن يكون على شكل مؤسسة حافلات نقل الركاب فقط، بل شركة نقل عام، بما فيها حافلات ومركبات الأجرة، وقد يكون مترو والتاكسي البحري، وتكون شركة مواصلات عامة، وقال إن تلك الأمور لا زالت في عملية الدراسات التفصيلية وآلية عملها من المتوقع أن تتضح الصورة بشكل عام من الشركة خلال فترة وجيزة.

وأكد معاليه أن الوزارة تركز خلال المرحلة المقبلة على تطوير قطاع النقل كي يكون قطاعاً جاذبا للشباب العماني من أجل الإنخراط فيه. حيث قررت مؤخراً الشركة العمانية للنقل البحري إنشاء شركة صغيرة بالشركة من أجل إدارة السفن والتي تمكنت من استقطاب الشباب العماني، مشيراً إلى أن الشركة تمكنت حتى الآن من إدارة ٢٥ سفينة من أصل ٤١ سفينة عملاقة لنقل المواد البترولية ونقل الغاز، كما أن الشباب العماني أصبحوا يبحرون على متن هذه السفن.

وأضاف معاليه إن شركة ميناء الدقم تمكنت هي الأخرى من الوصول إلى نسبة تعمين قدرها ٨٥ ٪ يعملون في إدخال السفن وإخراجها، مؤكداً أن السنوات المقبلة ستشهد تغيير في وجهة نظر الشباب العماني نحو قطاع النقل بعد أن يصبح جاذبا لهم.

وأشار معاليه إلى أن السلطنة تدرس مقترح تقدم به مجلس الشورى من أجل إنشاء طرق خاصة للشاحنات عبر مركزين هما: الأول من ثمريت إلى ميناء صلالة الذي يشهد حركة قوية للشاحنات، والثاني الحارة الثالثة في طريق الباطنة حيث من المؤمل أن تخصص للشاحنات فقط، واستحداث مثل هذه الطرق سيكون إضافة جيدة ومحافظة على الطريق، موضحا معاليه إلى أن فكرة إنشاء طريق خاص للشاحنات تعد مكلفةً مادياً، ومن الممكن تغطية هذه التكلفة عن طريق استثماري من خلال وضع رسوم معينة للشاحنات والتي ستغطي قيمة استثمار إنشاء هذا الطريق.

وأشار إلى أن مشروع طريق سناو - محوت - الدقم يتم إنشاؤه بمواصفات ومعايير كبيرة جداً، كونه سيربط بميناء الدقم، كما أن الطريق سيكون هو الناقل البري، لذلك وضعت له معايير تتصف بقدرته على تحمل أوزان عالية ومواصفاته كبيرة، ويتضمن العديد من الجسور والمنافذ لعبور المياه.

مشروع القطار وشبكة السكك الحديدية الخليجية

وأكد معالي وزير النقل والإتصالات حول مشروع القطار بأنه سيكون محركاً اقتصادياً كبيراً للسلطنة، وقد أسندت المناقصة الأولى الخاصة بالتصاميم الأولية، حيث تم عمل بعض التغييرات المبنية على إعتبار أن يكون مشروعاً ذا فائدة وجدوى اقتصادية، وليس بهدف التكامل مع الأشقاء فقط. وقد بينت الدراسات أن الجدوى الاقتصادية ستكون ضعيفة إذا نفذ القطار لنقل الركاب فقط، ولكن إذا أضيف الشحن فإن الجدوى ستكون أكبر، ومن خلاله سيتم ربط موانئ السلطنة

«صحار والدقم وصلاله» وكذلك ربط أماكن التعدين والأماكن الاقتصادية الأخرى. وأضاف معاليه إن هناك مقترحاً جديداً لمسار القطار حيث سيتم ربط صلالة والدقم عن طريق عبري، وسيكون المسار بإتجاه محافظة الظاهرة مروراً بالمنطقة الداخلية وسناو، وسيحدد الإستشاري المسار المناسب الحالي أو السابق حسب الجدوى الاقتصادية المناسبة.

وستكون سكة حديد لمحافظة الباطنة حيث ستسير في شكل موازٍ لطريق الباطنة السريع، وستغطي مسافة ٢٦٠ كم من العاصمة مسقط وصولاً إلى الحدود مع الإمارات، وستكون بمنزلة دفعة قوية لشبكة النقل في سلطنة عمان. وقد اختارت عمان والإمارات خط سكة حديد بطول ١٣٦ كم ليربط صحار مع الحدود الإماراتية ليكون له الأولوية في التنفيذ. وسيكون هناك وصلة بطول ٢٧ كم من السكة الحديد إلى ولاية البريمي ضمن الحزمة التي لها الأولوية.

وتأتي خطط تطوير السكك الحديدية في البلاد كأولوية بالنسبة للحكومة نتيجة لشبكة السكك الحديدية المزمع إنشاؤها والتي ستربط بقية دول مجلس التعاون الخليجي، وهي عبارة عن شبكة للسكك الحديدية تقدر تكلفتها بنحو ٢٥ مليار دولار، وستكون على امتداد ٢,١١٧ كم، وستربط دول مجلس التعاون الخليجي الست: البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. والهدف من إنشاء الشبكة هو من أجل تشجيع السفر، وزيادة معدلات التبادل التجاري في المنطقة. ومن المقرر أن يتم الإنتهاء من إنشاء الشبكة في ٢٠١٧م.

ويقدر إجمالي حجم الشحن المتوقع أن يتم تداوله من خلال شبكة السكك الحديدية الدولية ٤٢ مليون طن في عام ٢٠٢٠م، ويتوقع أن يرتفع إلى ٦٢ مليون طن في عام ٢٠٣٠م إلى أن يصل ٧٣ مليون طن في عام ٢٠٤٠م.

وأكد معالي الدكتور الفطيسي أن الشحن الجوي متواضع حالياً في السلطنة، والمعادن يتم نقلها عن طريق البر في بعض الأحيان، مشيراً إلى أن ثمة فكرة لإعادة السفن الخشبية على الرغم من حمولاتها البسيطة، لكنها مهمة جداً، ويتم التركيز عليها في مينائي صلالة و شناص. وأكد معاليه إلى أن قطاع النقل قطاع واعد في السلطنة، والتفكير جارٍ حول استحداث منظومة لوجستية قوية تفيد السلطنة، ودول الجوار ودول المحيط الهندي ودول العالم، لأن السلطنة لها القدرة على أن تلعب هذا الدور لأن مجالاتها الاقتصادية عديدة وواعدة، فيجب العمل الدؤوب لجذب الشباب إلى قطاع النقل، وتشجيعهم على الإنخراط فيه.

توسعة المطارات والاستثمار في الموانئ

منحت الحكومة العمانية في ديسمبر ٢٠١٢م شركة هيل انترناشونال الأميركية عقداً مدته عامان بقيمة ٤١,٨ مليون ريال (١٠٨,٥ ملايين دولار) للإشراف على توسعة مطار مسقط الدولي ومطار صلالة. وتقدر تكلفة تطوير مطار مسقط الدولي ١,٨ مليار دولار، في حين يتطلب مشروع مطار صلالة استثمارات بمبلغ ٧٦٥ مليون دولار. وستكون لدى المطارين القدرة على تلبية احتياجات ١٢ مليون راكب، و٢ مليون راكب سنوياً، على الترتيب، بعد استكمال المشروعين والمقرر أن يكون بنهاية ٢٠١٤م.

وبالنسبة للموانئ فإنها تعد عنصراً مهماً في قطاع النقل في العالم، وتمتلك السلطنة عددا من موانئ الرئيسية هما: ميناء السلطان قابوس في مسقط، وميناء صلالة. كما أن هناك ميناء واعداً هو ميناء صحار، ويخضع لاستثمارات بمبلغ ١٢ مليار دولار، مما يجعله أحد أكبر مشاريع تطوير الموانئ في العالم. كما يتضمن مشروع التوسعة بناء محطة للحاويات بمساحة ٧٠ هكتاراً في ميناء صحار، بسعة ١,٥ مليون حاوية نمطية، وتقدر تكلفة هذه المحطة بنحو ٥٠ مليون ريال عماني (١٣٠ مليون دولار) حتى اكتمالها. وقد بدأ البناء في إبريل ٢٠١٣م من خلال شركة محطة الحاويات الدولية عمان (أويكت)، ومن المقرر أن يبدأ تشغيلها بحلول يناير ٢٠١٤م.

قطاع الإنشاءات والبنى التحتية

من المتوقع أن يشهد قطاع الإنشاءات في السلطنة نموًا عند معدل متوسط يبلغ ٦٪، بقيمة تزيد على ٥ مليارات دولار خلال الثلاث إلى الأربع سنوات القادمة. ويعزز هذا النمو حركة المشاريع الجارية في البلاد مثل توسعة مطاري مسقط وصلالة، وبناء مركز عُمان للمؤتمرات والمعارض بسعة ٣٠٠٠ مقعد، وتوسعة ميناء صلالة في منطقة ظفار. كما أن زيادة الإنفاق الحكومي سوف يساعد على طرح العديد من المشاريع الأخرى في القطاع الاجتماعي مثل بناء ٤٠٠٠ وحدة سكنية، و٢٨ مدرسة، ومستشفى في جنوب الشرقية. كما أعلن مؤخرًا عن مشروع ضخم لبناء مجمع طبي بتكلفة ١,٤٨ مليار دولار في شمال الباطنة، وسوف تطرح مناقصة المشروع هذا العام.

الصناعة والتعدين

لقد أولت الحكومة العمانية الرشيدة اهتمامها البالغ بقطاع الصناعة باعتباره قطاع المستقبل الواعد، ويعول عليه الاقتصاد الوطني في تنويع مصادر الدخل، وتقليل الاعتمادية على النفط، حيث أنه بلا شك يساهم في توفير فرص العمل للباحثين، ويعد قيمة مضافةً للموارد الوطنية، وقد تركزت الخطط والرؤى على تعزيز دور هذا القطاع في التنمية الشاملة، وركزت على توفير الإمكانيات والظروف المؤاتية له، وقد أشارت آخر الإحصائيات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء لعام ٢٠١٣م إلى أن عدد المنشأت الصناعية بلغت حتى نهاية أبريل ٢٠١٣م (٥٩٥) منشأة، وأكثر المنشأت الصناعية عدداً منشأت المطاط والمنتجات البلاستيكية حيث بلغت (١٦٥) منشأة، ويبلغ عدد الموظفين العاملين في مختلف المنشأت الصناعية ٥١٢٧٤ موظف من العمانيين والأجانب.

وإلى جانب قطاع الصناعة نجد قطاع التعدين الذي شهد هذا العام ٢٠١٣م زيادة في الطلب عليه نتيجة لإرتباطه بالصناعات الأخرى، حيث حقق قطاع التعدين نمواً جيداً حيث بلغ متوسط نمو مساهمته واستغلال المحاجر في الناتج المحلي الإجمالي نسبة مقدارها ٥,٣٧٪ مقارنة بمتوسط المخطط والبالغ ٤,٨٪. وفي نهاية العام الماضي ٢٠١٢م، بلغت مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي ١٠١,٤ مليون ريال مقارنة بـ ٩٩,٣ مليون ريال عماني في عام ٢٠١١م أي بارتفاع نسبته ٢,١٪.

الزراعة والثروة الحيوانية والقطاع السمكي

يعد القطاع الزراعي في سلطنة عمان بشقية النباتي والحيواني رافداً اقتصادياً من أجل تأمين الغذاء، وتوفير الأمن الغذائي، إلى جانب توفير فرص العمل للباحثين، وقد دأب الإنسان العماني منذ القدم على الإشتغال بمهنة الزراعة وتربية الحيوانات، وحافظت الحكومة على هذا المصدر الطبيعي حتى يتوفر للأجيال القادمة.

وقد أشارت أخر الإحصائيات الصادرة عن وزارة الزراعة والثروة السمكية لعام ٢٠١٣م إلى أن تقديرات المساحة المزروعة حتى نهاية عام ٢٠١٢م تقدر بـ(١٧٣) ألف فدان، وتبلغ تقديرات إنتاج المحاصيل الزراعية (١٢٤٨) ألف طن، وتبلغ الثروة الحيوانية (٧٥٠) ألف رأس موزعةً كالتالي: (٣٤٦) ألف رأس بقر، و(٤٠٤) ألف رأس من الأغنام.

وبلغ إجمالي الإنتاج السمكي في قطاعات الصيد الحرفي والتجاري والساحلي والإستزراع السمكي في سلطنة عمان حتى

نهاية عام ٢٠١٢م (١٩١٧٢٨) طن، وقد بلغت قيمة الإنتاج السمكي (١٤٣,٢) مليون ريال عماني، فيما بلغت إجمالي الصادرات السمكية حتى نهاية عام ٢٠١٢م (١١٧٠٨٣) طن، بقيمة (٩٤٨٨٥) ألف ريال، حيث بلغت نسبة نمو الصادرات السمكية ٢٥٪، وبلغت نسبة التصدير من الإنتاج ٦١٪.

ومؤخراً صرح معالي الدكتور فؤاد بن جعفر الساجواني وزير الزراعة والثروة السمكية أن الحكومة قررت إنشاء ميناء صيد بالمصنعة بالإضافة إلى تسعة مؤانى أخرى تحت الدراسة بتكلفة تصل إلى (٦٣) مليون ريال عماني، حيث تقدر القيمة الاجمالية لإنجاز ميناء المصنعة مليون و٩٠٠ ألف ريال عماني، وسيكون جاهزاً للتشغيل عام ٢٠١٨م. وأشار معاليه عقب توقيعه اتفاقية إنشاء ميناء الصيد البحري مع إحدى الشركات التركية: أن الميناء هو جزء من سلسلة منظومة الموانئ في خطة الوزارة القائمة على تطوير موانئ الصيد البحري، وميناء المصنعة يغطي احتياجات الولاية في توفير أحدث التسهيلات للصيادين، ومستلزمات نشاط الصيد. وذكر معاليه أن ميناء السويق جاهز للتشغيل، وقد أنتهت الوزارة من إنشاء (٢٠) ميناءاً بتكلفة إجمالية تصل إلى أكثر من ٨١ مليون ريال عماني، بالإضافة إلى وجود ٩ موانئ قيد الدراسة والتطوير بتكلفة تقديرية بأكثر من ٦٣ مليون ريال، و٥ موانئ قيد التنفيذ بتكلفة أكثر من ٤٨ مليون ريال عماني. كما أشار معاليه إلى أنه توجد ٤ موانئ جديدة قيد الدراسة الاستشارية بتكلفة قدرها أكثر من ٥٠ مليون، بالإضافة إلى إنشاء أكثر من ٣٨٧ قرية إنزال ومرفأ صيد مجهزة بالإستراحات ومحطات لتعبئة الوقود، وحفظ الأسماك، ومصانع التبريد.

قطاع الخدمات

شهدالقطاع الخدمي في سلطنة عمان والذي يضم القطاع الصحي والتعليمي وقطاع الإتصالات نقلة نوعية تتسم بالجودة والصلابة، ووفقاً لإحصائيات وزارة الصحة ٢٠١٣م فقد أشارت إلى أنه حتى نهاية عام ٢٠١٢م بلغ عدد المستشفيات في سلطنة عمان (٦٥) مستشفى، وبلغ عدد الأسرة بالمستشفيات (٦٠٠٠) سرير، وبلغ عدد المراكز الصحية والمجمعات (١٩٢)، وبلغ عدد العاملين الأطباء (٧٠٠٠)، وأطباء الأسنان (٨٠٥)، والصيادلة (١٦٨٦)، وبلغ موظفي هيئة التمريض (١٦٠٠٠)، أما الوظائف الأخرى التي تشمل مضمدين وعمال فقد بلغ عددهم (١٨٠٠٠)، وهذه البيانات لا تشمل العاملين في القطاع الصحي بوزارة الدفاع.

أما في قطاع التعليم فقد أشارت الإحصائيات الصادرة عن مركز المعلومات والإحصاء ٢٠١٣م إلى أنه حتى نهاية عام ٢٠١٢م بلغت عدد المدارس بالسلطنة ١٠٤٣ مدرسة، وبلغ عدد الطلاب المقيدين (٥١٥) ألف طالب وطالبة، وبلغ عدد الفصول الدراسية (١٩) ألف فصل دراسي، ووصل عدد طاقم التدريس إلى (٥٣) ألف. وبلغت المصروفات الجارية لوزارة التربية والتعليم لعام ٢٠١٢م (٨٦٦,٢) مليون ريال عماني، أما المصروفات الاستثمارية فقد بلغت (٥٩,٠) مليون ريال عماني.

وفي قطاع الإتصالات بلغت عدد الخدمات البريدية التي تقدم خدماتها للمواطنين حتى نهاية ٢٠١٢م (٩٤) مكتب بريدي، و(٣٢٢) وكالة توزيع، وبغ عدد صناديق إيداع المراسلات (٣٢٩)، وبلغ عدد صناديق البريد الخاصة (٥٨,٧٥٥)، أما صناديق البريد المتحركة فقد بلغت (٨٦٠). وبلغ عدد المنتفعين من خدمة الهاتف الثابت حتى نهاية عام ٢٠١٢م (٣٠٤,٥٤٥)، والمنتفعين من خدمة الهاتف النقال بلغ عددهم (٥,٢٧٧,٥٩١)، وبلغ إجمالي المنتفعين من خدمة الإنترنت (١١٩,٣٩٨)، والمنتفعين من خدمة الأنترنت ذو النطاق العريض بالهاتف المتنقل بلغ عددهم (١,٦٤٦,٠٩٨).

القطاع المالي والمصرفي

يعد القطاع المالي والمصرفي من أهم وأبرز القطاعات الاقتصادية في السلطنة، حيث أن لهذا القطاع دور كبير في تفعيل التنمية، وأي تأثير يطرأ على هذا القطاع يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الوطني، خصوصاً تلك التأثيرات الناتجة عن مسائل الاستقرار الاجتماعي والأمني. والقرارات التي

تتخذ في هذا القطاع الهام لها تأثير على المسيرة الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد، لذا فإن السلطنة واكبت التطورات في هذا القطاع وتفاعلت بشكل إيجابي مع مختلف التطورات التي شهدتها المنطقة على المستوى المحلي أو الأقليمي أو الدولي.

وتشير الإحصائيات الصادرة عن البنك المركزي العماني للربع الثالث من العام ٢٠١٣م إلى أن عدد البنوك العاملة في السلطنة (١٩) موزعة كالتالي: (٧) بنوك محلية، و(٩) بنوك أجنبية، وبنكان متخصصان، وبنك إسلامي واحد هو بنك نزوى، وبلغت عدد الفروع العاملة (٥١٠) فروع، وبلغ إجمالي القروض بالريال العماني والعملة الأجنبية ١٥,١٦٩ مليار ريال عماني، فيما بلغ إجمالي الودائع بالريال العماني وبالعملة الأجنبية ١٥،٠٧٢ مليار ريال عماني. وقد افتتح مؤخراً بنك العز الإسلامي في شهر أكتوبر عام ٢٠١٣م.

موجودات السلطنة

ذكرت النشرة الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي العماني للربع الثالث لعام ٢٠١٣م إلى أن مجموع الموجودات الأجنبية من السبائك والحساب الإحتياطي لدى صندوق النقد الدولي وإيداعات العملة الأجنبية والأوراق المالية بلغت ٦٢٢٢,٠ مليون ريال عماني. ويمتلك القطاع المصرفي حيازات من شهادات الإيداع في البنك المركزي العماني بلغت (١,١٦٩) مليون ريال، ومن سندات التنمية الحكومية (٥٠٧,٨) مليون ريال عماني.

وتمتلك سلطنة عمان صندوق سيادي تقدر قيمته ٨,٢ مليار دولار، حيث من الممكن أن تستخدمه متى ما احتاجت إلى تسير عملياتها ودفع عجلة التنمية الشاملة في البلاد. وقال مسئولون عمانيون إنهم يدرسون إصدار سندات دولارية وربما أول صكوك سيادية قد تجذب الصناديق الإسلامية الغنية بالسيولة من أنحاء الخليج.

ودخلت السلطنة سوق السندات الدولية آخر مرة بإصدار مقوم بعملات أجنبية قيمته ٢٢٥ مليون دولار في مارس من عام ١٩٩٧م حين بلغت أسعار النفط نحو ٢٠ دولاراً للبرميل. وباعت عمان سندات لأجل خمس سنوات بهامش منخفض بلغ ٧٣ نقطة أساس فوق سعر أذون الخزانة الأمريكية. وبلغت نسبة الدين العام إلى الناتج الإجمالي في السلطنة مستوى منخفضا للغاية ٦٪ عام ٢٠١٢م، ولذا لن تواجه السلطنة مشكلة في بيع سندات على الأرجح، لكن كل الرهانات سوف تتغير إن تم تشديد السياسة النقدية الأمريكية العام المقبل كما يتوقعه الكثيرون وهو ما قد يضر إصدارت الديون في الأسواق الناشئة حول العالم.

القطاع العقاري

اتجه القطاع العقاري في سلطنة عمان للصعود والإنتعاش على الرغم من الأزمة العالمية التي اجتاحت العالم ٢٠٠٨م إلا أن السلطنة لم تتأثر كثيراً بها، حيث شهد قطاع العقارات بالسلطنة نمواً متزناً وذلك نتيجة للطلب على العقار وخصوصاً ما يتمتع به المجتمع العماني الذي تكثر به الفئة الشابة، وشهد إقبالاً قوياً من قبل المستثمرين. وأشارت آخر الإحصائيات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات عام ٢٠١٣م إلى أن عدد الأراضي المخططة منذ عام ٢٠١٠م إلى نهاية ٢٠١٢م بلغ (٩٣٢,٧٢٨) وتشمل هذه الأراضي المخططة السكنية والتجارية والسكنية التجارية والزراعية والحكومية. وبلغت عدد الأراضي الممنوحة منذ الفترة ٢٠١٠م حتى نهاية ٢٠١٢م (٦٤١,٠٨٨)، أما عدد القطع الجديدة المسجلة لأول مرة بلغت (٦٨١,٣٧٤)، وبلغت إجمالي عدد إباحات البناء الموزعة على مختلف محافظات السلطنة باختلاف استخداماتها (١٠٠,٤٦٦).

موازنة ٢٠١٤ خطط ورؤى

والسلطنة مستمرة في تنمية ودعم مختلف قطاعاتها الاقتصادية في موازناتها المالية السنوية، حيث أشار معالي الوزير المسؤول عن الشؤون المالية معالي/درويش بن اسماعيل البلوشي في بيانه أمام مجلس الشورى العماني عند استعراضه

للملامح الرئيسية للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٤م إلى أن اقتصاد السلطنة يتمتع بأداء جيد رغم التباطؤ العالمي، إذ من المتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي نمواً متواضعاً يقدر بنحو (٣٪) في عام ٢٠١٣م أي عند مستواه المحقق في عام ٢٠١٢م وأن يشهد تحسناً طفيفاً في عام ٢٠١٤م إلى نحو (٣,٥٪).

وبين معاليه أن تطورات النفط في الأسواق العالمية شهدت استقراراً طوال هذه السنوات سواءً من حيث الطلب أو الأسعار، حيث من المتوقع أن يرتفع الطلب العالمي على النفط قليلاً من (٩٠,٨) مليون برميل يومياً هذا العام إلى (٩٢) مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٤م، كما يتوقع أن تتراجع أسعار نفط برنت قليلاً من (١٠٨,٤) دولار أمريكي للبرميل في عام ٢٠١٣م إلى نحو (١٠٦,٥) دولار أمريكي للبرميل في عام ٢٠١٤م.

وذكر معاليه أن الاقتصاد الوطني ارتفع معدل نموه بالأسعار الثابتة من (٣,١٪) عام ٢٠١١م إلى (٤,٨٪) عام ٢٠١٢م ومن المتوقع أن يرتفع في العام ٢٠١٣م إلى (٥٪) وأن يحافظ على هذا المستوى خلال عام ٢٠١٤م، ويعزى ذلك إلى الزيادة في معدلات إنتاج النفط واستقرار الأسعار العالمية للنفط عند معدلها المرتفع، واستمرار معدل الإنفاق الحكومي إلى جانب قوة الطلب المحلي، وتراجع التضخم حيث سجل تراجعاً في معدله خلال العام الجاري ٢٠١٣م إلى نحو (١,٥٪)، ومن المتوقع أن يحافظ على هذا المستوى المنخفض خلال عام ٢٠١٤م، كما يتوقع أن يحقق الاقتصاد الوطني فوائض في موازينه الخارجية، وأن يبلغ معدل فائض الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣م نحو (٣١٪) وفي عام ٢٠١٤م نحو (٢٤,٩٪) بينما يبلغ فائض الميزان التجاري نحو (٨,٤٪) و(١,٦٪) على التوالي.

وقال معاليه إن الإنفاق العام خلال السنوات الثلاث الماضية ارتفع بوتيرة متسارعة حتى وصل إلى مستويات قياسية، وأصبحت استدامته على هذه المستويات يمثل تحدياً كبيراً أمام الحكومة حيث قفز إجمالي الإنفاق من (٧,٩) مليار ريال عماني في عام ٢٠١٠م إلى نحو (١٣,٥) مليار ريال عماني في عام ٢٠١٤م بزيادة إجمالية تفوق نسبة (٧٠٪). ومما يزيد من صعوبة الأمر أن نسبة (٧٥٪) من الإنفاق هي مصروفات تعتبر بحكم طبيعتها حتمية، وذات طبيعة متكررة وهي بالتالي لا تتيح أية مرونة للحكومة للمساس بها في حالة انخفاض الموارد، وتحد من قدرة الحكومة على الإستجابة لأية متغيرات اقتصادية ومالية في المستقبل.

وبالنسبة لمستوى الإلتزامات المالية للخطة الخمسية الحالية فقد ارتفع إجمالي الإعتمادات من (٤٣) مليار ريال عماني وفقاً للإطار المالي للخطة المعتمدة في بداية عام ٢٠١١م إلى نحو (٥٩) مليار ريال عماني بزيادة تبلغ (١٧) مليار ريال عماني أي بنسبة (٤٠٪) وذلك نتيجة الإضافات المالية التي تمت على معظم بنود الإنفاق خلال السنوات الثلاث (٢٠١١ - ٢٠١٣م).

وبين تصريح الوزير المسؤول عن الشؤون المالية أن هذه المعدلات من الإرتفاع سواء في الإنفاق العام السنوي، أو في إجمالي اعتمادات الخطة تعتبر عالية جداً بكل المقاييس لاسيما إذا أخذنا في الإعتبار أن الحكومة لا تزال تعتمد اعتماداً كلياً على النفط، باعتباره المورد الوحيد والأساسي لتوليد الإيرادات، وتمويل متطلبات التنمية، وبرامج الإنفاق الحكومية. وهذه الزيادة في معدلات الإنفاق تضع الحكومة أمام خيارات في غاية الصعوبة في مواجهة أي انخفاض محتمل في مورد النفط، حيث لن يكون أمامها إلا اللجوء إلى أحد الخيارين:

- استنزاف الاحتياطيات المالية والتي هي في الأساس حق للأجيال القادمة.
- الإفراط في الإستدانة، وإرهاق البلاد بالمديونية. وكلا من الخيارين ينطوي على درجة كبيرة من المخاطر والعواقب غير المحمودة.

وأضاف معاليه أن نقطة التعادل بين الإيرادات والإنفاق ظلت هي الأخرى في ارتفاع

متواصل حيث ارتفعت من (٨٥) دولارًا أمريكيًا لبرميل النفط عام ٢٠١٠م إلى (١٠٥) دولارات في موازنة عام ٢٠١٤م، وفي حالة إضافة الأعباء المتعلقة بتوحيد الرواتب فمن المقدر أن ترتفع إلى (١١٢) دولارًا أمريكيًا للبرميل. ويعتبر سعر التعادل أحد الأدوات المتاحة للحكومة لتحقيق التوازن في المالية العامة من حيث إدارة الإنفاق العام وتغطية عجز الموازنة السنوي، وبناء الاحتياطيات المالية للمستقبل، إلا أن وصول سعر التعادل إلى (١١٢) دولارا أمريكياً سيجعل من مسألة مواصلة بناء الاحتياطيات المالية أمراً صعبا أن لم يكن مستحيلاً.

نستشف من هذه الموازنة أنها أكبر موازنة للسلطنة في تاريخها، ومن المتوقع أن يتم فيها الكثير من الإنجازات والخطط والرؤى الطموحة والهادفة، ولا تخلو من مخاطر ومجازفات، ولكنها مؤشرات تدل على أن التنمية في سلطنة عمان تتجه بقوة للصعود، وتفكر بشكل عميق وبعيد المدى، وتشجع على الإعتماد على المشاريع التنموية في البلاد خصوصاً في القطاعات غير النفطية التي تشمل: التعدين واستغلال المحاجر، والصناعات التحويلية، وإمدادات الكهرباء والمياة، وقطاع الإنشاءات، والزراعة والأسماك، وتطوير الأنشطة الخدمية، وقد أشار المركز الوطني للإحصاء والمعلومات أن إجمالي النشاطات الاقتصادية غير النفطية في النصف الأول من العام ٢٠١٣م بلغت (٨٢٧٢,٣ مليون ريال عماني).

الإنفاق الحكومي على المشاريع التنموية التوقعات والحقائق

توقع صندوق النقد الدولي أن تسجل السلطنة عجزاً بنسبة ٠,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥م، ثم من المتوقع أن يرتفع تدريجياً إلى ٧,١٪ في ٢٠١٨م. ووفقاً لبيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات فإن الزيادة في حجم الإنفاق تعود إلى ارتفاع المصروفات الاستثمارية بنسبة ١٥,١٪ بعد أن بلغت ملياري ريال مقارنة بـ١,٧ مليار في الفترة نفسها من عام ٢٠١٢م. وارتفعت المصروفات الإنمائية للوزارات المدنية ١٣,٥٪ إلى ١,١ مليار ريال ومصروفات إنتاج النفط ١١٪ وبلغت ٥٥٦ مليون ريال والغاز ٢٩٪ إلى ٣٤٨ مليون ريال فيما تراجعت المصروفات الرأسمالية للوزارات المدنية ٥,٨٪ إلى ١٨ مليون ريال.

وفيما ارتفع حجم الإنفاق العام سجلت إيرادات السلطنة تراجعا بنسبة ٤,٢٪ نتيجة تراجع إيرادات النفط ٢,٥٪ إلى ٧,٩ مليار ريال والغاز ١٠,٩٪ إلى ١ مليار ريال والضريبة الجمركية ١٨,٦٪ إلى ١٣٩ مليون ريال. ورغم ارتفاع حجم الإنفاق خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي ٢٠١٣م فقد سجلت الموازنة العامة للسلطنة فائضاً قدره ٣٥١,٣ مليون ريال على الرغم من تراجع الإيرادات العامة.

وتتوقف الكثير من التطورات على أسعار النفط العالمية، حيث أشارت أخر الإحصائيات إلى بقاء أسعار النفط عند مستويات مرتفعة تاريخياً حيث بلغ متوسط سعر خام برنت ١٠٩ دولارات للبرميل في المتوسط هذا العام٢٠١٣ م. لكن أي تراجع إلى حوالي ٩٠ دولارا ربما نتيجة عودة الإمدادات الإيرانية للسوق الدولية إذا أبرمت طهران إتفاقا نهائيا مع القوى الدولية بشأن برنامجها النووي من شأنه أن يؤثر على التوقعات والإحتمالات التي وضعتها السلطنة. فعلى السلطنة

أن تحتمل أحد الخيارين في السنوات المقبلة إذا حدث أي مؤشر ينذر بإنخفاض معدلات الناتج المحلي مع الزيادة في الإنفاق والخيار الأول هو: أن تبدأ في تصفية أصول في الخارج لدعم الإنفاق المحلي، أو الخيار الثاني أن تبدأ برنامجا للاقتراض الخارجي العام المقبل على أقرب تقدير.

الخاتمة

من أجل المحافظة على استمرارية المنجزات التي تحققت خلال عهد النهضة المباركة ولمدة ٤٣ عاماً، وجب الحفاظ على هذه المكتسبات المتحققة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، وذلك من خلال الحفاظ على سلامة الوضع المالي للحكومة، وتعاون جميع المؤسسات الاقتصادية على كبح جماح الزيادة المضطردة في الإنفاق الحكومي، والاهتمام بتنمية الموارد غير النفطية، والعمل على تحسين الإيرادات العامة، والإهتمام بميزان المدفوعات، والتعمق في دراسات الجدوى الاقتصادية من قيام المشاريع التنموية، وإجراء البحوث حول إمكانية إقامة استثمارات أجنبية توسع قاعدة الإنتاج وتقلل من الإعتماد على النفط، وتوفر المزيد من فرص العمل للعمانيين.

كما يجب الاهتمام بالقطاعات الواعدة مثل الموانئ والترويج لها لجذب أنظار المستثمرين، لأنها تعد بوابة السلطنة للدخول بها إلى عالم التجارة، خاصةً أن السلطنة تتميز بالموقع الاستراتيجي المميز، والمطل على خليج عُمان وبحر العرب، هذا إلى جانب تطوير منظومة النقل بكافة أنواعه وتوفير كافة الخيارات المتاحة لوسائل المواصلات، والعمل على تهيئة البنية التحتية والتوسع في قطاع الإنشاءات.

وبالنسبة للقطاع الخاص فلا بد من تفعيل دوره وتعزيز عمليات انتاجه، وإنخراطه في المجتمع، ومشاركته للقطاع العام في النشاط الاقتصادي والتجاري من خلال تبني مشروعات اقتصادية تحقق عوائد مجزية للاقتصاد العماني، وتوفير فرص عمل للباحثين، والتشجيع على استقطاب الاستثمار المحلي والأجنبي، وهذا له دور بالفعل في التخفيف من العبء الملقي على كاهل الحكومة. أما مواطني السلطنة فعليهم توعية الأمور وتقدير الانجازات التي حققتها الحكومة في مختلف القطاعات من أجل توفير سبل التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والرخاء والتنوع الاقتصادي. ولا ننسى أن السلطنة لديها رؤية استشرافية مستقبلية نحو التقدم الاقتصادي في جميع المجالات والقطاعات، وهي تسير بخطئ ثابتة ومدروسة، الأمر الذي يتطلب مع الجميع التكاتف لتحقيق المزيد من الانجازات في المستقبل والدفع لها نحو الامام.

تقرير واقع الاقتصاد الإسلامي

التقرير يستعرض قطاع التمويل الإسلامي - قطاع التأمين- قطاع الأغذية الحلال- قطاع السفر والسياحة العائلية - قطاع الملابس - قطاع الأدوية ومستحضرات التجميل وقطاع الإعلام الترفيهي

الاقتصاد الإسلامي العالمي

يستعرض هذا التقرير الاقتصاد الإسلامي العالمي كقطاعات أساسية ونظامها الإيكولوجي، والتي تتأثر هيكليا بالقيم الإسلامية ويحركها أسلوب حياة المستهلك والممارسات التجارية. ويشير التقرير الذي أعدته مؤسسة تومسون رويترز لعام ٢٠١٣ إلى أن التمويل الإسلامي وصناعة التأمين، حيث المؤسسات المالية تمتثل هيكليا لمبادئ التمويل الإسلامي، يقودان هذا الاقتصاد اليوم في ٥٨ دولة حول العالم[١]. وفي نفس السياق تكتسب قطاعات مثل الأغذية الحلال وأسلوب الحياة أهمية متزايدة وتوفر فرصاً هائلة في مجال الاستثمارات والنمو الجماعي التعاوني على حد سواء. ويتطرّق هذا التقرير بصورة عامة إلى القطاعات الرئيسة التي يتكوّن منها الاقتصاد الإسلامي وهي: قطاع التمويل الإسلامي، قطاع التأمين، قطاع الأغذية الحلال، قطاع السفر والسياحة العائلية، قطاع الملابس، قطاع الأدوية / مستحضرات التجميل وقطاع الإعلام الترفيهي.

إن المتعاملين المحتملين للاقتصاد الإسلامي هم عالميون و يتقاسمون نفس القيم. وفي الإعتبار الأول، فإن احتياجات المتعاملين المستندة إلى القيم هي التي تحرك قطاع الاقتصاد الإسلامي وتشمل: التمويل الإسلامي/الأخلاقي، الأغذية الحلال والطيبة، الملابس المحافظة، السياحة العائلية، والممارسات الدينية. وتمتدّ هذه الاحتياجات كذلك لتطال الممارسات التجارية التي تسعى إلى تمويل الأعمال التجارية والاستثمارية والحصول على خدمات التأمين على أسس إسلامية. وفي الوقت الذي يحتل قطاع التمويل الإسلامي اليوم مكانة معترف بها على نطاق واسع، فإن قطاعات الأغذية الحلال وأسلوب الحياة هي التي تفتح آفاقاً جديدة مليئة بالفرص لرؤوس الأموال الإسلامية.

قطاعات الأغذية الحلال وأسلوب الحياة:

لنتناول بعض الأمثلة.

في مجال الأغذية، تمتلك نستله ١٥٠ مصنعاً حاصلاً على شهادات لصناعة الأغذية الحلال من بين ٤٦٨ مصنعاً تمتلكها الشركة والمنتشرة في كافة أرجاء العالم، وتقدم اليوم أكثر من ٣٠٠ صنفاً من الأغذية والمشروبات الحلال في أكثر من ٥٠ بلداً. كما أن سلسلتي المحلات التجارية العالمية كارفور وتيسكو وغيرهما من العلامات التجارية العالمية الكبرى تسجل

(١) تقرير واقع الاقتصاد الإسلامي الصادر عن مؤسسة توسن رويترز لعام ٢٠١٣م.

التمويل
1,079 مليار دولار
الأصول المصرفية للعام 2012

الأغذية
1,008 مليار دولار
الإنفاق في عام 2012

قطاعات رئيسية >>
- الأغذية
- التمويل
- السفر
- الأدوية/ مستحضرات التجميل
- الملابس
- الإعلام الترفيهي

قطاعات أخرى: التعليم، الأعمال الخيرية

...تتأثر بشكل منظم بالقيم الإسلامية >>
- الامتثال لمعايير الأغذية الحلال
- الامتثال للشريعة الإسلامية
- الأغذية الحلال وخدمات الصلاة
- الامتثال لمعايير المكونات الحلال
- الملابس الخاصة
- الإعلام المناسب للعائلات/الحلال

... بحسب احتياجات المتعاملين من الأفراد>>
- الأغذية الحلال
- التمويل الإسلامي
- الخدمات المستندة إلى القيم
- المكونات الحلال
- الملابس المحافظة"
- الإعلام الترفيهي المستند إلى القيم

...وبحسب احتياجات المتعاملين من الشركات
- التمويل الإسلامي
- الامتثال
- توحيد المعايير
- المسؤولية الاجتماعية
- الحوكمة
- أخلاقيات الأعمال

اليوم نمواً متزايداً في تقديم الأغذية الحلال في العديد من الأسواق. وفي الأسواق الرئيسة، فإن شركة الإسلامي للأغذية التي تصنّع الأغذية المجمّدة الحلال والتي تتخذ من دولة الإمارات العربية المتحدة مقراً لها تستقطب الزبائن في دول مجلس التعاون الخليجي نظراً لمنتجاتها العالية الجودة، وخط المنتجات الغذائية الحلال ذو المستوى العالي. ومن ماليزيا، تبرز سلسلة المطاعم الحلال للوجبات السريعة ماري براون والتي تتوسع في الإنتشار على الصعيد العالمي وباتت تملك حالياً ٣٨٠ مطعماً.

مجال قطاع السفر والسياحة

وفي مجال قطاع السفر والسياحة، فإن فندق الريتز كارلتون، وكجزء من استراتيجيته لتلبية احتياجات المسافرين متعددي الثقافات يوفر لنزلائه كتب القرآن الكريم، سجادات الصلاة، الأغذية الحلال ومراحيض شطف للإغتسال والوُضوء في مواقع محدّدة. وكذلك، فإن فندق كابريس ثيرمال بلاس في ديديم بتركيا، وفنادق الجوهرة في دولة الإمارات العربية المتحدة وغيرها من الفنادق التي تتوافق مع القيم الإسلامية تخلو من المشروبات الكحولية، وتراعي الأجواء العائلية، حيث تقدّم الأغذية الحلال وتوفر شواطئ منفصلة للسباحة، وحمام سباحة ومنتجع صحي مخصّص للنساء.

أما فيما يتعلق بالمجالات الأخرى، فقد قامت سانسيلك العلامة التجارية للمنتجات الخاصة بالعناية بالشعر بطرح مجموعة خاصة من الشامبو للمحجبات. وكذلك، وردة، أي في و ون بيور جميعها علامات تجارية معتمدة لمستحضرات التجميل الحلال وهي تكتسب أهمية ورواجاً كبيراً في الأسواق. وتتجه عدة مؤسسات لتصميم ملابس الموضة لتلبية احتياجات المرأة المسلمة من الأزياء المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وقد خصصت شركة شكر، وهي شركة معنية بصناعة الملابس الإسلامية، مجموعة إسلامية جديدة بسيطة لكن أنيقة

اكتسبت شعبية واسعة بين المسلمين في المجتمعات الغربية وتتوسع الآن بسرعة على الصعيد العالمي. وقد استقطب معرض الأزياء الإسلامية في إندونيسيا في دورته الرابعة خلال العام ٢٠١٣م أكثر من ١٥٠ علامة تجارية عرضت مجموعات متنوعة من التصاميم العصرية التي تتلاءم والتقاليد الإسلامية مخصّصة للمرأة المسلمة. وفي مجال الإعلام والترفيه، فإن سلسلة الكتب الكوميدية ذي نيتي ناين التي تحوّلت إلى مسلسل رسوم متحركة من إنتاج مجموعة تشكيل الإعلامية الكويتية، قد أنشأت أول مجموعة من الأبطال الخارقين من التاريخ الاسلامي، في شكل رسوم متحركة تعرض على شاشة التلفزيون وتبث حالياً في أكثر من ٧٠ بلداً.

وضع الاقتصاد الاسلامي العالمي

نظراً للتوجّه والرغبة على نطاق واسع نحو تلبية احتياجات ١,٦ مليار نسمة من المسلمين، ومع الاحتمالات الكبيرة لميل أعداد كبيرة من غير المسلمين لطلب المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، ثمة نقص واضح في الرؤية الشاملة وإمكانيات هذه القطاعات. يأتي تقرير وضع الاقتصاد الإسلامي العالمي للعام ٢٠١٣م ليسدّ هذه الثغرة وهو صادر بشكل حصري كجزء من القمة العالمية للاقتصاد الاسلامي للعام ٢٠١٣م في دبي. وقد قامت بإعداد التقرير مؤسسة تومسون رويترز بالتعاون مع مؤسسة دينار ستاندرد.

وقد حدّد هذا التقرير للمرة الأولى حجم إمكانات قطاعات الاقتصاد الإسلامي وفرص نموها مجتمعة على الصعيد العالمي.

وبصورة إجمالية تشير التقديرات الواردة في هذا التقرير إلى أن حجم إنفاق المستهلكين المسلمين في العالم على قطاعَات الأغذية الحلال وأسلوب الحياة قد بلغ ١,٦٢ تريليون دولار في العام ٢٠١٢م ومن المتوقع أن يبلغ ٢,٤٧ تريليون دولار بحلول العام ٢٠١٨م. ما من شأنه أن يشكّل سوقاً رئيسة محتملة لقطاعَات الأغذية الحلال وأسلوب الحياة. بالإضافة إلى ذلك، يُقدّر حجم الأصول المالية الإسلامية في الوقت الحالي بـ ١,٣٥ تريليون دولار من إجمالي الأصول التي تم الإفصاح عنها (في عام ٢٠١٢) محققة نمواً سنويا بنسبة ١٥ إلى ٢٠٪ في معظم الأسواق الرئيسية. وإذا ما توفرت الظروف المناسبة، فإن هذا التقرير يقدر أن يبلغ حجم الأصول المالية الإسلامية المحتملة العالمية في الأسواق الرئيسة ٤,١ تريليون دولار[٢].

وفي الوقت الذي قد تُعتبر فيه قطاعات الاقتصاد الإسلامي كبيرة من حيث الحجم، فإن فرص النمو والاستثمار بشكل جماعي وتعاوني تعتبر أكبر وقد تكون ضرورة ملحة لغايات تحقيق فعلي للرؤى الفردية الخاصة بكل قطاع على حدة.

المحركات الرئيسية

يحدّد التقرير ثمانية محركات رئيسية ستحدد معالم نمو ومكانة الاقتصاد الإسلامي، منها أربعة محركات تستند الى قوى السوق الإسلامية بينما تستند الأربعة المحركات الأخرى إلى البيئة العالمية.

الدوافع الرئيسية لنمو الاقتصاد الإسلامي

وتعتبر التركيبة السكانية الملفتة أول المحرّكات المستندة إلى قوى السوق الإسلامية نظراً لكون عدد المسلمين كبير ويتألف في معظمه من فئة عمرية شابة وينموا بوتيرة سريعة. إذ يقدّر

(٢) تفترض أفضل التقديرات تقديم مساندة تنظيمية كاملة إلى قطاع التمويل الإسلامي في أسواق منظمة التعاون الإسلامي وانتشار الخدمات المصرفية الإسلامية بنسبة ١٠٠٪ بالنسبة إلى عدد المسلمين في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

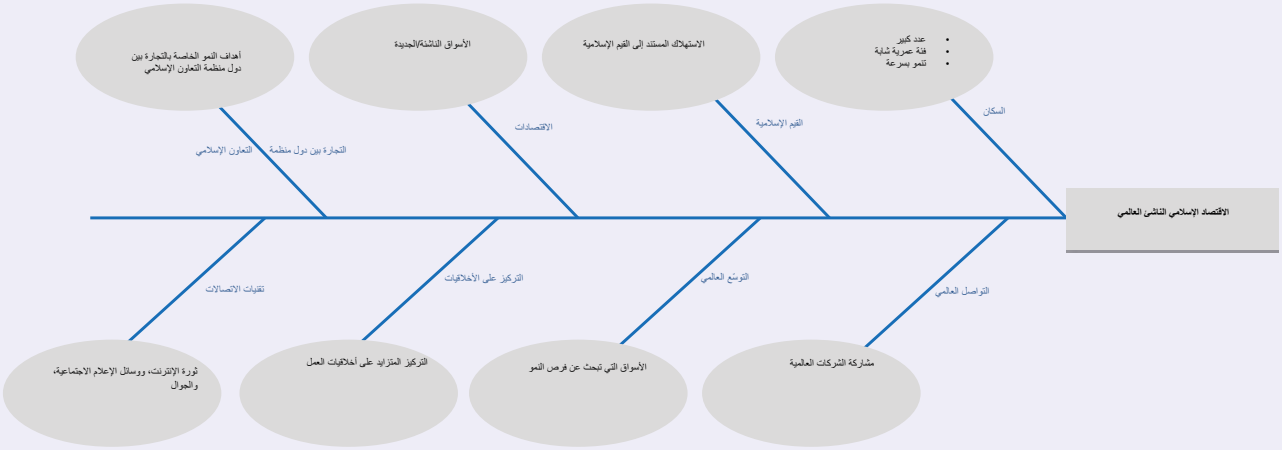

عدد المسلمين في العالم بـ ١,٦ مليار نسمة ويشهد نمواً بصورة أسرع من النمو السكاني الذي يحصل في باقي العالم (١,٥٪ سنوياً مقارنة بـ٠,٧٪ بالنسبة إلى باقي سكان في العالم). أما المحرك الثاني فهو اقتصادي، إذ أن المسلمين ينتمون إلى عدة أسواق ناشئة على الصعيد العالمي من إندونيسيا، والسعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة إلى تركيا. ومن المتوقع أن يبلغ متوسط نمو النتاج المحلي الإجمالي في السبع والخمسين دولة الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والتي يشكل المسلمون غالبية سكانها نحو ٦,٣٪ سنوياً مقارنة بمتوسط نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي الذي سيبلغ ٥,٣٪ (بين العام ٢٠١٣ والعام ٢٠١٨ بناء على توقعات صندوق النقد الدولي). إن ربط هذين الدافعَين اللذان يصيغان قطاعات الاقتصاد الإسلامي هو دور القيم الأخلاقية الإسلامية التي يتزايد دورها في تشكيل نمط الحياة والممارسات التجارية بشكل ملموس. وفي هذا الصدد لا بد من التنويه بأن عدد المسلمين الملتزمين بأحكام دينهم ارتفع بشكل ملحوظ، إذ أظهرت الدراسة الصادرة عن «منتدى بيو للأديان والحياة العامة» التي أجريت في العام ٢٠١٢، أن ٨٧٪ من المسلمين يعتبرون الديانة «هامة جداً» وأن ٩٣٪ منهم يصومون في شهر رمضان الكريم. وفي المقابل فإن أقل من ٣٠٪ من الشعب الأوروبي و ٥٦٪ من الشعب الأمريكي اعتبروا إنّ الديانة هامة جداً في حياتهم. أما المحرك الرابع والأخير الذي يستند إلى قوى السوق الإسلامية فهو زيادة التجارة بين دول منظمة التعاون الإسلامي، حيث وضعت هذه المنظمة في العام ٢٠٠٥م هدفاً بزيادة التجارة البينية فيما بينها لتصل إلى ما نسبته ٢٠٪ من إجمالي تجارتها الخارجية في العام ٢٠١٥م.

مشاركة الشركات العالمية المتعدّدة الجنسيات

وبالنسبة للمحركات القائمة على البيئة العالمية، فتقودها مشاركة الشركات العالمية المتعدّدة الجنسيات في الاقتصاد الإسلامي. فهنالك مؤسسات عالمية من كبار البنوك (مثل دويتش بنك، إتش إس بي سي، سيتي بنك وغيرهم من البنوك العاملة في التمويل الإسلامي) إلى الشركات العالمية الرئيسية الكبيرة (مثل شركة نستله، وسلسلة المحلات التجارية العالمية كارفور لتقديم الأغذية الحلال) لا تشارك فقط في عملية تنمية الاقتصاد الإسلامي بل تقودها. ويعود الفضل في ذلك إلى انتشار تواجدها على نطاق واسع والمكانة المرموقة التي تتمتّع بها. ويتمثل المحرك الثاني في الاقتصادات النامية التي تبحث عن أسواق للتوسع. فالقارة الآسيوية بصورة خاصة تعتبر محطا لأنظار الشركات الراغبة في النمو والتوسع مع التركيز على أسواق عدة دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (التي يتواجد معظمها في القارتين الآسيوية والأفريقية) كأسواق مستهدفة. أما المحرك العالمي الذي يلتقي مع قاعدة المبادئ الأخلاقية للاقتصاد الإسلامي فهو التركيز العالمي المتنامي على أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية. ويتمثل المحرك العالمي الرابع، والذي يسهل نمو قطاعات الاقتصاد الإسلامي (لا سيما قطاعات أسلوب الحياة) في ثورة تقنيات الإتصالات على الصعيد العالمي. إذ تساهم وسائل الإعلام الاجتماعية، تقنيات الهواتف الذكية

السوق الإسلامي بالمقارنة مع أفضل أسواق الأغذية والمشروبات على الصعيد العالمي
(تقديرات العام ٢٠١٢، مليار دولار أمريكي)

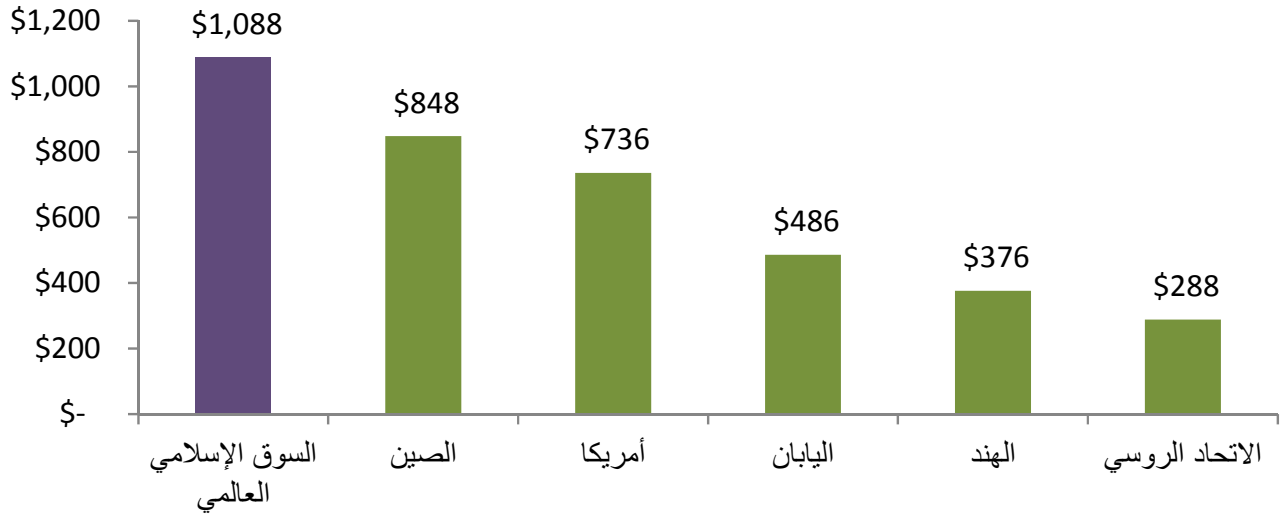

وخدمات الإنترنت عريضة النطاق في إحداث ثورة في كل جانب من جوانب الأعمال في العالم مثل الخدمات الاجتماعية، ، والتعليم، والصحة، والاستجمام/الترفيه، وكل جانب محتمل من جوانب حياتنا. وقد تمكّنت قطاعات الاقتصاد الإسلامي المرتبطة بأسلوب الحياة من الانتشار وكسب شهرة على نطاق عالمي واسع بفضل هذه التطورات.

قطاع الأغذية الحلال

ما بين واحدة من أكبر شركات تصنيع المواد الغذائية في العالم، شركة نستله، التي لديها ١٥٠ مصنعاً معتمدة للغذاء الحلال على مستوى العالم وعربات الأغذية[٢] الحلال الشعبية في شوارع مانهاتن، فإن الأغذية الحلال تشكل شريحة كبيرة تخدم المجتمع المسلم في العالم وتكتسب أيضا انتباه جمهور عالمي أوسع من غير المسلمين.

أنفق المستهلكون المسلمون في كافة أنحاء العالم ١,٠٨٨ مليار دولار على الأغذية والمشروبات في العام ٢٠١٢م والتي تشكّل ١٦,٦٪ من الانفاق العالمي. ومن المتوقع أن يتزايد هذا الإنفاق ليصل إلى ١,٦٢٦ مليار دولار بحلول العام ٢٠١٨م. ويعكس هذا الرقم إمكانيات وفرص سوق الأغذية الحلال في كافة أنحاء العالم ضمن السوق الرئيسية للمستهلكين المسلمين.

(٢) الأغذية التي تسمح بها التوجيهات الغذائية الإسلامية المستمدة من القرآن الكريم. لا يمكن للمسلمين تناول: لحم الخنزير أو منتجات تحوي على لحم الخنزير، أو على حيوانات ماتت قبل ذبحها أو لم تُذبح بالشكل المناسب أو لم يذكر اسم الله عليها اثناء ذبحها ، أو تناول منتجات فيها دم، أو كحول، أو حيوانات آكلة للحوم أو طيور جارحة.

البلدان التي تحتل المراتب الأولى من حيث استهلاك الأغذية الحلال هي إندونيسيا (١٩٧ مليار دولار)، تركيا (١٠٠ مليار دولار)، باكستان (٩٣ مليار دولار)، مصر (٨٨ مليار دولار) بحسب بيانات العام ٢٠١٢م. إن سوق الأغذية والمشروبات الحلال العالمية مجتمعة أكبر من السوق الصيني الذي يمثل أكبر سوق وطنية لاستهلاك الأغذية.

يواجه قطاع الأغذية الحلال تحدّيات عدّة تتضمن حجم القطاع وعدم كفاءته، وعدم وجود هيئة تنظّم قطاع الأغذية الحلال، وتحدّيات توفّر المواد الخام/ سلسلة الإمداد، ونقص في رأس المال البشري، وانخفاض ثقة المستهلكين، وتحديات الوعي العالمي.

الفرص الرئيسية

- الاستثمار: قطاع «اللحوم والحيوانات الحية» حيث أن ٩١٪ من واردات اللحوم والحيوانات الحية إلى دول منظمة التعاون الإسلامي تأتي من دول غير أعضاء في هذه المنظمة. ومع وجود مئات من المورّدين وكبار المستثمرين والشركات العاملة في مجال الأغذية والزراعة في دول منظمة التعاون الإسلامي، فإن سلسلة قيمة الأغذية الحلال يجب أن تكون محط اهتمام رئيسي في هذه الدول.
- علامة تجارية عالمية؟ يبلغ حجم السوق الاستهلاكية ١ تريليون دولار، الا أنه من المفاجئ اليوم عدم وجود منتج

الأصول المصرفية للتمويل الإسلامي بالمقارنة مع أفضل الأسواق على الصعيد العالمي
(تقديرات العام ٢٠١٢، مليار دولار أمريكي)

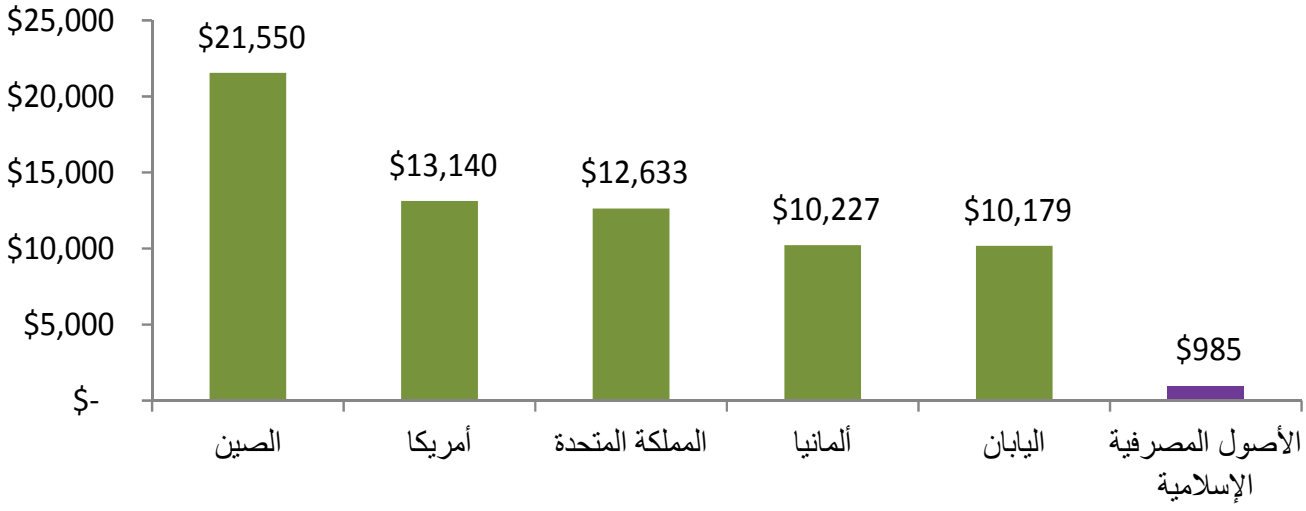

غذائي عالمي يحظى بالإهتمام الكافي فضلاً عن عدم وجود مفهوم تجاري مكتمل ومعتمد للأغذية الحلال.

- الشركات العاملة في دول منظمة التعاون الإسلامي: تستفيد العديد من شركات الأغذية الكبيرة العاملة في دول منظمة التعاون الإسلامي من عجز كبير في تجارة الأغذية (يبلغ ٧٢ مليار دولار) في دول منظمة التعاون الإسلامي نظراً لما توفره صناعة الأغذية الحلال من نمو تعاوني.

- الفرص الأخرى التي سلّط هذا التقرير الضوء عليها: تسهيل الامتثال للأنظمة، وإنشاء مركز للأبحاث والتطوير، وإنشاء مركز لتميّز الأغذية الحلال، استعمال مكونات الحلال وكيفية معالجتها، ومنصات الإعلام الخاصة بالمستهلك.

قطاع التمويل الإسلامي

- يقدّر حجم سوق التمويل الإسلامي الحالي بـ ١,٣٥ تريليون دولار من الأصول التي تشمل الخدمات المصرفية التجارية والصناديق الاستثمارية، والصكوك، والتكافل، وشرائح أخرى[٤]. وفي الوقت الذي يمثّل هذا نسبة صغيرة جداً من أصول التمويل العالمية، إلا أنه شريحة تنمو بوتيرة سريعة تتراوح نسبتها ما بين ١٥ و٢٠٪ بالسنة في عدة أسواق رئيسية. بالإضافة إلى ذلك، فإن شريحة أصول التمويل الإسلامي الأصغر (Microfinance) المقدّرة بـ ٦٢٨ مليون دولار[٥] تشهد أيضا نمواً رغم أنها تمثّل فقط ٠,٨٪ من إجمالي سوق التمويل الإسلامي الأصغر العالمي المقدّر حجمه بـ ٧٨ مليار دولار (في العام ٢٠١١).

- على إفتراض أفضل التقديرات[٦] في أسواق التمويل الإسلامي الرئيسية لدول منظمة التعاون الإسلامي[٧]، تقدر قيمة أصول الخدمات المصرفية الإسلامية على مستوى العالم في عام ٢٠١٢م بنحو ٤,٠٩٥ مليار دولار.

- يقدّر حجم أصول الخدمات المصرفية الإسلامية الحالية بـ ٩٨٥ مليار دولار[٨]. ويمثل هذا المبلغ أقل من ١٪ من الأصول المصرفية العالمية. وتمتلك الصين أكبر حصة من إجمالي أصول الخدمات المصرفية إذ بلغت قاعدة أصولها ٢١,٥٥٠ مليار دولار في العام ٢٠١٢م.

- يواجه قطاع التمويل الإسلامي عدة تحديات ومنها ضرورة وجود بيئات تنظيمية داعمة للتمويل الإسلامي وأطر أفضل للإعسار، وانعدام ثقة المستهلكين، وعدم فعالية العمليات.

الفرص الرئيسية

- فرص تمويل قطاعَات الأغذية الحلال وأسلوب الحياة: لم تستغلّ المصارف الإسلامية معظم الفرص المتمثلة في تمويل التجارة، ورأس المال العامل، وتمويل الشركات المبتدئة، ورأس المال النامي، والتمويل التأجيري.

- الفرص العالمية: اضطلاع القيادات العالمية بدور يؤدي إلى تحسين نظام التمويل «الأخلاقي» و «العادل» ما من شأنه أن يعزّز قطاعات «الاقتصاد الحقيقي».

- الصكوك: الصكوك المؤسساتية التابعة للشركات

(٤) تقرير تطوير قطاع التمويل الإسلامي الصادر عن مؤسسة تومسون رويترز لعام ٢٠١٣م.

(٥) مذكرة النقاش بعنوان «الاتجاهات العامة للاشتمال المالي المتوافق مع الشريعة الإسلامية»، الصادرة عن المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء لعام ٢٠١٣م.

(٦) تفترض أفضل التقديرات تقديم مساندة تنظيمية كاملة إلى قطاع التمويل الإسلامي في أسواق منظمة التعاون الإسلامي وانتشار الخدمات المصرفية الإسلامية بنسبة ١٠٠٪ بالنسبة إلى عدد المسلمين في بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

(٧) تتألف منظمة التعاون الإسلامي من ٥٧ دولة معظمها ذات أغلبية مسلمة.

(٨) إجمالي بيانات أصول الخدمات المصرفية التجارية من المصارف المركزية؛ صندوق النقد الدولي. نظرة عامة على قاعدة بيانات توقعات العام ٢٠١٢ الصادرة عن صندوق النقد الدولي. تقييم الأسواق الإسلامية من قبل مؤسسة داينار ستاندرد.

الكبيرة العاملة في قطاعَي الأغذية والزراعة التي يقع مقرّها في دول منظمة التعاون الإسلامي

- تمويل الحج/صناديق الحج: على غرار مجلس إدارة صندوق الحجاج «تابونج حاجي» في ماليزيا، إنشاء خدمات تمويل الحج أو صناديق الحج لدعم طلبات الحج والعمرة المتزايدة حيث من المقدّر أن يصل الإنفاق السنوي إلى ٢٢,٥ مليار دولار بحلول العام ٢٠١٨م[٩].
- أموال قطاع الحلال: بالكاد تم تخصيص الأموال لهذا القطاع على الرغم من أن إمكانيات هذه السوق تزيد على ١ تريليون دولار
- التمويل الجماعي والتمويل الأصغر: للاستفادة من الشريحة الكبيرة المؤلفة من متعاملين مسلمين لا يتعاملون مع البنوك.

قطاع الملابس / الأزياء المحافظة

- إن الملابس المحافظة المستوحاة من الإسلام تغطي إندونيسيا إلى الولايات المتحدة. تشكّل هذه السوق الموجهة للمسلمين جزءاً لا يتجزأ من قطاع الملابس والإكسسوارات العالمية وسلسلة القيمة. وتشير التقديرات إلى أن المسلمين المنتشرين من أقصى الغرب إلى أقصى الشرق أنفقوا إجمالي ٢٢٤ مليار دولار على «الملابس والأحذية» في عام ٢٠١٢م أي ١٠,٦٪ من الإنفاق العالمي. ومن المتوقع أن يصل هذا الإنفاق إلى ٣٢٢ مليار دولار بحلول العام ٢٠١٨م.

(٩) بحسب الأبحاث التي أجرتها مؤسسة داينار ستاندرد.

- تعكس التقديرات الواردة أعلاه القيم الإسلامية التي حفزت السوق المحتملة للملابس «المحافظة» والموجهة للمسلمين في كافة أنحاء العالم. واللافت وجود تفسيرات متنوعة جداً لمبدأ «المحافظة والاحتشام» واعتماده بين المسلمين بين مختلف دول العالم. وتتأثر هذه السوق في وقتنا الحاضر بصورة رئيسية بالثقافة المجتمعية، حيث تنتشر الملابس الوطنية والتي تتراوح عموماً ما بين الفساتين الفضفاضة التي تغطي الجسم بكامله والنقاب الذي يغطي الوجه أيضاً في بعض المجتمعات. لكن يبدأ حصول تقارب بين أساليب أزياء المسلمات من خلال شريحة العلامات التجارية المتخصّصة بـ «الحجاب» وعلامات تجارية أخرى مخصّصة للملابس.
- إن البلدان التي تحتل المراتب الأولى من حيث استهلاك العملاء المسلمين للملابس (بالاستناد إلى بيانات العام ٢٠١٢) هي تركيا (٢٥ مليار دولار)، إيران (٢١ مليار دولار)، إندونيسيا (١٧ مليار دولار)، مصر (١٦ مليار دولار)، السعودية (١٥ مليار دولار) وباكستان (١٤ مليار دولار). وتحلّ سوق استهلاك الملابس هذه، بصورة مشتركة، في المرتبة الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة (التي بلغ حجم إنفاق هذه السوق فيها ٤٩٤ مليار دولار في العام ٢٠١٢).
- يواجه قطاع الملابس الذي يوجّه تركيزه على المتعاملين المسلمين عدة تحدّيات تتضمن عدم القدرة على تحقيق الحجم والفعالية المطلوبين، وتحدّي إيجاد التمويل،

السوق الإسلامي بالمقارنة مع أفضل أسواق الملابس على الصعيد العالمي
(مليار دولار أمريكي)

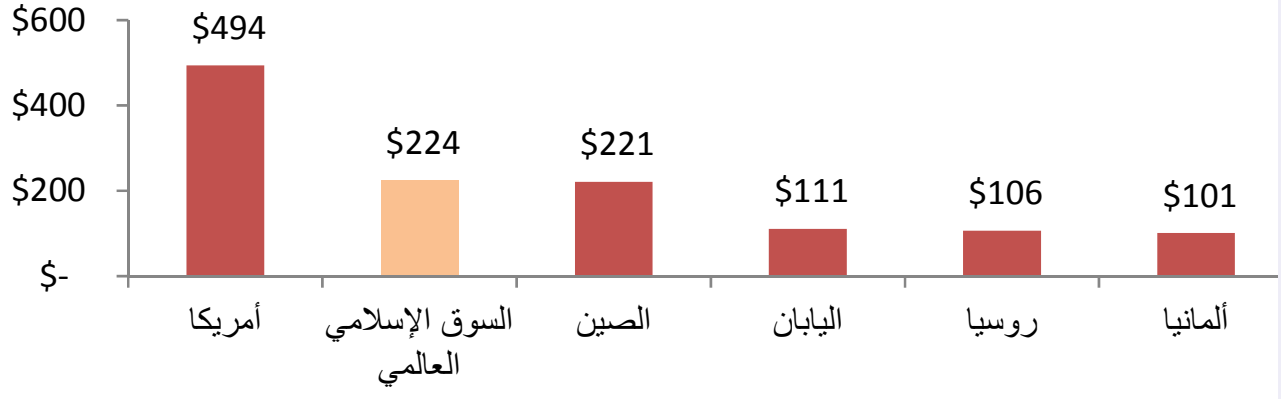

وتباين التفضيلات الثقافية، والتمسك الكلي بأسلوب الملابس « المحافظة» بناء على المبادئ الإسلامية.

الفرص الرئيسية

- التمويل الإسلامي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لتصميم الأزياء الحلال: يجب أخذ هذا القطاع في الاعتبار من خلال التركيز على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتمويلها، وذلك نظراً إلى أهمية هذا القطاع من حيث تنوعه ونشاطه الكبير بالنسبة إلى المستثمرين وشركات الملابس على حد سواء.
- تطوير مفاهيم عالمية ذات علامات تجارية تفي بالقيمة المعنوية للحلال: من المفاجئ اليوم عدم وجود علامة تجارية عالمية لأزياء تستند إلى الملابس المحافظة، مع العلم أن حجم السوق الإستهلاكية يزيد على ٢٠٠ مليار دولار .
- المصدّرون / المنتجون في دول منظمة التعاون الإسلامي: يعدّ إنتاج الملابس قطاعاً رئيسياً لعدة دول من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (مثل بنغلاديش، وتركيا، وإندونيسيا، والمغرب، وباكستان.)
- سوق الأزياء للمسلمين في الغرب: قُدّر إنفاق المسلمين المتواجدين في ألمانيا، وفرنسا والمملكة المتحدة بالإضافة إلى أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا) مجتمعين بـ ٢١ مليار دولار على الملابس والأحذية في عام ٢٠١٢م. وتعدّ هذه شريحة كبيرة بحد ذاتها تتمتّع بأساليب متشابهة في الملابس.

قطاع السفر والسياحة

- بعد تزايد أهمية الأغذية الحلال والتمويل الإسلامي، يدرك قطاع السفر والسياحة على الصعيد العالمي ببطء أهمية اقتناص فرص تلبية الاحتياجات الفريدة للعدد الكبير والمتنامي من المستهلكين المسلمين في مجال السفر. وقد بدأت بعض العلامات التجارية العالمية مثل فنادق الريتز كارلتون وبعض الوجهات السياحية مثل ولاية كوينزلاند في أستراليا، وكبريات شركات الطيران العالمية مثل الخطوط الجوية التايلاندية وغيرها في الإهتمام بتلبية مثل هذه الاحتياجات.
- تشير تقديرات هذا التقرير إلى أن الإنفاق الإسلامي العالمي في مجال السفر (إلى الخارج) بلغ ١٣٧ مليار دولار في العام ٢٠١٢م (باستثناء السفر بداعي الحج والعمرة)[١٠]. ومن المتوقّع أن يزداد حجم هذا الإنفاق ليصل حجم السوق إلى ١٨١ مليار دولار في عام ٢٠١٨م، والجدير بالذكر أن هذه السوق تشكّل ١٢,٥٪ من الإنفاق العالمي.

(١٠) بيانات الإنفاق تم استنباطها من خلال بيانات منظمة السياحة العالمية للعام ٢٠١١؛ صندوق النقد الدولي. نظرة عامة على قاعدة بيانات توقعات العام ٢٠١٢ الصادرة عن صندوق النقد الدولي؛ تقديرات السوق الإسلامية بناء على تقديرات السوق الإسلامية التي أجرتها مؤسسة داينار ستاندرد وتحليلاتها.

السوق الإسلامي بالمقارنة مع أفضل الأسواق التي تشكّل مصدراً للسياحة على الصعيد العالمي (مليار دولار أمريكي)

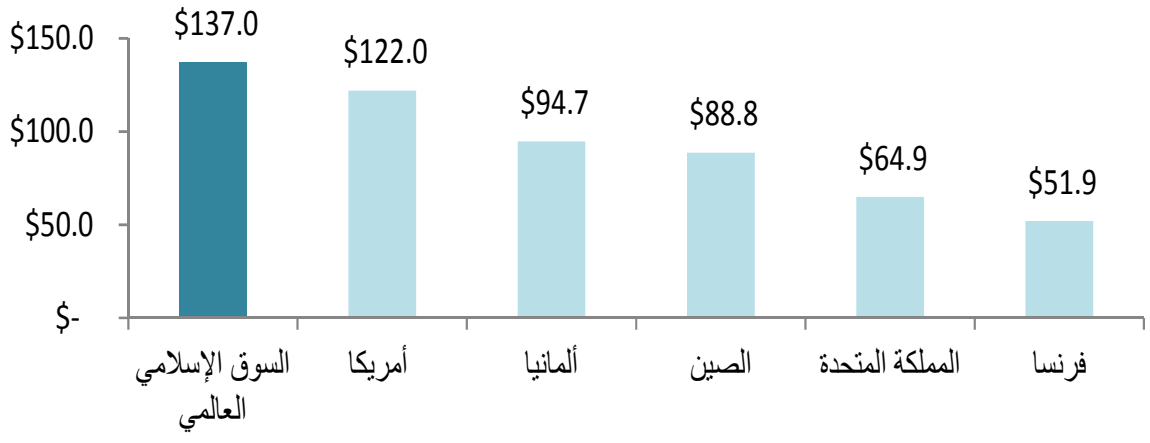

- وعلى الصعيد الإقليمي يعدّ السياح المنطلقين من دول مجلس التعاون الخليجي (بحسب الترتيب: المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات، ودولة الكويت، ودولة قطر، وسلطنة عُمان، ومملكة البحرين) الأكثر إنفاقاً إذ يمثلون ٣١٪ من إجمالي إنفاق المسلمين في قطاع السفر. وتُعتبر نسبة التركيز هذه كبيرة نظراً إلى كون سكان دول مجلس التعاون الخليجي يشكّلون نحو ٣٪ من المسلمين في العالم. ويأتي السياح من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي) في المرتبة الثانية من حيث الإنفاق على السفر، حيث تبلغ نسبة إنفاقهم ٢٥٪، ويليهم السياح من جنوب/شرق آسيا (١٢٪) ومن أوروبا الغربية (١١٪). كما ويشكّل مفاجأة حجم إنفاق المسلمين من أوروبا الغربية على السياحة والذي بلغ ١٤,٧ مليار دولار. وعند المقارنة، تعدّ سوق السياحة الإسلامية العالمية مجتمعة كبيرة من أكبر بلد مصدر سياحي وهو الولايات المتحدة.

- تواجه الشركات العاملة في مجال السياحة والسفر التي تلبي احتياجات العملاء المسلمين عدة تحديات تشمل: تحدّيات تحديد مكانتها (الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية، تلبية الاحتياجات الصديقة للديانة الإسلامية، الصديقة للعائلة إلخ.)، وتحديات إيجاد التمويل، التصنيف، التقييم والتدريب.

الفرص الرئيسية

- التمويل/الاستثمارات الإسلامية: في الوقت الذي يتم فيه بناء فنادق ومنتجعات تركز على السياحة العائلية في كل من دولة الإمارات، وتركيا، ومصر، وماليزيا، وأماكن أخرى، ثمة فرص هائلة للاستثمار في مثل هذه المشاريع نظراً إلى جوانب التعاون المرتبطة بالتمويل الإسلامي.

- مفاهيم فنادق ذات علامات تجارية ترتكز على تقديم خدمات مناسبة للسياحة العائلية: نظراً إلى حجم السوق الإسلامية الكبير والشريحة الفرعية العالمية الواسعة التي قد تقدّر البيئة العائلية أو وسائل الراحة التي تركّز على القيم المشتركة المشابهة الأخرى، يوجد فرص لتطوير مفاهيم الفنادق التي تحمل علامات تجارية عالمية تستند إلى القيم الإسلامية.

- السفر لموضوع محدّد والتجارب الثقافية في الدول الإسلامية: تمتلك العديد من الدول ذات الأغلبية المسلمة مواقع أثرية إسلامية كثيرة يمكن الاستفادة منها وتطوير عروض لزيارتها وتقديمها بطريقة جديدة لمشاركة واستقطاب سوق السفر والسياحة الإسلامية والعائلية. ويُعتبر المسلمون، وبصورة خاصة أولئك الذين يعيشون في الغرب، من العملاء الرئيسيين المحتملين.

السوق الإسلامي بالمقارنة مع أفضل أسواق الترفيه على الصعيد العالمي
(مليار دولار أمريكي)

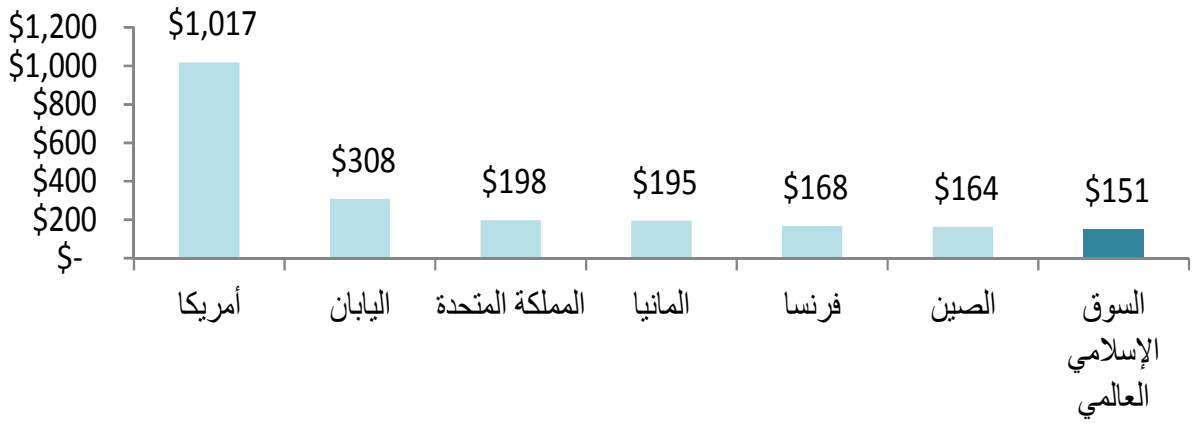

قطاع الإعلام والترفيه

- يشهد قطاع الإعلام والترفيه الموجّه إلى المستهلكين المسلمين تطوراً ملحوظاً. فقد عقدت شركة أويكنينج ريكورد العالمية المتخصّصة في الفن الإسلامي وإنتاج مواد إعلامية حديثة ذات طابع عصري وإسلامي، ممثلة عن النجم العالمي الصاعد ماهر زين، صفقات توزيع مع كل من شركة «سوني ميوزيك»، وشركة «وارنر ميوزيك»، وشركة «يونيفرسال ميوزيك». أما سلسلة الكتب الكوميدية ذي نيتي ناين فقد تحولت إلى مسلسل رسوم متحركة عالية الجودة تُعرض في أكثر من ٧٠ بلداً وتروي حكاية أبطال خارقين ولدوا في الحقبة الإسلامية.

- تشير تقديرات هذا التقرير بأن المسلمين على الصعيد العالمي أنفقوا ما قيمته ١٥١ مليار دولار على «الترفيه والثقافة»[١١] في العام ٢٠١٢م أي ما يمثل ٤,٦٪ من الإنفاق العالمي. ويتوقع أن يرتفع هذا الانفاق إلى ٢٠٥ مليارات دولار بحلول العام ٢٠١٨م.

- تؤدي تقنيات الهواتف الجوالة وخدمات الإنترنت عريضة النطاق إلى إعادة صياغة مفهوم وسائل الإعلام التقليدية وقطاع الترفيه، ويُعتبر قطاع الاستهلاك الإسلامي من أسرع الأسواق نمواً، حيث أن عدد المشتركين المسلمين في خدمة الإنترنت العريضة النطاق الثابت شهد نمواً بنسبة ٩٥٪ (من العام ٢٠٠٨ وحتى العام ٢٠١٢)، مقارنة بنسبة نمو بلغت ٥٤٪ على الصعيد العالمي. أما عدد المشتركين المسلمين في خدمات الهواتف الجوالة، فقد شهد نمواً بنسبة ٧٢٪ مقارنةً بنسبة ٥٧٪ على الصعيد العالمي خلال الفترة عينها (وفقاً لتقديرات العام ٢٠١٢ التي تشير إلى وجود ١,٣ مليار مشترك أو ما نسبته ٢١٪ من قاعدة المشتركين العالمية).

- إن البلدان التي تحتل المراتب الأولى من حيث استهلاك خدمات الترفيه من المتعاملين المسلمين (استناداً إلى بيانات العام ٢٠١٢) هي إيران ١٢ مليار دولار)، تركيا (١٠,٢ مليار دولار)، الولايات المتحدة الأمريكية (١٠,٢ مليار دولار)، فرنسا (٩ مليارات دولار)، والمملكة العربية السعودية (٨,٤ مليار دولار).

- تواجه شركات الإعلام الترفيهي الموجهة إلى المستهلكين المسلمين، تحديات عدة نذكر منها اعتبار إعلام السوق الإسلامية «إعلاماً دينياً» فقط، وتحدّيات إيجاد التمويل، والمواهب المهنية.

(١١) يعرّف برنامج المقارنات الدولية التابع للبنك الدولي قطاع «الترفيه والثقافة» بأنه فئة واسعة تشمل الأفلام، والمسرح، والموسيقى، والاشتراك في الخدمات التلفزيونية ومعدّاتها، والمعدات والأنشطة الرياضية، والأنشطة الترفيهية في الهواء الطلق، والألعاب، والمعارض الفنية، والمتاحف، والحدائق العامة، والمجلات، والصحف، والكتب.

السوق الإسلامي بالمقارنة مع أفضل الأسواق المستهلكة للأدوية على الصعيد العالمي (مليار دولار أمريكي)

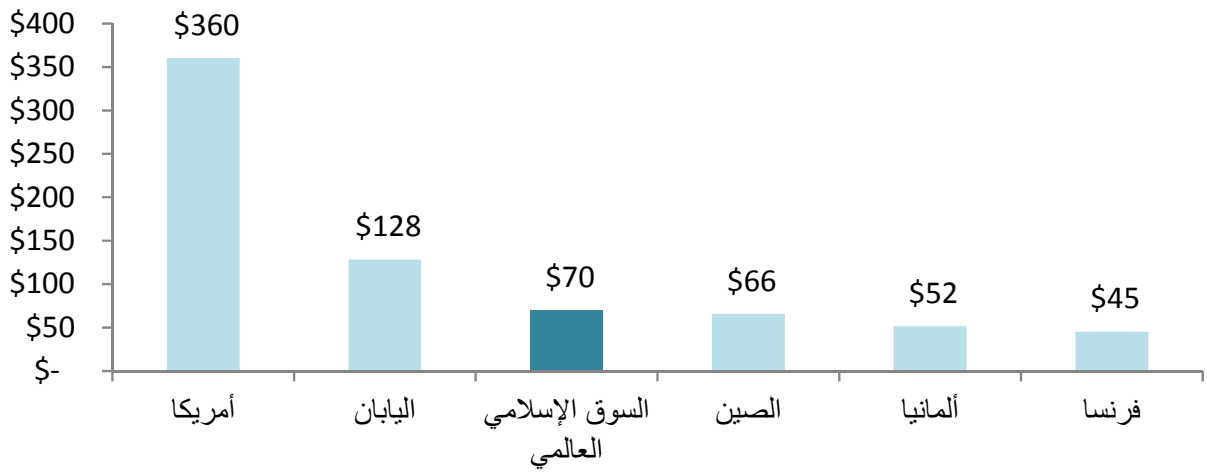

الفرص الرئيسية

- التمويل الإسلامي / الاستثمارات: تتوفر اليوم سوقاً كبيرة تضم الآلاف من شركات الإعلام المستوحاة من القيم الإسلامية الصغيرة، وتستقطب ملايين المستهلكين، ما يشكّل فرصة كبيرة أمام أي شركة إعلام أو مستثمر.

- مفاهيم الإعلام القائم على الحلال من مراحل الإنتاج وحتى مراحل التسويق والتوزيع: نظراً إلى سوق الإعلام الترفيهي الذي تبلغ قيمته ١٥١ مليار دولار، بالكاد توجد علامات تجارية إعلامية عالمية تستند إلى القيم الإسلامية.

- الفنون الإسلامية ومركز التميّز الإعلامي: نظراً إلى نشوء عدد كبير من الشركات الإبداعية المبتدئة، والمستوحاة من القيم الإسلامية وتطور المحتوى، تتوفر فرصة إنشاء مركز للتميّز لتطوير المواهب، والمحتوى، وتبادل أفضل الممارسات.

- إقامة شراكات تسويقية مع قطاعات إسلامية أخرى: ينبغي لخدمات الإعلام الترفيهي الإسلامي أن تكون قادرة على إقامة علاقات تسويقية قوية مع قطاعات اقتصادية إسلامية أخرى مثل الأغذية، التمويل، الأزياء، الرعاية الشخصية، وغيرها.

قطاع الأدوية ومستحضرات التجميل

- باشرت بعض الشركات العالمية الكبرى لتصنيع الأدوية (مثل شركة ميرك، فايزر، جلاكسو سميث كلاين)، واستجابة لضرورة إيجاد مكونات «حلال» في مجال الطب، بالحصول على شهادات حلال لتصنيع أدويتها قبل تسويقها للمسلمين في كافة أنحاء العالم. أما قطاع مستحضرات التجميل / العناية الشخصية فإنه يسعى أيضاً لتطوير علامات تجارية متخصّصة مكوّناتها عضوية وحلال.

الأدوية

- تشير تقديرات هذا التقرير إلى أن الإنفاق العالمي للمسلمين على الأدوية وصل إلى ٧٠ مليار دولار في العام ٢٠١٢م ومن المتوقع أن يشهد هذا الإنفاق نمواً ليبلغ ٩٧ مليار دولار بحلول العام ٢٠١٨م أي ما يمثل نسبة ٧٪ من الإنفاق العالمي على الأدوية.

- إن البلدان التي تحتل المراتب الأولى من حيث إنفاق المستهلكين المسلمين على الأدوية هي: تركيا (١٠,٤ مليار دولار)، والمملكة العربية السعودية (٥,٢ مليار دولار)، وإندونيسيا (٥ مليارات دولار)، وإيران (٣,٧ مليار دولار)، والولايات المتحدة الأمريكية (٣,٦ مليار دولار) والجزائر (٣,١ مليار دولار).

مستحضرات التجميل / العناية الشخصية

- تشير تقديرات هذا التقرير إلى أن إنفاق المسلمين العالمي على مستحضرات التجميل / منتجات العناية الشخصية وصل إلى ٢٦ مليار دولار في العام ٢٠١٢م. ومن المتوقع أن يشهد هذا الإنفاق نمواً يصل إلى ٣٩ مليار دولار بحلول العام ٢٠١٨م، أي ما يمثل نسبة ٧٪ من الإنفاق العالمي على مستحضرات التجميل.

- إن البلدان التي تحتل المراتب الأولى من حيث إنفاق المستهلكين المسلمين على مستحضرات التجميل هي: تركيا (٤,٤ مليار دولار)، دولة الإمارات العربية المتحدة (٤,٣ مليار دولار)، وفرنسا (١,٧ مليار دولار)، روسيا (١,٦ مليار دولار) ومصر (١,٦ مليار دولار).

- تواجه شركات الأدوية ومستحضرات التجميل التي

تلبي احتياجات المتعاملين المسلمين تحديات عدة تتضمن حواجز دخول الشركات الجديدة إلى السوق، تحديات إيجاد التمويل، الأنظمة والإمتثال لها، وانخفاض نسبة الوعي بين المستهلكين.

الفرص الرئيسية

- المكوّنات الحلال: بحسب التقديرات، تأتي نسبة ٩٥٪ من تغليفات الجيلاتين المستخدمة في مجال الطب وصناعة الفيتامينات في السوق، من مصادر غير حلال، ما يشكّل فرصة كبيرة للشركات التي تنتج بدائل الحلال.
- توسّع السوق القائمة فيما يتعلق بتوفير أدوية الحلال من مراحل الإنتاج وحتى مراحل التسويق والتوزيع: تتوفر الفرص أمام الشركات الحالية للتوسّع في هذا القطاع وذلك نظراً إلى الحجم الكبير لسوق المستحضرات الصيدلانية الإسلامية. وينتقل استعمال المكوّنات الحلال من مراحل الإنتاج وحتى مراحل التسويق والتوزيع بشكل خاص إلى مستحضرات التجميل العضوية ومجال الأدوية كذلك، مما يقدّم مفاهيم أوسع عن المنتجات ذات مكانة واسعة النطاق، وتلبي احتياجات المستهلكين المسلمين والعالميين على حد سواء المتعلقة بالمنتجات العضوية.
- الأبحاث والتطوير التي تُجريها الشركات العاملة في منظمة التعاون الإسلامي: تشكّل الأبحاث والتطوير التي تركّز على المكونات الحلال وتصدر منتجات قابلة للحصول على براءات اختراع، فرصة للشركات العاملة في صناعة الأدوية من دول منظمة التعاون الإسلامي.
- أسواق الأقلية: يشكّل المسلمون الذين ينتمون إلى بلدان حيث يكونوا من الاقليات فيها، سوقاً كبيرة (الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، ألمانيا، والمملكة المتحدة).

نقطة التقاء التمويل الإسلامي والأغذية الحلال / أسلوب الحياة

- فيما سبق، سلط هذا التقرير الضوء على حجم هذه القطاعات ومكانتها بصورة فردية، إلا أنه تتوفر فرص كبيرة في تلاقيها نظراً للمنافع التبادلية والتعاونية الكامنة وراء المحركات المستندة إلى القيم الإسلامية. فمن شأن التعاون بين قطاعات الاقتصاد الإسلامي أن يعزّز المجال الاقتصادي الإسلامي بشكل عام. ومع ذلك فإن التواصل حاليا بين التمويل الإسلامي والأغذية الحلال، واللذان يشكلان قطاعين رئيسيين من هذا الاقتصاد، ضئيل جداً. وفي تحليل حول شركات الاستثمار في الأسهم الخاصة، أو صفقات رأس المال المبادر أو عمليات الدمج والإستحواذ، فقد تم الإبلاغ عن إبرام ١٧ صفقة فقط تتعلق بشركات ذات صلة بالأغذية الحلال حول العالم، وقد وصلت مبالغ الصفقات السبع التي تم الافصاح عنها ٢٢ مليون دولار فقط[١٢]. إلا أن قطاع الأغذية والزراعة

(١٢) التحليل الذي أجرته مؤسسة داينار ستاندرد بالاستناد إلى بيانات شركة زفير وهي شركة لتزويد البيانات حول الصفقات العالمية

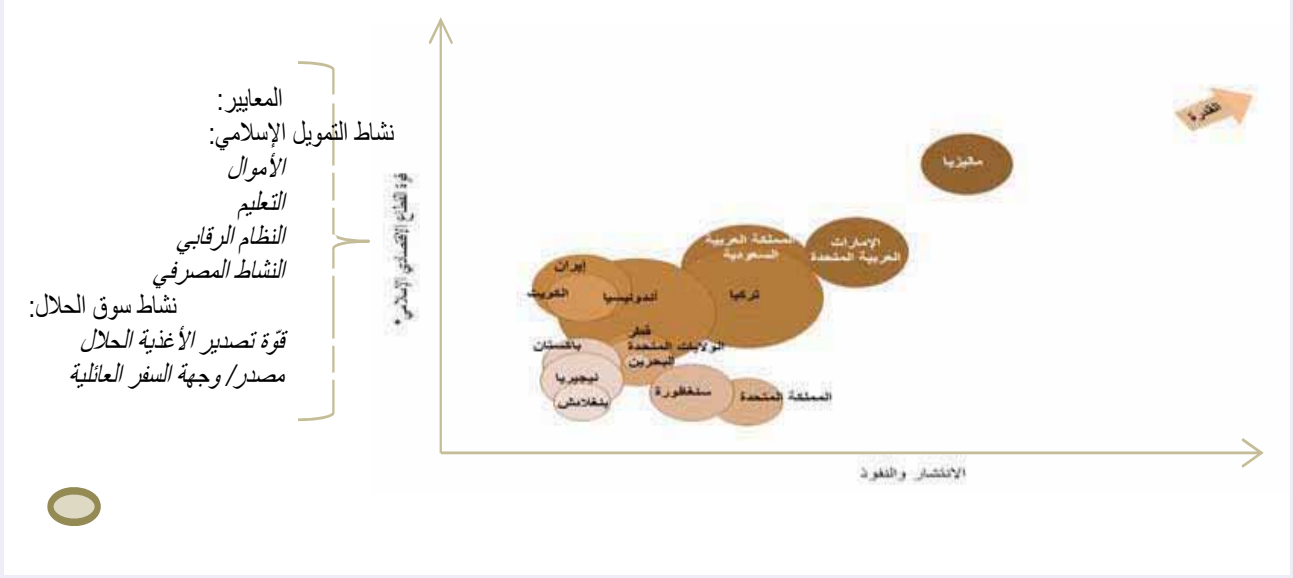

الأوسع نطاقاً في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، شهد إبرام ٣٤٠ صفقة (خلال الفترة الممتدة من العام ٢٠١١ وحتى العام ٢٠١٣) وصلت قيمتها الإجمالية التي تم الإفصاح عنها إلى ١٤,٩ مليار دولار.

- يحدّد هذا التقرير خمسة مجالات رئيسية من التواصل بين قطاعات الاقتصاد الإسلامي. ويبقى رأس المال الإسلامي الركيزة الأساسية التي يقوم عليها التعاون بين هذه القطاعات. ويملك التمويل الإسلامي فائضاً من رأس المال الذي يبحث عن استثمارات منتجة، في حين أن قطاعات الاقتصاد الإسلامي تبحث عن رأس مال إسلامي. أما المجالات الأخرى للترابط بين القطاعات فتشمل التوزيع والتسويق، المعايير / الأنظمة / الإمتثال، خدمات التعليم والتدريب، الخدمات القانونية وخدمات مهنية أخرى.

مراكز الاقتصاد الإسلامي

- تطوّرت قطاعات الاقتصاد الإسلامي إلى حد أنها أصبحت مستعدة للتلاقي في ما بينها، إذ من المتوقع أن يعزّز هذا التلاقي بين القطاعات مجال الإقتصاد الإسلامي بشكل عام نظراً لتعاونها كما تمت الإشارة سابقاً. ومما لا شك فيه أن هذه الإمكانية للتعاون في مجالات الإقتصاد الإسلامي توفر لمختلف البلدان فرصة لترتقي بنفسها وبقطاعات الاقتصاد الإسلامي الفردية إلى المرحلة التالية من التطوّر.

- وفي التحليل الذي أُجري حول البلدان بناءً على ١١ معياراً[١٢] شمل نقاط قوة قطاعات عدة من الاقتصاد الإسلامي ومدى انتشارها، تُعدّ البلدان التالية الأقوى من حيث تطوّرها لتصبح مركزاً للاقتصاد الإسلامي: فتعتبر ماليزيا الأقوى كمركز للقطاع الاقتصادي الإسلامي الشامل، ومن المتوقع أن تحافظ على انتشار قوي فيه.

- غير أن ماليزيا قد بلغت على الأرجح مرحلة من الركود في ما يتعلق بانتشارها وتأثيرها. أما دولة الإمارات العربية المتحدة فتحتل موقعاً مناسباً لتضطلع بدور القيادة في مرحلة التطور القادمة لهذه القطاعات نظراً للاستراتيجيات التي تعتمدها والمبادرة التي أُعلن عنها مؤخراً تحت عنوان «دبي، عاصمة الاقتصاد الإسلامي». أما المراكز الرئيسية الأخرى في الاقتصاد الإسلامي فهي المملكة العربية السعودية، تركيا، وإندونيسيا.

(١٢) التحليل الذي أجرته مؤسسة داينار ستاندرد: تم دراسة التقييم بالتساوي بين مجموعتين من المعايير: ١) شملت معايير نقاط قوة الاقتصاد الإسلامي تصنيف الصناديق الاستثمارية الإسلامية، وأبحاث الصناديق الاستثمارية الإسلامية وقوة التعليم، والقوة التنظيمية للصناديق الإسلامية، ونشاط الخدمات المصرفية الإسلامية، وقوة تصدير الأغذية الحلال، وسوق مصادر السياحة المسلمة، وسوق الوجهات السياحية للمسلمين. ٢) شمل الانتشار الجغرافي الواسع اعتماد شهادات المنتجات الغذائية، والاعتراف بأنظمة الصناديق الاستثمارية الإسلامية، وقاعدة متعدّدة الجنسيات عالمية / نفاذ متعدّد الجنسيات عالمي، والوجهات السياحية العالمية.

التأمين التكافلي الإسلامي يطرق أبواب قطاع التأمين في السلطنة

إعداد /نصره بنت مسعود الهنائية

يعتبر قطاع التأمين في أي دولة أحد أهم القطاعات الحيوية، وعنصراً من العناصر الفعّالة التي تساهم في النهوض بالنشاط الإقتصادي بشكل عام والقطاع المالي والمصرفي بشكل خاص. علاوةً على ذلك فهو نشاط خدمي مهم بالنسبة للشركات والأفراد، وذلك لإستخدامه في درء الأخطار والكوارث التي يحتمل حدوثها.

وكما هو معلوم فإن التأمين هو عقد تلتزم فيه شركة التأمين (المؤمِّن)، بأن تؤدي إلى المشترك أو المستفيد من التأمين (المؤمَّن له) مبلغاً من المال وذلك في حالة حدوث خطر معين بشرط أن يكون نوع هذا الخطر مذكوراً في العقد، وذلك مقابل قسط يلتزم المشترك بدفعه خلال فترات زمنية محددة.

واقع التأمين في السلطنة

يعتبر قطاع التأمين واحداً من القطاعات الهامة التي ساهمت في إثراء الإقتصاد العماني ويظهر ذلك جلياً في مساهمته الفاعلة في إجمالي الدخل القومي للبلاد. وهناك أنواع مختلفة من التأمين في السلطنة مثل التأمين على الحياة والتأمين على المركبات، والتأمين الصحي والتأمين على المنازل والتأمين ضد المسؤولية والتأمين ضد القروض والتأمين البحري والجوي والنقل، والتأمين على الحوادث الشخصية.

وحسب ما جاء في «التقرير السنوي ٢٠١٢م» الصادر عن الهيئة العامة لسوق المال، فقد جددت الهيئة التراخيص لشركات التأمين القائمة وصدرت تراخيص لبعض الشركات الجديدة لمزاولة أعمال التأمين بالسلطنة، حيث بلغ عدد الشركات المرخص لها ٢١ شركة، في حين بلغ عدد سماسرة التأمين ٢٩ سمساراً. والجدير بالذكر إن إجمالي قيمة الأقساط التأمينية المباشرة قد نمت خلال عام ٢٠١٢م بنسبة بلغت حوالي

١٤٪ وبزيادة بلغت ٣٨ مليون ريال عماني؛ مقارنة بنسبة نمو تقدر بنحو ١٥٪ في الفترة ذاتها من عام ٢٠١١م، وبلغ إجمالي قيمة هذه الأقساط حوالي ٣٢٠ مليون ريال عماني مقارنة بما قيمته٢٨٢ مليون ريال عماني التي سجلت خلال العام ٢٠١١م.

وقد حقق فرع تأمين الممتلكات نسبة النمو الأعلى حيث نما بنسبة ٢٩٪ ، وقد انعكس هذا النمو إيجاباً على إجمالي صافي الأقساط المحصلة (وهي الأقساط التي تحسب بعد استقطاع ما يتم إعادة تأمينه)، حيث بلغ إجمالي قيمة صافي الأقساط للعام ٢٠١٢م حوالي ١٦٩ مليون ريال عماني وبنسبة نمو بلغت ١٩٪. وقد تم مؤخراً منح الموافقة لإنشاء ثلاث شركات تأمين تكافلي في السلطنة ومن بين الشركات الثلاث حصلت شركتا المدينة تكافل وتكافل عمان بالفعل على الموافقة النهائية .

وحيث أننا بصدد تسليط الضوء على التأمين التكافلي في إطار إهتمام المؤسسات العمانية العاملة في هذا القطاع فإننا سنتناول هنا التعريف بالتأمين التكافلي وأهدافه:

ما هو التأمين التكافلي؟

أثبتت أدوات الإقتصاد الإسلامي (الصيرفة الإسلامية) تفوقها الكبير وخاصة في أوقات الأزمات والتقلبات الإقتصادية التي تعصف بالعالم الإقتصادي بين الحين والآخر. فقد أوجدت هذه الأدوات حلولاً بديلة لمعظم المشاكل الإقتصادية التي تعاني منها الدول والمؤسسات والأفراد. ومن ضمن هذه الأدوات الإقتصادية الإسلامية هو التأمين التكافلي الذي يعتبر بديلاً إسلامياً للتأمين التقليدي. إذا ماهو التأمين التكافلي الإسلامي؟

التأمين التكافلي الإسلامي هو نظام تعاوني وتكافلي لا يقوم في الأساس على مبدأ الربح ، بل يهدف منه توزيع المخاطرالتي قد يتعرض لها أحد المشتركين من ضمن مجموعة من المشتركين، بشرط أن يكون هذا الخطر مشمولاً ضمن تغطيات الوثيقة التأمينية، فتتشارك المجموعة في الدفع للمتضرر بدلاً من أن يبقى الضرر على فرد واحد، وذلك ضمن ضوابط وأحكام لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية.

أهمية التأمين التكافلي

يعتبر التأمين التكافلي مهماً لأي دولة حيث تحول إلى ضرورة اجتماعية وحاجة اقتصادية أساسيه في نفس الوقت. فمن الناحية الإجتماعية يعتبر مظلة أمان لتغطية الخسائر

الناتجة عن المخاطر والحوادث التي قد تقع على الأفراد أو المؤسسات داخل المجتمع، أما من الناحية الإقتصادية فيعد واحداً من أقوى وسائل الإدخار والإستثمار التي تشهد نمواً كبيراً في الفترة الراهنة، وتؤدي بالنهوض بإقتصاديات الدول. والجدير بالذكر، فقد بدأ تطبيق التأمين التكافلي الإسلامي في إقتصاد بعض الدول الإسلامية منذ عام ١٩٧٩م، حيث أنشئت أول شركة تأمين إسلامية في السودان.

أهداف التأمين التكافلي أو التأمين الإسلامي

يهدف التأمين التكافلي إلى ترسيخ الإقتصاد الديني في المجتمعات الإسلامية، وتستمد شركات التأمين التكافلي أعمالها من مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. وعليه فإن الإلتزام بالشريعة الإسلامية يشمل إعداد وصياغة وإصدار وثائق التأمين، وتحديد شروط وضوابط التعويضات، وقواعد توزيع الفائض التأميني، ومجالات وأساليب استثمار أموال التأمين، بالإضافة إلى الجوانب الإدارية والمالية والتسويقية.

تقوية روح التعاون والتآلف والأخوة بين أفراد المجتمع: وذلك من خلال مساعدة بعضهم البعض في الظروف الطارئة. فبدلاً من أن يقع حمل المصيبة أو الظرف الطارئ على فرد واحد، بل يتعاون جميع أفراد المجتمع لمساعدة المحتاج و تخفيف نكبته؛ بطريقة تعاونية مشروعة خالية من الفساد والربا وسائر المحظورات.

وأيضاً تحقيق الطمأنينة في النفس: فيشعر الفرد بالرضا من خلال إنتمائه إلى مجموعة أو نقابة تعمل على حماية أفرادها ومنتسبيها من الأخطار ورعاية مصالحهم المهنية والإجتماعية.

ويهدف إلى تجميع المدخرات اللازمة لتمويل خطط التنمية في المجتمعات النامية أو للاستثمار، إذ أن نظام التأمين التكافلي يعمل على توفير الأموال وادخارها واستثمارها، الأمر الذي يعود بثمارة على حاملي الوثائق بعائدات استثمار مساهماتهم في حال وجود فائض من عمليات التأمين.

الإيمان بقدرة الشريعة الإسلامية على استيعاب المستجدات المعاصرة وتقديم البدائل والحلول التي تساند

هذه المستجدات، دون الإخلال بضوابط الشريعة الإسلامية وخاصة في مجال التعاملات المالية. فقد أثبت التأمين التكافلي في مسيرته على إمكانية توفير خدمات التأمين في إطار شرعي منافس بدون أن تحفه المخالفات الشرعية.

وفي الجدول رقم (١) توضيح مبسط للفرق بين التأمين التقليدي والتأمين التكافلي:

وتتلخص علاقات التأمين التكافلي الإسلامي في الآتي :

- علاقة المشاركة: فالعلاقة بين المساهمين هي علاقة مشاركة. فيتشارك الجميع لدرء الأخطار عن بعضهم البعض ومساعدتهم لتخطي الأزمات.
- علاقة الوكالة: من حيث الإدارة وعلاقة مضاربة ومن حيث الإستثمار. فالشركة هي المسؤولة الموكلة بالقيام بإدارة المشاركين الإدارة الصحيحة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وفي حالة إستثمار الفائض من أموال الصندوق فينبغي على الشركة أن تقوم بدورها في المضاربة.
- علاقة الإلتزام بالتبرع: وهي العلاقة بين حملة الوثائق وبين الصندوق عند الإشتراك؛ فيلتزم المشترك بالدفع للصندوق

أما العلاقة بين المستفيد وبين الصندوق عند التعويض فهي علاقة إلتزام الصندوق بتغطية الضرر حسب الوثائق واللوائح.

الموضوع	التأمين التقليدي	التأمين التكافلي
أطراف عقد التأمين	يكون عقد التأمين بين طرفين المؤمن له والثاني شركة التأمين (المؤمِن)	طرفي العقد فيه هم المشتركين «المؤمن لهم»، وشركة التامين
دور شركة التأمين	- يحق للشركة بالتصرف بأقساط التأمين التي يلتزم بدفعها (المؤمن له) كما تشاء وتستغلها لحسابها - دفع المطالبات والمصاريف من صندوق الإشتراكات وفي حالة العجز يطلب اشتراكات اضافية من المشاركين.	- إدارة العمليات التأمينية وأموال التأمين بأسلوب شرعي على أساس الوكالة بأجر معلوم. - دفع التعويضات والمصاريف من صندوق التكافل أو من القرض الحسن في حالة عجز الصندوق.
دور المشتركين (المؤمن لهم)	دفع الإشتراكات الأساسية والإضافية عند اللزوم	دفع الإشتراكات.
الإستثمار	لا يوجد قيود شرعية	مقيد بأحكام الشريعة الإسلامية
حالة القسط المدفوع	يكون قسط التأمين مرتفعا دائماً لتحقيق أكبر قدر من الربح، لأن فائض الأقساط التأمينية بعد دفع التعويضات للمتضررين يكون ربحاً للشركة.	يكون قسط التأمين منخفضاً نسبياً لإتاحة فرصة الإشتراك فيه لأكبر عدد ممكن من المؤمن لهم.
إستثمار رأس المال المدفوع	تقوم الشركة باستغلال أموال المشتركين كاستثمار خاص بها (المشاركين في شركات التأمين التقليدي ليسوا شركاء، فلا يحق لهم أي ربح من استثمار أموالهم، بل تنفرد الشركة بالحصول على الأرباح)	تقوم الشركة بإدارة أموال المودعين (المشاركين في شركات التأمين التكافلي يعدون شركاء، مما يعطيهم الحق في الحصول على الأرباح الناتجة من عمليات استثمار أموالهم)
الفائض التأميني والعوائد من الإشتراكات	كأرباح لشركة التأمين	يوزع للمشتركين مع مراعاة إحتساب أجر الشركة الإداري

جدول رقم (١) - (المصدر- «مجلة سوق المال» العدد ٥١ يناير ٢٠١٢م)

إهتمام المؤسسات العمانية بتأسيس قاعدة للتأمين التكافلي في السلطنة

يعد إنشاء الصيرفة الإسلامية في السلطنة إحدى المقومات الأساسية والقاعدة التي سيبنى عليها التأمين التكافلي في البلاد. فكان لإيجاد البنوك الإسلامية (مثل بنك نزوى وبنك العز الإسلامي) الأثر البالغ في تطور الإقتصاد العماني، حيث كان العديد من أصحاب رؤوس المال يمتنعون من إدخال أموالهم السوق بسبب الربا، وهذا يؤثرعلى الاقتصاد العماني في البلد، فإدخال الصيرفة الإسلاميه تؤدي إلى تشغيل رؤوس أموال جديدة وبالتالي إنتعاش الإقتصاد الوطني. هذا بالإضافة إلى مساهمة بعض البنوك التجارية من خلال فتح النوافذ الإسلامية كقرض ميثاق ببنك مسقط وقرض مزن بالبنك الوطني العُماني والهلال للخدمات المصرفية الإسلامية بالبنك الأهلي وغيرها.

وعكفت الهيئة العامة لسوق المال في السنوات الأخيره على دراسة التأمين التكافلي وتداعياته في السوق العماني كخطوة فعالة لتحقيق التنمية الإقتصادية؛ فقد قامت الهيئة بدراسة مكثفة لتجارب الدول الأخرى في هذا المجال. ويتوقع الخبراء والمختصون في قطاع التأمين التكافلي بأن تشهد السلطنة صناعة رائدة في تقديم منتجات التأمين التكافلي، وذلك لأنها ستحظى بخلاصة التجارب والنماذج المطروحة في أسواق التأمين بالدول التي سبقتها في هذا تطبيق أسس ومبادئ التأمين الإسلامي، الأمر الذي من شأنه أن يتيح للسلطنة القدرة على تقييم هذه التجارب والوقوف على أبرز المعوقات التشريعية والفنية في ممارسة نشاط التأمين التكافلي.

وقد صرح سعادة عبدالله بن سالم السالمي (الرئيس التنفيذي للهيئة العامة لسوق المال) أن هذا النوع من التأمين ضروري لاستكمال المنظومة المتكاملة للصيرفة والتمويل المتوافق مع الشريعة، وأن الهيئة قد استكملت مسودة قانون التكافل ومن المؤمل أن تستكمل الإجراءات الخاصة بإصداره قريباً.

المعوقات التي تواجه التأمين التكافلي أو الإسلامي

وبالرغم من فعالية التأمين التكافلي الإسلامي إقتصادياً في الدول التي تعمل على تطبيقه، إلا أن هنالك الكثير من المعوقات التي تواجة هذه الصناعة وتؤدي إلى إستنزافها مستقبلياً. من أهمها:

- ضعف الجهات التشريعية والتنظيمية والرقابية التي تعمل على تنظيم شركات التأمين الإسلامي ومراقبة سير العمل في ظل الأسس التي تحددها هذه الجهات وما يرافق هذا من عدم الإلتزام بتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية.
- قلة آليات استثمار أموال التأمين، بما يحقق الموائمة بين عامل الأمان والسيولة.
- عدم وجود تصور واضح ومنهجي مطبق لإدارة ومعالجة المشاكل الناجمة عن العجز في التأمين. فالعجز المتمثل في السيولة الموجودة في محفظة التأمين التي تديرها الشركة بأجر تكون غير قادرة على تغطية مبالغ التعويضات المطلوبة مما يؤدي ذلك إلى خطر الإفلاس.
- ضعف ثقافة التكافل والتعاون لدى الأفراد داخل المجتمع.
- قلة الكوادر المؤهلة والقادرة على العطاء في مجال التأمين الكافلي وضعف تأهيلها.
- ضعف التوجيهات لدراسات تجارب الدول الأخرى التي تطبق هذا النظام والإستفادة منها لتفادي الوقوع في الأخطاء. وعليه، فلا بد من توجه الباحثين لدراسة التجارب المطبقة حالياً في بعض الدول الإسلامية دراسة تحليلية نقدية مشتملة على الأنظمة والعقود والوثائق ولتفادي المعوقات.

المقترحات

يمكن تلخيص أبرز المقترحات من أجل تفعيل دور التأمين التكافلي الإسلامي في الآتي:

- تكاتف وتعاون كافة الجهات المعنية بمجال التأمين التكافلي الشرعية والتشريعية والقانونية من أجل تنظيم وتطوير هذه القطاع لضمان سلامة أداء المؤسسات العاملة في هذا المجال من أجل تحقيق تأمين تكافلي ناجح في السلطنة.
- العمل على تهيئة البيئة القانونية المناسبة التي تحدد مجالات وأساليب عمل شركات التأمين التكافلي، إلى جانب تحديد القواعد الرقابية والإشراف عليها.
- وجود جهة شرعية رقابية تعمل على التحقق من أن شركات التأمين الإسلامي تعمل على تطبيق الشروط التي تفرضها الجهات المسؤولة وأنها تسير في المنهج

الصحيح والمرسوم لها دون الإخلال بنظام معين.

- على شركات التأمين التكافلي العمل على تطوير المنتجات التأمينية الإسلامية وابتكار سبل جديدة تتماشى مع احتياجات السوق المحلية ومتماشيه مع التغيرات التي تطرأ على السوق وفي نفس الوقت لا بد أن تكون غير متضاربة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- تقييم تجارب الدول الرائدة في هذا المجال ودراسة مختلف النماذج المطروحة عالمياً وفق ما تحققه المصلحة العامة وبالتالي تقديم النموذج الأفضل للخدمات المالية الإسلامية.
- لكل دولة سياسة إقتصادية تعمل بها، وللإستفادة من تجارب الدول في تطبيق التأمين التكافلي لابد من الأخذ بعين الإعتبار التفاوت في الأنظمة والتشريعات المطبقة في مختلف شركات التأمين في العالم، وما هو مطبق في دولة معينة ليس بالضرورة يصلح لتطبيقة في قطاع التأمين العامل لدينا في الدولة.
- إنشاء مركز أبحاث متخصص في صناعة التأمين التكافلي الإسلامي، يعمل على تحديد أصول هذا التأمين وآلية عمله، وذلك تحت مبادرة وإشراف من جهة معتمدة تعمل على تنظيم عمل شركات التأمين الإسلامي، وتحرص على تطبيق التأمين التكافلي بصورة صحيحة ومتوافقة مع مباديء الشريعة.
- تفعيل دور الهيئات الأكاديمية من أجل تعليم الطلاب في المدارس والجامعات والكليات بأساسيات الاقتصاد الإسلامي، هذا بالإضافة إلى فتح أقسام متخصصة تعني بمجال التأمين الإسلامي، وذلك من أجل تأهيل كوادر عمانية واعية وقادرة على العطاء في هذا المجال.
- عقد اللقاءات التثقيفية والدورات التدريبية والمحاضرات، التي تهدف إلى رفع مستوى الوعي لدى جميع الأفراد بماهية التأمين التكافلي، وطبيعة عمله.

الخلاصة

إن التأمين التكافلي سوف يساهم بشكل كبير في استقطاب شرائح جديدة من المجتمع، هذه الشرائح تتعاون مع بعضها البعض في الظروف القاسية، فمن خلال هذا التعاون يستطيع الفرد أن يجني فوائد إجتماعية متمثله في زيادة الروابط الأخوية بين الناس، ناهيك عن العوائد الإقتصادية التي تعود عليه من خلال عملية إستثمار أموال الصندوق. فمن الضروري أن نعزز الوعي بأهمية قطاع التأمين و دوره في خدمة الإقتصاد الوطني من جهة)من خلال مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي)، وتعزيز دوره الاجتماعي من جهة أخرى (من خلال توفير غطاء تأميني ضد المخاطر المستقبلية).

الجرائم المالية والاقتصادية وجهود المؤسسات الحكومية والخاصة في مكافحتها

راعي الحفل والحضور

إعداد / حيدر بن عبدالرضا اللواتي

تشير تقارير الأمم المتحدة بأن الجرائم المالية والإقتصادية- بخلاف الجرائم العادية- تعتبر من الجرائم غير العنيفة حيث تنجم عنها خسائر مالية، إلا أن تكلفة هذه الجرائم مرتفعة جداً، وبالتالي فإن تلك الجرائم تشمل طائفة من الإنشطة الغير قانونية منها الاحتيال والفساد والتهرب الضريبي وغسل الأموال وغيرها.

ومن أمثلة الجرائم المالية والإقتصادية:

١. السرقات وإنتزاع الأموال.
٢. النصب وخيانة الأمانة.
٣. المس بنظم المعالجة الآلية للمعطيات.
٤. جرائم الشركات وجرائم البورصات المالية.
٥. الجرائم الجمركية والغش الضريبي وتبييض الأموال
٦. الجرائم البنكية وجرائم الشيكات.

كما تعرف الجريمة المالية أحياناً باسم إجرام الموظفين الإداريين، حيث تشمل طائفة واسعة من الجرائم الجنائية التي تأخذ طابعاً دولياً بشكل عام. والجرائم المالية اليوم أصبحت اليوم وثيقة الإرتباط بالجريمة السيبيرية، وغالبا ما تُرتكب عبر الإنترنت وتؤثر سلبا إلى حد بعيد في قطاعي المال والمصارف الدوليين، بشكليهما الرسمي والبديل.

ويعاني الأفراد والشركات والمنظمات وحتى البلدان من الجرائم المالية التي تؤثر سلباً في الاقتصادات والمجتمعات بأسرها بسبب ما تلحقه بها من خسائر مالية ضخمة. وتتركز مبادرات الإنتربول الرئيسية المتعلقة بمكافحة الجريمة المالية

جانب من الحضور

اليوم مكافحة الأمور التالية:

١. بطاقات الدفع.
٢. غسل الأموال.
٣. تزييف العملات والوثائق المأمونة.
٤. الإحتيال (كالإحتيال في مجال اليانصيب، وما يطلق عليه اسم «الرسائل النيجيرية»).

دور الشبكات الإجرامية وراء الجريمة المالية

وهناك اليوم عدة تحديات تواجه هذه القضايا نتيجة وقوف الشبكات الإجرامية المنظمة غالباً وراء الجريمة المالية، حيث تستقطبها إلى ذلك فكرة الأرباح الطائلة التي يمكن أن تحققها من تلك الجرائم، الأمر الذي يتطلب من منفذي القوانين سرعة التحرك لجمع الأدلة أو تجميد الأصول المحصّلة بصورة غير مشروعة وضبطها. بيد أن هناك عدداً من العوامل الأخرى التي تجعل تتبع الأصول الإجرامية أو غير المشروعة مهمة صعبة إن لم تكن مستحيلة. ووفقاً للمصادر القانونية فان هذه الصعوبات تعزى إلى عدة عوامل منها الفروق بين البلدان على صعيد التشريعات الوطنية، وتطبيق الاتفاقات الدولية، ومستوى خبرة سلطاتها المسؤولة عن التحقيقات والملاحقات الجنائية. وإزاء تلك التحديات الدولية التي تواجهها أجهزة إنفاذ القانون فإن دور الإنتربول يتمثل في الأمور التالية:

١. تبيان أفضل الممارسات والمعارف المتخصصة في هذا المجال وجمعها، وإطلاع أجهزة إنفاذ القانون في العالم أجمع عليها.

٢. مساعدة الوحدات المتخصصة على تبادل المعلومات العملياتية بسرعة بالإستعانة بالأدوات والخدمات التي يوفرها الإنتربول.

بنك مسقط ومؤتمر مكافحة الجرائم المالية

ولمتابعة هذه القضايا فقد عقد بنك مسقط مؤخراً مؤتمراً لمكافحة الجرائم المالية تحت رعاية معالي الشيخ عبدالملك بن عبدالله الخليلي وزير العدل لمدة يومين، وبحضور مسؤولين من البنك المركزي العماني وشرطة عمان السلطانية ومجلس إدارة البنك، ومسؤولين في المؤسسات الحكومية والخاصة، بجانب مسؤولي المؤسسات المالية والقانونية والوسائل الإعلامية. وقد تم في المؤتمر عرض التجارب الخاصة بموضوع الجرائم المالية وسبل مكافحتها، وكذلك نوقش عدداً من الأمور والقضايا من بينها الجرائم الإلكترونية وغسل الأموال والإبلاغ عن الحالات المشبوهة وعمليات الإحتيال المتعلقة بالبطاقات الائتمانية والهواتف النقالة وغيرها.

ولقد جاء تنظيم مؤتمر مكافحة الجرائم المالية لعام ٢٠١٣م بهدف تعزيز الوعي والتنسيق بين مختلف الجهات الحكومية والخاصة، وعرض مختلف القضايا الخاصة بموضوع الجرائم المالية والتعرف على أهم التطبيقات في المعايير العالمية في بيئة العمل، والإستفادة من الخبرات والقدرات الفنية المتخصصة لدى الجهات المعنية بجانب تعزيز الوعي بقضايا الجرائم المالية المختلفة وعلى كافة المستويات.

وزير العدل يحث على ضرورة تعزيز التعاون بين المؤسسات في مجال مكافحة الجرائم المالية

وقد أشاد معالي الشيخ عبدالملك بن عبدالله الخليلي وزير العدل بجهود المؤسسات الحكومية والخاصة لنشر الوعي في المجتمع حول الجرائم المالية، إضافة إلى تعزيز التعاون القائم في مجال تكثيف التوعية والتثقيف بهذا الموضوع الذي يشكل أهمية كبرى لكافة المؤسسات، مشيرا معاليه إلى ان تنظيم هذا

عبدالرزاق بن علي بن عيسى

المؤتمر يشكل فرصة للمشاركين لتبادل المعلومات وتعزيز التنسيق بينهم، وعرض مختلف القضايا الخاصة بموضوع الجرائم المالية، والتعرف على أهم التطبيقات للمعايير العالمية في بيئة العمل والإستفادة من الخبرات والقدرات الفنية المتخصصة لدى الجهات المعنية.

وأوضح معاليه إن الجرائم المالية على مستوى العالم شهدت خلال الأعوام الماضية تحولات كبيرة طالت مختلف المجالات وخاصة مع تطور ونمو استخدام الخدمات الالكترونية بمختلف أنواعها، حيث شكلت الجريمة الإلكترونية هاجساً خطيراً على المؤسسات المالية العامة والخاصة، مؤكداً أن هناك تطوراً لافتاً في نوعية هذه الجرائم والتخطيط لها وتنفيذها من قبل بعض المجموعات المنظمة على مستوى العالم مشيراً إلى أن السلطنة جزءاً من هذا العالم، وتتأثر بهذه التحولات والمتغيرات، لذلك فقد قامت العديد من الجهات المختصة في السلطنة وفي مقدمتها شرطة عمان السلطانية بوضع الخطط للتصدي لهذه الجرائم، وأيضا إصدار القوانين والتشريعات التي تساهم في الحد من انتشارها. كما أكد معاليه على ضرورة تعزيز التعاون والتنسيق بين مختلف المؤسسات لتحقيق نتائج إيجابية متمنياً كل التوفيق والنجاح لأعمال المؤتمر والخروج بتوصيات تساهم في الحد من الجرائم المالية على كافة المستويات.

القطاع المصرفي والمالي ودورهما في مواجهة الجرائم المالية

من جانبه قال الشيخ خالد بن مستهيل المعشني رئيس مجلس إدارة بنك مسقط الشكر إلى أن تنظيم المؤتمر يأتي في وقت تشهد فيه الجرائم المالية انتشاراً كبيراً وملحوظاً على مستوى العالم، مما يتطلب تعزيز التعاون القائم والتنسيق بين مختلف المؤسسات الحكومية والخاصة من جهة، وبين المؤسسات المالية والمصرفية من جهة أخرى، للحد من هذه الجرائم ومكافحتها وذلك من خلال استخدام أهم التطبيقات في المعايير العالمية وتبادل الخبرات والمعلومات في هذا المجال، مؤكداً بأنه من المهم للجميع في القطاع المصرفي والمالي التعاون في مواجهة الجرائم المالية، ورفد المساعي الحكومية الهادفة إلى تحقيق الاستمرارية في النمو.

كما ألقى عبدالرزاق بن علي بن عيسى الرئيس التنفيذي لبنك مسقط، في المؤتمر كلمة قال فيها إن قيام البنك بتنظيم هذا المؤتمر يأتي إدراكاً منه لأهمية نشر الوعي في المجتمع حول الجرائم المالية، بحيث نتمكن من مساعدة المؤسسات العاملة في السلطنة على دعم الجهود الحكومية في مجال الحد من هذه الجرائم، الأمر يتطلب تعزيز التعاون القائم بين الجميع لتكثيف مجالات التوعية والتثقيف بهذا الموضوع الذي يشكل أهمية كبرى لكافة المؤسسات، مؤكدا أن المؤتمر سيسهم في تعزيز العلاقات وتبادل الأفكار بين الحضور والاستفادة من المناقشات والحوارات التي ستنبثق منه.

الجانب السلبي للتقنيات الحديثة وثورة نظم المعلوماتية والاتصالات

من جانب شرطة عمان السلطانية فقد ألقى العميد راشد بن سالم البادي مدير عام الإدارة العامة للتحريات والتحقيقات الجنائية كلمة بهذه المناسبة قال فيها إن التطور العلمي الذي أحرزه بنو الإنسان خلال النصف الثاني من القرن الماضي، بفضل التقنيات الحديثة التي أحدثت طفرة هائلة في نظم المعلومات وأجهزة تقنية بالغة التطور، يُعد تقدماً لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية، مقارنة بأي حقبة تاريخية سابقة، إذ أصبح ما يعرف بثورة نظم المعلومات أو الثورة المعلوماتية أو ثورة الإتصالات حقيقة ماثلة تميز هذه الحقبة من تاريخ البشرية، حيث أنه بفضلها أصبح العالم بأسره عبارة عن قرية كونية صغيرة، إلى حد تأثر كل دولة بما جرى في الأخرى، بسرعة لم يعرفها الإنسان من ذي قبل إذ إن إمكانيات التقنيات الحديثة تطورت بمستوى جعل من أنظمتها وفي مقدمتها أجهزة الحاسب الآلي، وإمكانيات وقدرات متعددة وكبيرة للغاية. ومع الفوائد العظيمة للتقنيات الحديثة في تطور مختلف مناحي الحياة اليومية بمختلف مفرداتها التي لا حصر لها بما فيها الأمن، فإن لهذه التقنيات جانباً سلبياً في غاية الأهمية لا يجوز أو لا ينبغي إغفاله، إذ إن الباب فُتح على مصراعيه للعناصر الإجرامية للتسلل إليها بأساليب لم يألفها العالم من ذي قبل في تطور ملحوظ لأساليب ارتكاب الجرائم،مما يلقي ذلك بظلاله على الأعباء الموكولة على الأجهزة الأمنية المناط إليها مكافحة الجرائم والحد من انتشارها. لهذا فإنه يجب أن يواكب هذه التطورات التي تشهدها الساحة الإجرامية قدرات ومهارات ووعي من جانب رجال الشرطة وشراكة حقيقية مع كافة الجهات ذات العلاقة بما فيها القطاع الخاص.

وقد تضمن المؤتمر تقديم عدد من أوراق العمل المتخصصة تناولت في يومه الأول القضايا المتعلقة بالجرائم المالية وطرق

العميد راشد بن سالم البادي

مكافحتها، حيث قدم سعيد بن محمد المقبالي مدير إدارة الإدعاء العام لقضايا تقنية المعلومات ورقة عمل حول صعوبات التعامل مع قضايا تقنية المعلومات، فيما قدم الدكتور حسين الغافري مستشار قانوني بهيئة تقنية المعلومات ورقة أخرى بعنوان كيفية التصرف مع الجرائم الإلكترونية، أما جراي باوير مدير خدمات الطب الشرعي بشركة بروتيفيتي فقد قدم ورقة حول الاحتيالات المصرفية. وفي الختام تم تقديم دراسة حالة أكبر إنهيار مالي في المنطقة نتيجة جريمة مالية.

وفي اليوم الثاني للمؤتمر فقد تناول المجتمعون عدة أوراق عمل متخصصة أخرى ركزت على التعرف بالأساليب الحديثة لمجالات الإحتيال والسرقات وكيفية الحد منها، إضافة إلى الخطوات الواجب تطبيقها في هذا المجال، وخاصة المتعلقة بتطبيق الضوابط والتشديد على إجراءات الرقابة والتعرف على أنواع مجالات التزوير في الأوراق الرسمية. وقد قدم المقدم عبدالله بن ناصر الكلباني مدير المختبر الجنائي بشرطة عمان السلطانية ورقة عمل بعنوان جريمة تزوير العملة العمانية – الأساليب ووسائل المكافحة – حيث تم استعراض بعض الحالات ودور شرطة عمان السلطانية في هذا المجال، والتعاون القائم بين مختلف الجهات الحكومية والخاصة للحد من وقوع هذا النوع من الجرائم.

الأنماط الحديثة للإحتيال عبر وسائل الإتصال الحديثة

كما قدم هلال السيابي مدير دائرة العلاقات الدولية والإعلام بهيئة تنظيم الإتصالات ورقة عمل حول «الأنماط الحديثة للإحتيال عبر وسائل الإتصال والتعرض لأنواع الرسائل والمكالمات الإحتيالية» حيث تناول دراسة حالتين تعرضتا لعمليات إحتيال من قبل مجموعات وأفراد متخصصين. وأكد أن قطاع الإتصالات في السلطنة يعتبر من القطاعات المهمة ويشهد نمواً وتطوراً كبيرين، وبالتالي فهو معرض وبشكل كبير أيضا لعمليات الإحتيال التي تقوم بها مجموعات محترفة، الأمر الذي يتطلب من الجميع التعاون في هذا المجال للتصدي والحد من العمليات الإحتيالية أو المشبوهة وذلك من خلال تحقيق الشراكة الحقيقية بين مختلف الجهات.

وأشار توماس جيرارد توتون مدير عام التدقيق الداخلي ببنك مسقط إلى بعض القضايا والموضوعات المتعلقة بالجرائم المالية، مشيراً إلى أن الكثير من المشاركين تعلموا الأمور المهمة وخاصة من خلال أوراق العمل والمناقشات الإيجابية من قبل المشاركين والمتحدثين، مؤكداً أن مكافحة الجرائم المالية تحتاج لمزيد من التعاون بين مختلف الجهات المسؤولة وبين المؤسسات المصرفية. وقال أن المؤسسات المصرفية ومنها بنك مسقط لديه قناعة ومسؤولية بأن يكون له دور في خدمة المجتمع وفي المشاركة والتعاون مع الجهات الحكومية والخاصة لتطوير القطاع المصرفي والعمل على استقراره.

وقد شكّل المؤتمر فرصة لتبادل المعلومات والخبرات وتعزيز التواصل وتحقيق الشراكة بين الجهات المعنية في السلطنة في مجال مكافحة الجرائم المالية، حيث أكد الرائد عبدالرحمن بن عامر الكيومي مدير إدارة مكافحة الجرائم الاقتصادية بشرطة عمان السلطانية أن المؤتمر كان بمثابة فرصة مهمة لكافة المؤسسات الحكومية والخاصة لتبادل المعلومات والخبرات، موضحاً أن توقيت المؤتمر جاء في وقت مناسب في ظل التحديات الجديدة والتطورات التي تحدث في العالم وفي المنطقة. كما يعد فرصة لمعرفة آخر المعلومات والأساليب الحديثة في مجال الجرائم المالية وكيفية التصدي لها ومواجهتها، مشيرا إلى أن أوراق العمل شهدت تفاعلاً كبيراً من قبل المشاركين، حيث تم التطرق للأساليب الجديدة في مختلف الجرائم المالية والتقليدية وقضايا الإحتيال والتطورات المتعلقة بالخدمات المصرفية عبر الإنترنت وغيرها من الموضوعات المهمة والمتعلقة بالجرائم المالية.

وعلى رأي المشاركين فقد استفاد الجميع من المناقشات ومن المعلومات والأسئلة التي تم طرحها خلال أيام المؤتمر، الأمر الذي يقع على المؤسسات دور كبير في المرحلة المقبلة في تعزيز الوعي ومجالات التوعية وعقد الدورات وحلقات العمل لكافة موظفيها وتعزيز مجالات التعاون بين مختلف المؤسسات الحكومية والخاصة. كما أكد الجميع على الدور الكبير الذي يمكن أن يلعبه المواطن والمقيم في التعاون مع الجهات المعنية للتصدي والحد من هذه الجرائم وعمليات الإحتيال، وضرورة الإسراع في إبلاغ الجهات المختصة بعمليات الإحتيال، في الوقت الذي يبدى المسؤولون في شرطة عمان السلطانية استعدادهم مع كافة المؤسسات والجهات الحكومية والخاصة للعمل المشترك للحد من هذه العمليات.

إدخال تحويلات جذرية على جودة الخدمة في البنوك

شهادة آيزو ٩٠٠١

إعداد: إن جرومورثي
خبير بدائرة شؤون تحسين الجودة

الجودة – معيار التفوق

مع تزايد المنافسة في كافة مجالات الأعمال، تسعى مختلف المؤسسات للبحث عن السبل الملائمة لإثراء تجربة العملاء، والقطاع المصرفي أصبح حالياً الأكثر تركيزاً على العملاء. فخلال العقدين الماضيين، أصبحت إعادة هندسة العمليات الإدارية المصطلح الرنان في عالم الشركات، لا سيما في القطاع المصرفي، الذي صب كامل اهتمامه نحو إدخال تحويلات جذرية على كافة العمليات لتحقيق القيمة المضافة للعملاء. وتعتبر أجهزة الصراف الآلي والخدمات المصرفية عبر الإنترنت والخدمات المصرفية المتنقلة وتعدد المنتجات المعروضة وتجزئة السوق ووحدات القروض المخصصة ومعالجة الديون المؤجلة وأنظمة الدفع الالكتروني وغيرها جزءاً فرعياً من عملية التفكير المرتكزة على العملاء بشكل متزايد بين البنوك.

ومع ذلك، ألا ينتابنا الشعور بأنه «بقدر ما تتغير الأشياء، بقدر ما تبقى على حالها»؟ والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: ما الذي يجعل أحد البنوك مختلفاً عن الآخر في حين أن جميعهم تقريباً يقدمون نفس النوع من المنتجات والتقنيات والأسعار؟ أحد الطرق لإيجاد حل لهذه المشكلة هو إثراء تجربة

العملاء من خلال الجودة. فالجودة هي مفتاح التفاضل الذي يضفي ميزة تنافسية وتأييداً قوياً للعلامة التجارية لأية مؤسسة. والعملاء يرون الجودة ويشعرون بها ويختبرونها عند تعاملهم مع مختلف المؤسسات.

يقال أنه «يمكن للناس نسخ المنتجات الخاصة بك ولكن ليس الطريقة التي تخلق بها التجربة». فبعض الشركات، مثل ستاربكس و وول مارت وماكدونالدز، قد تركت بصمة متميزة وتجربة فريدة للعملاء يصعب تكرارها من قبل المنافسين. ونتيجة لذلك، يواصل العملاء التمسك بهذه العلامات التجارية بغض النظر عن الشركات الجديدة التي تدخل السوق ومنهم من يقدم منتجات وتجارب مماثلة. فنجاح العلامات التجارية المذكورة هو نتيجة لتركيزها المستمر على الجودة وفي تقديم تجربة متناسقة للعملاء، يوماً بعد يوم، بغض النظر عن موقعهم الجغرافي في العالم.

بالنسبة للبنوك، فإنها تستخدم عدداً من الأدوات لإثراء تجربة العملاء والمساهمة في تعزيز ثقافة الجودة لديها، أهمها تطبيق معيار الآيزو ٩٠٠١. في هذه المقالة، سنحاول إلقاء الضوء على شهادة الآيزو ٩٠٠١ (شهادة الجودة) وكيف أنها قابلة للاستخدام بغرض تعزيز جودة الخدمة في البنوك.

نبذة مختصرة عن منظمة الآيزو

المنظمة الدولية للمقاييس (الآيزو) هي مؤسسة غير حكومية أنشئت في فبراير ١٩٤٧م ومقرها الرئيسي في جنيف، وهي أكبر هيئة في العالم لتطوير ونشر وتعزيز معايير الجودة الدولية. وتعتبر منظمة الآيزو بمثابة منسق نظم إدارة الجودة، حيث تضم شبكة من معاهد المعايير الوطنية من ١٦٠ دولة، مع عضو واحد لكل دولة (الأعضاء إما هيئات حكومية أو خاصة). وقد وضعت منظمة الآيزو ١٧٥٠٠ معياراً متصلاً بمجموعة متنوعة من المواضيع وتنشر حوالي ١١٠٠ معيار جديد كل عام.

الآيزو ٩٠٠١:٢٠٠٨

الآيزو ٩٠٠١:٢٠٠٨ (النسخة الأخيرة التي نشرت في نوفمبر ٢٠٠٨م، حيث تم تنقيح النسخة الأخيرة في عام ٢٠٠٠م) هو معيار إدارة الجودة (مستمد من أسرة معايير الايزو ٩٠٠٠. وبالتبعية، الآيزو ٩٠٠٠ يحدد المفردات) الذي ينطبق على كافة الصناعات تقريبا، بما في ذلك قطاع الخدمات. وتجدر الإشارة إلى أن أكثر من ٥ ملايين من المؤسسات العالمية المتواجدة في نحو ١٥٠ دولة قد حصلت على شهادات الآيزو ٩٠٠١ (المصدر www.iso.org)، أي أن الآيزو ٩٠٠١ هو المعيار الإداري الأكثر استخداماً في العالم.

هيئات التصديق / التسجيل

يتم إصدار شهادات الآيزو ٩٠٠١ من قبل هيئات التصديق التي تسمى أيضا هيئات التسجيل المعتمدة من قبل هيئات الإعتماد. والإعتماد يعني أن هيئات التصديق/ التسجيل معتمدة رسمياً من قبل هيئة اعتماد وطنية لتكون مخولة لتنفيذ إجراءات التصديق. وتتألف هيئات الإعتماد البالغ عددها أكثر من ٦٠ هيئة، من جهات حكومية بمختلف الدول أو مؤسسات خاصة برعاية الحكومة. وبعض هيئات الإعتماد، مثل المعهد الأمريكي للمعايير الوطنية ANSI وهيئة المملكة المتحدة لخدمات الاعتماد UKAS، لديها سمعة عالمية بين الحكومات والمؤسسات والشركات التجارية.

ويوضح الجدول رقم (١) دور الآيزو وهيئات التصديق (التسجيل) وهيئات الاعتماد.

مزايا الآيزو ٩٠٠١ بالنسبة للبنوك

البنوك تستفيد من المزايا التالية من معيار الآيزو ٩٠٠١ جودة أكبر في الخدمات ورضا العملاء.

- تحسين صورة العلامة التجارية للبنك.
- تعزيز الروح المعنوية وثقافة الجودة في البنك.
- فتح المجال لتحقيق الأثر المضاعف الذي يؤدي إلى اعتماد نظام الجودة في العديد من الدوائر والأقسام الأخرى في البنك.

- تحسين وتطوير الإجراءات المطبقة في البنوك.
- تحسين الإنتاجية وعدم هدر الموارد.
- ابتكار المنتجات والخدمات من خلال آراء المستهلكين وردود أفعالهم.

هذا بالإضافة إلى العديد من المزايا الأخرى، مثل الميزة التنافسية في السوق، وزيادة العائد على الأصول، والأداء المتفوق في سوق الأوراق المالية.

الآيزو	الهيئة الدولية التي تؤسس المعايير ولكنها لا تصدر الشهادات
هيئات الإعتماد	الجهات الوطنية المعروفة والمخولة من قبل الحكومات المعنية بتقييم الهيئات التي تقدم الإعتماد. مثال: UKAS في المملكة المتحدة و ANSI في الولايات المتحدة الأمريكية. وتقوم هذه الهيئات بإعتماد هيئات التصديق
هيئات التصديق/ التسجيل	هي هيئات تصدر شهادات الآيزو. مثال: لويدز لتسجيل ضمان الجودة LRQA وهيئة DNV في النرويج وهيئة TUV في ألمانيا. وهي جميعها معتمدة من قبل هيئة واحدة أو العديد من هيئات الاعتماد
الإستشاريون	يتألفون من أفراد/هيئات اختصاصهم تقديم الإستشارات للمؤسسات الراغبة في الحصول على شهادة الآيزو

الجدول رقم (١)

الفرق بين شهادة اعتماد الآيزو ٩٠٠١ والامتثال لمعايير الآيزو ٩٠٠١

شهادة الآيزو اختيارية رغم تبني الحكومات الوطنية وبعض الجهات التنظيمية والرقابية لمعايير الآيزو كجزء من ممارساتها الإدارية. وبذلك، يكون للبنوك إحدى خيارين، إما أن تدعي أنها معتمدة من قبل الآيزو ٩٠٠١ أو ممتثلة لمعيار الآيزو ٩٠٠١. في الحالة الأولى تكون المؤسسات معتمدة من قبل هيئة خارجية مستقلة، أما في الثانية فإنها لا تسعى للحصول على هذا الإعتماد الخارجي. ولكن في كلتا الحالتين، وعند إمتثال المؤسسات لهذا المعيار، فمن الأفضل لها اختيار شهادة الإعتماد ليس فقط لأن «الإعتماد الخارجي» يضفي المصداقية على إدعاء المؤسسة ولكنه أيضاً يساعد على ضمان المتابعة والإلتزام بنظام إدارة الجودة في المؤسسة على نحو فعال.

الآراء المضادة لشهادة الاعتماد

فيما يلي بعض الآراء المضادة لشهادة الآيزو:

- ليس هناك ميزة استراتيجية / تنافسية عند الحصول على شهادة الآيزو.
- ملاحظات العملاء وتقييم رضا العملاء يشكلان عنصرين حاسمين في معيار ايزو. وتطوير نظام تغذية راجعة منتظمة وموثوق بها يقتضي وقتاً طويلاً ويتطلب موارد هائلة.
- شهادات الآيزو تتطلب الكثير من المعاملات الورقية.
- لم يتم تحقيق مكاسب كبيرة للعملاء / أصحاب المصلحة من الشركات التي اعتمدت معايير الآيزو.
- هناك صعوبة محتملة في متابعة معيار الآيزو والحفاظ عليه.
- الثقافة التنظيمية ليست مواتية لتبني معيار الآيزو ٩٠٠١.

معنى ونطاق شهادة الآيزو ٩٠٠١

الآيزو ٩٠٠١ هو عملية وضع معايير توفر إطاراً مقبولاً عالمياً أو إرشادات توجيهية لإنشاء نظام فعال لإدارة الجودة (QMS) في أي مؤسسة. وشهادة الآيزو ٩٠٠١:٢٠٠٨ (المعيار الحالي) دليل على أن المؤسسة تطبق إجراءات تمتثل للمعايير المعمول بها حسب شهادة الآيزو ٩٠٠١:٢٠٠٨ (٩٠٠١ هو الرقم المتميز الذي ينطبق على نظام إدارة الجودة، بينما الرقم ٢٠٠٨م يشير إلى سنة إصدار المعيار).

في العادة، فإنه ليس من المجدي أو الضروري تغطية جميع وظائف المؤسسة ضمن نطاق شهادة الآيزو. لذلك، تقوم المؤسسات بتحديد نطاق شهادة الآيزو ليشمل الوظائف/الخدمات التي ترغب بها فقط تحت مظلة الآيزو. ويشير نطاق شهادة الآيزو إلى الوظيفة / العملية / الخدمة التي يغطيها ذلك. على سبيل المثال، إذا اختار أحد البنوك تغطية «الأولوية المصرفية» فقط ضمن هذا النطاق، فإن ذلك يعني أن المعيار والشهادة لا ينطبقان إلا على الأولوية المصرفية وليس على كافة وظائف البنك.

الشهادة وتواترها والحفاظ عليها وإعادة التسجيل بها

تعتبر هذه الشهادة سارية المفعول لمدة ٣ سنوات. ولضمان فرض المعايير، تقوم الجهات المانحة للشهادات (الجهات القائمة بالتسجيل) بإجراء عمليات تدقيق دورية إما بصورة سنوية أو نصف سنوية وذلك بعد منح الشهادة. وإذا رغب البنك في تجديد الشهادة، تقوم الجهات المسجلة بإجراء عملية تدقيق وإعادة تقييم ثم إصدار التقارير. وفي حال جاء التقرير إيجابيا، يتم إصدار الشهادة بعد تجديدها.

تكلفة مشروع شهادة الآيزو ٢٠٠٨:٩٠٠١

تعتمد تكلفة المشروع على العوامل التالية:

- نطاق الشهادة. أو بمعنى آخر،
- عدد الوظائف / الأقسام التي تغطيها.
- طبيعة الوظائف ومدى تعقيدها.
- عدد الأفرع التابعة للمؤسسة.
- كمية الوثائق المطلوبة.
- اختيار الإستشاريين.
- اختيار هيئة التصديق(الجهة القائمة بالتسجيل)
- اختيار هيئة الإعتماد

وتشتمل شهادة الآيزو ٢٠٠٨:٩٠٠١ على عناصر التكلفة الثلاث المذكورة في **الجدول رقم (٢)** :

نوع الوظيفة	عنصر التكلفة
أ- التعاقد مع الجهة القائمة بالتسجيل (جهة التصديق)	• رسوم التدقيق • مصروفات سفر وإقامة موظفي التدقيق • رسوم تقديم الطلب • رسوم التسجيل • التقييم المبدئي (اختياري) • التدقيق الداخلي المعتمد (السنة الأولى) • التدقيق الدوري (السنتين الثانية والثالثة) • إعادة التقييم (اختياري) • عمليات إعادة التقييم (اختياري)
ب- التكلفة الداخلية	• تعرف على شهادة الآيزو ٩٠٠١ • تحليل الثغرات • تخطيط المشروع • تدريب الموظفين • توثيق نظام إدارة الجودة - دليل الجودة - الإجراءات - جداول انسياب - المعلومات - تعليمات العمل
جـ- التعاقد مع استشاريين	• رسوم الإستشارات • مصروفات السفر والإقامة • تكلفة الأيام التي يعمل فيها الإستشاريين

الجدول رقم (٢)

التعاقد مع استشاري لتنفيذ كافة مراحل المشروع

هناك استشاريون في السوق يقومون بتنفيذ كافة خطوات ومراحل المشروع بتغطية كامل العناصر الثلاثة المذكورة أعلاه. ويقوم هؤلاء الإستشاريون بتحليل الثغرات، وتقديم المساعدة في إعداد الوثائق، وتدريب الموظفين، وتحديد الجهة الموثقة، وترتيب مسألة الإعتماد حسب شروط البنك وحتى مرحلة الحصول على شهادة الجودة. من الأجدى للبنك التعاقد مع خبراء استشاريين لجني فائدة الإختصاص ولضمان الإنتهاء من هذه المهمة في أسرع وقت ممكن.

الجدول الزمني الكلي للمشروع

تستغرق عملية الحصول على شهادة الآيزو ٩٠٠١ : ٢٠٠٨ حوالي ٦-١٢ شهراً منذ توقيع العقد مع الإستشاري. **ومن التحديات التي قد تواجه البنك في تنفيذ مشروع الحصول على شهادة الآيزو ٩٠٠١ هي كالتالي:**

- نقص في المشاركات وفي دعم قرارات رئيس الوحدة وقلة الإهتمام والحماس.
- النقص المتأصل في التوجه إلى الجودة وخدمة العملاء بسبب النظم الموروثة.
- الشك في فوائد المشروع.
- الشكاوى من عبء العمل الإضافي.
- الطلب على اليد العاملة الإضافية.
- عدم وجود متابعة مستمرة بعد الحصول على شهادة الجودة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه هي نفس التحديات التي تواجهها معظم المنظمات، أي أنها ليست مقتصرة على منظمة بعينها، ويمكن التغلب عليها عن طريق التدريب والتثقيف والدعم.

مستوى جاهزية البنوك لشهادة الآيزو ٩٠٠١

بما أنه ينبغي على أغلب البنوك أن تكون لديها إجراءات موثقة جيداً وتغطي معظم العمليات، فإنه لن تكون هناك صعوبة كبيرة في دمج الإجراءات الخاصة بمعيار الآيزو ٩٠٠١. وبالإضافة إلى ذلك، فقد قامت منظمة الآيزو بتقليل شروط التوثيق تدريجياً لتمكين المؤسسات من الإمتثال لمعايير الجودة بسهولة أكبر. على ضوء ذلك، ستجد البنوك سهولة في تبني معيار الآيزو ٩٠٠١ بصورة سريعة.

شهادة الآيزو ٩٠٠١ في القطاع المصرفي

نظراً لعملها في بيئة تنافسية، فقد تمكن بعض البنوك من الحصول على شهادات الآيزو. وقد تراوح عدد الشهادات ما بين عملية واحدة أو بضعة عمليات إلى كافة العمليات. فعلى سبيل المثال، حصل بنك مسقط على شهادة الآيزو ٩٠٠١ لكافة عملياته. أما على المستوى العالمي، فنجد أن بى ان بى باريباس، وهو أكبر بنك من حيث الأصول العالمية (تصنيف ٢٠١١: مجلة جلوبال فاينانس، نيويورك، طبعة سبتمبر ٢٠١١م)، حاصل على اكثر من ٧٠ شهادة آيزو ٩٠٠١.

ندرج أدناه قائمة من البنوك المختارة الحاصلة على شهادة الآيزو ٩٠٠١، إلى جانب العمليات **الجدول رقم (٣)**:

اسم البنك	العمليات الحاصلة على شهادة الجودة
البنوك العاملة في السلطنة	
بنك مسقط	كافة العمليات
البنك الوطني العماني	برنامج «صدارة» لإدارة الثروات
بنك HSBC	الموارد البشرية، الإدارة، التدريب
البنوك العاملة في دول الخليج	
بنك الكويت التجاري	دائرة الموارد البشرية
بنك أبوظبي الوطني	دائرة امتياز الأعمال التجارية دائرة السياسات والعمليات والإجراءات
بنك الجزيرة	العمليات التجارية خدمات الصراف الآلي
بنك الإمارات دبي الوطني	تقنية المعلومات

الجدول رقم (٣)

اختيار العملية / الوظيفة / الدائرة للحصول على شهادة الجودة

كما هو موضح أعلاه، بالإمكان الحصول على شهادة الآيزو لإجراء واحد أو أكثر أو لكافة العمليات التي يديرها البنك. ومن الناحية التطبيقية، تفضل معظم المؤسسات الحصول على الشهادة لبعض الإجراءات والعمليات التي يتم اختيارها بعناية. وعند اختيار الدائرة المعنية، بإمكان البنك إتباع الخطوط الإرشادية التالية:

- أهمية أعمال الدائرة.
- إمكانيات النجاح في تعزيز صورة البنك وإبرازه.
- الفوائد التي تحققها للجهات المعنية.
- مدى تعقيد الإجراءات.
- مستوى التوثيق الراهن.
- ثقافة العمل في الدائرة.
- نطاق التطبيق ومدى استمراريته.
- دعم قرارات مدير الدائرة والمشاركة في صياغتها في بعض الأحيان.
- تعيين القوى العاملة الإضافية لدائرة تحسين الجودة والدوائر المرشحة للمساهمة في إعداد كتيب الجودة

للتأكد من الإمتثال للشروط المتعددة التي تفرضها معايير شهادة الآيزو ٩٠٠١ يجب بذل الكثير من الجهد والعمل الجاد في مجال التوثيق والتدريب والمتابعة والتدقيق الداخلي للجودة والمراجعة الإدارية. لتحقيق ذلك، بإمكان البنوك اختيار الموظفين المجيدين الذين يستطيعون تقديم المساعدة في عملية إعداد كتيب الجودة ووضع خطة الإجراءات وتوثيقها بالإضافة إلى متابعة عملية تطبيق نظام إدارة الجودة في المؤسسة.

ملخص

من شأن شهادة الآيزو ٩٠٠١ مساعدة البنوك في تعزيز ثقافة الجودة ضمن نطاق المؤسسة. على سبيل المثال، تساعد الشهادة على إثبات اهتمام البنك المستمر في تحسين جودة عملياته وتقديم خدمات ممتازة للعملاء، كما أنها تجعل التركيز على رضا العملاء على رأس أولوياتها وتشجع البنوك على الإستفادة من آراء العملاء وملاحظاتهم والنظر في مواطن الخلل وتقليل شكاوى العملاء وإدخال نظم المعلومات الإدارية الجديدة لرصد وتتبع عملياتها. وفي نهاية المطاف، فإن تكلفة شهادة الآيزو ٩٠٠١ قد لا تكون مرتفعة مقارنة بالفائدة التي تعود بها على المدى الطويل المتوقع للمؤسسة. وفي الختام، يجب على البنوك أن تكون مدركة تماماً بأن تطبيق معايير الجودة هو أحد واجباتها الأساسية المفترض الإلتزام بتنفيذها على المدى الطويل وليس فقط للحصول على شهادة الجودة.

التحديات

التي تواجه الإعلام الاقتصادي في الوطن العربي

لا ينكر أحد الدور الكبير الذي يقوم به الإعلام الإقتصادي في تنمية الدول وتطورها اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وعلمياً. فالعالم يركز على الإعلام الإقتصادي بإعتباره أحدى القنوات الرئيسية في تحريك الإقتصاد وأسواق المال من خلال التحليلات المالية التي يقدمها العاملون في هذه المجالات. كما أن هذا النوع من الإعلام يعمل على تنشيط حركة مجالات التجارة والصناعة والسياحة والتأمين وغيرها، بجانب قيامه بتوصيل المعلومات للمستثمرين حول أجواء المناخ الاستثماري في الدول، وتقديم الأخبار والتحليلات اللازمة للجمهور بشأن أسعار الطاقة والأسهم والسندات والسلع والمنتجات.

ويركز الإعلام الإقتصادي أيضاً على مسألة توعية الناس والمؤسسات والشركات بالمخاطر والقضايا السلبية التي يمكن أن تواجه البشرية في مسائل اقتصادية شتى، مع تحليل عمليات البيع أو الشراء للكثير من المنتجات، والتحذير من الإكثار في المديونية الزائدة، بجانب تركيزه على تقديم المعلومات اللازمة لتأسيس مشاريع ذات الجدوى الإقتصادية، والتحذير من مشاريع ذات غير الجدوى، والتأثيرات السلبية للصرف والتبذير والإبتعاد عن الإدخار وغيرها من القضايا الإقتصادية والاجتماعية السلبية التي تمس حياة الناس وقوتهم اليومي. ومثل هذه القضايا عديدة في العالم، ولكن في كل مرة يقدم الإعلام الاقتصادي جرعة منها من خلال الصحف والمجلات والبرامج المرئية والإذاعية المتخصصة.

ومن هذا المنطلق، تؤمن الدول والمؤسسات بأهمية الإعلام الإقتصادي، باعتبار أن الإقتصاد هو الذي يقود السياسة والأمن، وليس العكس كما هو متبع في العديد من الدول التي ترى أن السياسة والأمن هو الذي يأتي بالتطور الإقتصادي والاجتماعي. ونظرا لأهمية هذا الموضوع، فقد نظم اتحاد المصارف العربية وبالتعاون مع الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب مؤخراً ببيروت «منتدى الإعلام الإقتصادي »، حيث شارك البنك المركزي العماني وعدد من المؤسسات المالية والمصرفية والإعلامية في العالم العربي في هذه الفعالية التي طرحت الكثير من القضايا التي تهم هذا الجانب، وما يعاني منه الإعلام الإقتصادي في الوطن العربي. ولا شك أن مشاركة البنك المركزي العماني تأتي لهدفين الأول هو تعزيز الجوانب التدريبية والتأهيلية للعاملين لديه من الكوادر في مختلف المجالات التخصصية ومنها الإعلام الإقتصادي من جهة، والمشاركة في الفعاليات التي تنظمها المؤسسات المصرفية والمالية العربية والدولية حول التجارب والقضايا التي تهم المصارف بشكل عام للإستفادة منها في العمل اليومي من جهة أخرى.

جانب من المشاركين والحضور

الدور الريادي للإعلام الإقتصادي في تحفيز النمو ونشر الثقافة الإقتصادية

وكان المنتدى بمثابة حلقة التواصل بين المصرفيين المحليين والعرب والدوليين من جهة، وبين نخبة من المتخصصين في المؤسسات الصحفية والإعلامية من جهة أخرى، مما جعل وزير الإعلام اللبناني معالي وليد الداعوق يؤكد في حضور أكثر من ٢٠٠ شخصية مصرفية وإعلامية لبنانية وعربية وممثلي ١٢ دولة عربية من بينهم السلطنة على أهمية الدور الريادي للإعلام الإقتصادي في مجالات تحفيز النمو ونشر الثقافة الإقتصادية وتوفير مساحة لطرح هموم رجال الأعمال ومتطلباتهم، ومنوّهاً بدور القطاع المصرفي الحيوي، وما يقوم به من أجل الحفاظ على الإستقرار النقدي، من خلال سعيه الدؤوب إلى تعزيز الثقة بالإقتصاد الوطني ومصداقيته، فضلاً عما يقدّمه من خدمات اجتماعية جليلة للمساهمة الفعالة في التخفيف عن كاهل المواطن، وسدّ بعض الثغرات في خدمات اجتماعية من المفترض أن تقدّمها مؤسسات الدولة في الظروف الطبيعية.

كما أشار الوزير بمناخ الحرية الذي تتميز به لبنان منذ عقود عدة، والذي وفر للإعلام مساحات واسعة لتطوير قدراته الذاتية التنافسية، كي يساهم جدياً في التفاعل بين مكونات المجتمع بدفتيه الإنتاجية والإستهلاكية، ويخفف من سلبيات التأثيرات السياسية والأمنية على الحركة الاقتصادية.

الوزير اللبناني أشار أيضاً في كلمته إلى أن القطاع المصرفي لا يزال يشكّل العمود الفقري للإقتصاد في لبنان والعالم العربي، والذي لولاه لما كان لبنان قادراً على الوقوف على قدميه رغم الأزمات الإقتصادية الحادة والمتلاحقة، نتيجة السياسة الحكيمة التي لا زال ينتهجها مصرف لبنان المركزي، وتجارية جمعية المصارف، وبدعم أكيد من إتحاد المصارف العربية.

كما أجمعت كلمات المشاركين على أهمية الشراكة بين الإعلام والإقتصاد في ظلّ الظروف الصعبة والدقيقة التي تمر بها الدول العربية، فيما شدد رئيس جمعية مصارف

لبنان فرنسوا باسيل على أهمية الاستقرار المصرفي والمالي على الرغم من الصعوبات، في حين وصف رئيس تحرير جريدة السفير الزميل طلال سلمان الذي ألقى كلمة نيابة عن الصحفيين والإعلاميين، وصف العلاقة بين أهل الإقتصاد وأهل الإعلام، «بالعلاقة بين الدائنين والمدينين» مطالباً بتوطيدها، إذ إنّ أبسط شروطها تخفيض الفوائد والقروض الميسرة للقطاعات الإعلامية والصحفية حتى يمكن رفع الصوت بالدفاع أو بالدعاء.

نقص العدد والنوعية من الكوادر العاملة في مجال الإعلام الاقتصادي العربي

أما رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب ورئيس اللجنة التنفيذية لإتحاد المصارف العربية الدكتور جوزيف طربيه فقد أشار في كلمته إلى أهمية توقيت هذا المنتدى، نتيجة للأحداث السياسية والأمنية التي تشهدها المنطقة العربية والتي تشتدّ ضراوتها وتداعياتها بما يهدد أمان المجتمعات ومستقبل أجيالها، معتبراً في كلمته أنه «صدق من قال إن من يخسر في الإقتصاد يخسر في السياسة». كما أشار إلى أن المصرفيين ينظرون باهتمام بالغ إلى الشراكة بين الإقتصاد والإعلام، وذلك على الرغم من وجود نقص كبير من الكوادر في الإعلام الإقتصادي سواء من حيث العدد أوالنوعية، كما أن البرامج تعاني من حيث الجودة والنوعية نتيجة لعدم إلمام معظم المقدمين للبرامج الإقتصادية بأبسط المفاهيم الإقتصادية.

ولفت طربيه الإنتباه إلى أن الإعلام الإقتصادي وجد نفسه في مواجهة تحديات عدة فرضتها تداعيات الوضع الإقتصادي الدولي بآثاره المختلفة، وتحديات رفعت من حساسية موقف ناقل الخبر ومتلقيه، وأبرز بعض مشكلات الصحافة الإقتصادية المتخصصة كغياب الصحافي والإعلامي المتخصص في الشأن الإقتصادي، في الوقت الذي نرى فيه أن منطقتنا العربية بما تمر به من ظروف استثنائية وأحداث سياسية واقتصادية واجتماعية تشير إلى مرحلة ضبابية، تحتاج أكثر من أي يوم مضى إلى دور فاعل للإعلام الإقتصادي.

وقد شدد المنتدى على الدور الهام الذي يلعبه الإعلام الإقتصادي وتأثيره الحاسم على حماية المصالح الوطنية العليا للأوطان واقتصاداتها تجاه المخاطر التي تهددها. وكان واضحاً من الكلمات والمناقشات التي تمت على مدى يومين في هذا الاطار بأهمية الإعلام الإقتصادي، وضرورة عناية المؤسسات الإقتصادية والإعلامية بتوفير المزيد من فرص العمل والتدريب والتأهيل للعاملين في هذا الحقل لكي يتمكنوا من تقديم التحليلات والبرامج وطرح القضايا التي تهم حياة الناس اليومية، وضرورة نشرها للجمهور للإستفادة منها.

فالإعلام الإقتصادي يشكّل اليوم إحدى قنوات التكامل البنّاء حيث يمكن من خلاله نقل التغيّرات الإقتصادية التي تحدث في المجتمع وتحليلها وتفسيرها، سواء تلك التي تتعلق بالأفراد أو المؤسسات أو القضايا المتصلة بالإقتصاد، واستخدام أساليب البحث والتحليل، وتحديد الأهداف في ظل السياسات والإستراتيجيات الإقتصادية السائدة أو المتوقعة ومكافحة الفساد وتحديد الإخفاقات والنجاحات. وهذا ما أكدت عليه كلمات المسؤولين والمشاركين وغيرهم من الحضور، في الوقت الذي يتطلب من المؤسسات التعليمية والجامعية إعطاء المزيد من الإهتمام والرعاية لتخريج كوادر تستطيع سد الفجوة القائمة

جانب من الحضور

جانب من الحضور

في هذا التخصص والحقل الكبير، بإعتبار أن هذا التخصص يستهدف كلياً أو جزئياً الجمهور كالزبائن والمستهلكين وأوساط الأعمال كالمستثمرين، والشركاء المتعاملين، ومكوّنات المؤسسات أو الهيئات المعنيّة كالمساهمين، وأعضاء الهيئات الإقتصادية، كما يهم أيضا أصحاب القرار السياسي والإقتصادي في مختلف السلطات التنفيذية والتشريعية المختصة، أي أن للإعلام الإقتصادي اليوم مسؤولية كبيرة في تحقيق عملية التنمية الشاملة التي تسعى إليها الدول.

الصعوبة في الحصول على المعلومات الإقتصادية من المؤسسات الرسمية والخاصة

كما يتطلب الأمر الحد من المشاكل التي يعاني منها العاملون في مجال الإعلام الإقتصادي، حيث تكمن الصعوبة في الحصول على المعلومات الاقتصادية اليومية للمؤسسات الرسمية والخاصة، فالكثير من المسؤولين في الدول العربية لا يبدون اهتماماً كبيراً للإعلام الاقتصادي، وهذا ما يلمسه الكثير من العاملين في تلك المجالات، الأمر الذي يحتاج إلى مزيد من التعاون مع الجهات الحكومية الاقتصادية والشركات الكبرى ووسائل الإعلام. وفي هذا الصدد يؤكد مسؤولو الإعلام الاقتصادي الخليجي أن مشاركة الإعلام الاقتصادي في صناعة الحدث الاقتصادي وصياغته باتت ضرورة لموقف أكثر التزاماً إزاء المستقبل، وما يفرضه من تحديات تتطلب توسيع إطار مشاركة المواطنين الخليجيين في عملية التنمية المستدامة، وضرورة قيام الجامعات بتنمية الكوادر للعمل في تلك الحقول. كما يرى الخبراء في هذا الشأن أن أبرز مشكلات الصحافة الاقتصادية المتخصصة هو غياب الصحفي والإعلامي المتخصص في الشأن الاقتصادي، في الوقت الذي نرى أن المنطقة أصبحت اليوم مؤهلة وبكل المعايير، وقوة فاعلة ومنافسة في اقتصاد العالم. ويعلم الجميع إن الاقتصاد هو عصب الحياة، والفرص الاقتصادية في السلطنة وغيرها من الدول في المنطقة غير محدودة وبحاجة للاستكشاف وتسليط الضوء عليها. ومن هنا تزداد أهمية دور الإعلام المتخصص في الشؤون الاقتصادية؛ لكي يتمكن من طرح الأفكار والرؤى الهادفة لدفع عجلة التنمية، وإيجاد مزيد من فرص العمل وتعزيز الشراكة بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص من أجل تنمية مستدامة.

مطلوب تخصيص ميزانيات ضخمة لدعم الإعلام الإقتصادي

كما أن وجود متحدثين رسميين لاسيما في المجالات الاقتصادية والتعامل مع وسائل الإعلام بكل شفافية وعدم إخفاء أي معلومات سوف يؤدي إلى نشر مزيد من الفهم والمعرفة بين العاملين في المؤسسات الإعلامية الاقتصادية، بإعتبار أن المتحدث الرسمي سيكون أداة وصل بين الجهات الإعلامية والحكومية أو الخاصة، وبالتالي فإن الحصول على المعلومة الصحيحة والسريعة ستؤدي إلى تنظيم وإعداد المزيد من البرامج التي تهم القضايا والحوارات والبرامج الإقتصادية في الوسائل الإعلامية. فاليوم نحن نحتاج إلى إيجاد التكامل بين وسائل الإعلام الإقتصادية المقروءة والمسموعة والمرئية وبين المؤسسات الحكومية والخاصة من خلال تدريب وتأهيل العاملين في الإدارات الإعلامية التي تقوم بتنظيم تلك البرامج، بحيث يتمتع هؤلاء بقدر كبير من العلوم والمعلومات الإقتصادية، ويكونوا قادرين على عملية التحليل وتزويد الصحف ووسائل الإعلام بما تتطلبها من معلومات يومية، ناهيك عن اشتراكهم مع تلك الجهات في وضع البرامج التي تحتاج إليها المؤسسات الإعلامية، الأمر الذي يتطلب تخصيص ميزانيات ضخمة لدعم الإعلام الإقتصادي كونه المتخلف الوحيد بين القطاعات الأخرى المختلفة سواء على المستوى المحلي أو الخليجي.

تكريم راعي الحفل

برامج تحقيق الاستقرار المستندة إلى سعر الصرف: مجالس العملة أنموذجا

إعداد الأستاذ : عبد الحميد مرغيت.

استاذ الاقتصاد المساعد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر.

الملخص

برامج تحقيق الاستقرار المستندة إلى سعر الصرف هي إستراتجية فاعلة تعتمد على مبدأ ثبات سعر الصرف كركيزة اسمية أساسية موجهة لمكافحة التضخم. ومن بين الأدوات المستخدمة في هذه البرامج نجد «مجالس النقد أو العملة» التي تعتبر أحد الخيارات المعتمدة في إدارة سعر الصرف حيث تعتبر وسيلة هامة في استعادة الانضباط النقدي والمالي وإعادة الثقة إلى العملة التي تضررت بفعل القوة التدميرية للتضخم.

المقدمة

واجهت العديد من البلدان النامية منذ سبعينيات القرن الماضي صعوبات اقتصادية كبيرة ناجمة أساسا عن عدم الاستقرار الدولي بسبب انهيار نظام «بروتن وودز» لأسعار الصرف الثابتة (١٩٧٣)، والوضع المتدهور لموازين المدفوعات، إضافة إلى سوء الأوضاع الاقتصادية المحلية مثل: معدلات التضخم المرتفعة، العجز الكبير في الموازنة العامة، التوسع النقدي السريع في سياق معالجة الصعوبات الاقتصادية وخاصة موجة التضخم المرتفع. وقد قامت العديد من البلدان النامية في نهاية الثمانينات بتبني برامج تحقيق الإستقرار المستندة إلى سعر الصرف أو ما يعرف أيضا ببرامج «مكافحة التضخم»، التي غالبا ما يتم تبريرها على أنها السبيل الوحيد لأن يلعب سعر الصرف دوره التقليدي كركيزة اسمية لمستوى الأسعار المحلية من خلال تثبيته.

وتعتبر مجالس العملة أحد ترتيبات إدارة سعر الصرف، التي سخرت في سبيل إنجاح برامج الإستقرار هذه، حيث تبنتها العديد من البلدان النامية لاسيما التي كانت تعاني من التضخم المفرط. وقد جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على برامج الإستقرار المستندة لسعر الصرف من حيث مفهومها ومزاياها، كما تركز على أحد أدوات هذه البرامج ألا وهي مجالس النقد أو العملة حيث تتطرق إلى تعريفها ومبادئ تشغيلها، إضافة إلى أهم منافعها وعيوبها.

ماهية برامج تحقيق الاستقرار المستندة إلى سعر الصرف؟

يمكن تعريف برامج الإستقرار المستندة إلى سعر الصرف على أنها تلك المخططات التي تستخدم سعر الصرف كركيزة اسمية، حيث يتطلب تنفيذها إما تثبيت قيمة العملة بالنسبة لبلد آخر يتميز بانخفاض معدل التضخم فيه (يسمى بلد التثبيت)، أو تبني سعر صرف زاحف معلن سلفا يتم خفضه بمعدلات بسيطة و بمعدل أقل من الفرق بين معدل التضخم

المحلي ومعدل التضخم في بلد التثبيت. وترتكز هذه البرامج على قانون تكافؤ القوة الشرائية، الذي يمكن التعبير عنه كمايلي (Salmah، ٢٠٠٩):

$$Pd = e\ Pa$$

حيث:

- e هو سعر الصرف الاسمي ،
- Pdهي مستوى الأسعار المحلي،
- Pa هو مستوى الأسعار في بلد عملة التثبيت.

بمعنى آخر فإن هذه البرامج ترتكز على المبدأ التالي: إن ربط سعر الصرف بعملة ذات معدل تضخم منخفض، أو انتهاج سبيل الخفض المتكرر والمقرر سلفاً لسعر الصرف بنسب بسيطة، بإمكانه تخفيض معدل التضخم نظراً لما ينتج عن ذلك من استقرار في مستوى أسعار السلع التجارية، وما يصاحبه من فرض قيود على معدلات الأجور والأسعار، وكذلك بسبب ما يفرضه من قيود على الطلب الكلي، ولاسيما على الإنفاق الحكومي (قنديل، ٢٠٠٤).

وتستند هذه البرامج إلى افتراض أن بعض المصارف المركزية أقل أهلية وصدقية من غيرها. لذلك يمكنها استيراد صدقية من نظرائها الأكثر أهلية عن طريق تثبيت سعر الصرف، وهكذا تلزم أنفسها بوضوح بمحاكاة السياسة النقدية للمصارف المركزية الأكثر أهلية. ولقد اتبعت هذه الإستراتيجية بلدان أوروبية عدة (كفرنسا والمملكة المتحدة) التي ثبتت عملاتها الوطنية على أساس المارك الألماني قبل أن تصدر عملة اليورو لاستيراد الصدقية من البنك المركزي الألماني «بوندسبنك» (Salmah، ٢٠٠٩). ويمكن حصر أهم مزايا برامج تحقيق الاستقرار المستندة إلى سعر الصرف (أو سياسة مكافحة التضخم) في الآتي (Mussa ،et al، ٢٠٠٠):

- تسهم هذه البرامج في خفض معدل التضخم وفرض الانضباط على السياسات النقدية والمالية، وذلك نظراً لما ينتج عنها من استقرار في مستوى أسعار السلع القابلة للاتجار، وما يصاحبها من فرض قيود على معدلات الأجور والأسعار. وكذلك بسبب مايفرضه من قيود على الطلب الكلي، وخاصة الإنفاق الحكومي.
- أوضحت تجارب البلدان التي اتبعت هذه السياسة أن استخدام سعر الصرف كركيزة اسمية يسهم إسهاماً فعالاً في خفض معدل التضخم، وبشكل خاص في السنة الثالثة من بداية تطبيق هذه البرامج، حيث أن أثر التثبيت لسعر الصرف يسمح بخفض معدل التضخم السنوي إلى رقم من عدد واحد فقط؛
- غالباً ما يترافق تطبيق هذه البرامج معدل نمو اقتصادي حقيقي سريع في البداية يتبعه تباطؤ فيما بعد. فقد تم إطلاق هذه البرامج بعد فترة من الركود الاقتصادي استمرت لعام وأكثر، كما صاحبها إصلاحات اقتصادية جذرية خاصة في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقال.

مجالس العملة كأداة من أدوات برامج تحقيق الاستقرار المستندة إلى سعر الصرف

مجالس العملة هي نظام لتثبيت أسعار الصرف كان شائع الاستخدام في أقاليم المستعمرات خلال النصف الأول من القرن العشرين، وأنتهى العمل به عندما تم تفكيك النظم الاستعمارية. لكنها بدأت في الظهور من جديد ابتداء من ١٧اكتوبر١٩٨٣عندما قامت «هونغ كونغ» بإنشاء مجلس للعملة سمح بتثبيت عملتها والسيطرة على التضخم. وقد أدى نجاح التجربة في هونغ كون إلى قيام دول أخرى بتبني هذا الترتيب لسعر الصرف حيث اعتمدته الأرجنتين عام١٩٩١، ثم استونيا ١٩٩٢، ثم ليتوانيا١٩٩٤... (ادم بنيت،١٩٩٥).

تعريف مجالس العملة أو النقد Currency Board

هونظام خاص لأسعار الصرف الثابتة يتطلب التفويض القانوني الذي بموجبه يلتزم البنك المركزي بالإحتفاظ بأصول أجنبية

تعادل على أقل تقدير العملة المحلية المتداولة والإحتياطيات المصرفية (مارك ستون وآخرون،٢٠٠٨). وفي هذا النظام يفقد البنك المركزي رقابته على كمية النقود المتداولة حتى الأخيرة تبقى مرتبطة باحتياطيات الصرف من عملة التثبيت والتي غالبا ما تكون عملة دولة صناعية كبرى كالدولار الأمريكي. وعليه فمصادر خلق النقود هي مصادر خارجية بالخصوص (احتياطيات الصرف من عملة التبييت) وهي بالأساس محصلة الفائض التجاري والإستثمار الأجنبي (ادم بنيت،١٩٩٥).

ما يلاحظ على هذا النظام أنه يسمح بازدواجية تداول العملة المحلية وعملة بلد التثبيت (مثلا في الأرجنتين:البيزو والدولار). كما أن السياسة النقدية تفقد استقلاليتها لأن البنك المركزي لا يملك سعر صرف قابل للتعديل، كما أن أسعار الفائدة به ترتبط بتلك السائدة في بلد عملة التثبيت.

مبادئ تشغيل مجالس العملة

لإرساء مجلس عملة في بلد ما لا بد من توفر المقومات الأساسية التي يرتكز عليها هذا النظام وهي: (ادم بنيت،١٩٩٥): قابلية تحويل العملة -اختيار عملة التثبيت- تحديد سعر الصرف الذي تتم به العمليات.

قابلية تحويل العملة

مجلس العملة هو عبارة عن ترتيب يهدف لدعم الأوراق النقدية المتداولة (البنكنوت) والودائع لدى البنك المركزي، فهي ملزمة بإن توفر مقابل العملة المحلية -عند الطلب ودون حدود- النقد الأجنبي الذي ترتبط به العملة المحلية (البنكنوت والودائع الاحتياطية للبنوك التجارية لدى مجلس العملة كلما كان ذلك ممكناً) والعكس بالعكس. وعليه فنظام مجالس العملة يضمن قابلية التحويل الكلية للعملة المحلية.

وحتى يتمكن مجلس العملة من خلق الثقة الكافية بقدرته على الوفاء بالتزامه بقابلية التحويل الكلية لعملته، لا بد من أن يتوفر على احتياطيات النقد الأجنبي الكافية لدعم نسبة كبيرة من القيمة المستحقة للإلتزامات وفقا لسعر الصرف المختار، وهذه النسبة لابد أن لا تقل عن١٠٠ بالمائة. كما أن للبنك المركزي الحق في حيازة احتياطيات إضافية لمواجهة الحالات الطارئة (كتخلف البنوك عن السداد في حالة المقاصة)، أي احتياطيات صافية تزيد عن ما هو مطلوب لتحقيق القابلية الكلية للتحويل.

وفي هذا السياق لا بد للبنك المركزي أن يحترم قاعدة إصدار النقود المركزية: بمعنى أن النقود المركزية (الأوراق النقدية + الاحتياطيات الصافية بالعملة الوطنية المركزية) لا بد أن لا تتجاوز مبلغ الاحتياطيات الإجمالية بعملة التثبيت، وهذا بغرض ضمان قابلية التحويل الكلية للعملة الوطنية.

اختيار عملة التثبيت

لاختيار العملة التي يتم التثبيت بها (ربط سعر الصرف بها) لابد من مراعاة العوامل الآتية:

- مدى قوة هذه العملة من جهة بحيث كلما كانت قوية كلما كانت لها الأفضلية؛
- الروابط التجارية: أي العملة المهيمنة على المعاملات التجارية وغيرها من المعاملات المالية فمثلا: هونغ كونغ وجيبوتي مرتبطة بالدولار الأمريكي،أما بلغاريا والبوسنة واستونيا وليتوانيا فمرتبطة باليورو؛
- ينبغي أن تكون احتياطيات الصرف من عملة التثبيت في شكل أصول تدر فوائد (قصيرة الأمد نسبيا)،حيث تسمح ألا تؤدي التحركات في أسعار الأصول (كالذهب مثلا إن لم يحول إلى أصول نقدية منتجة للفوائد) إلى الإضرار بالدعم(قابلية التحويل الكلية)؛

تحديد سعر الصرف الذي تتم به العمليات

إن الهدف الرئيسي لإرساء مجلس العملة هو محاولة تثبيت العملة والسيطرة على التضخم. فهي إذن صالحة وفعالة في البلدان التي تعاني من التضخم المفرط، أو البلدان الجديدة التي لم يرسخ فيها الإستقرار المالي بعد. إذن فمجالس العملة تهدف إلى وقف الإنخفاض الشديد في قيمة النقد، وعليه فإقامتها تتطلب اختيار سعر الصرف الملائم أي الذي لا ينطوي على مغالاة أو سوء تقييم (بخس) أو أن يكون بعيدا عن السعر السائد في السوق.

مزايا إرساء مجالس العملة

تعتبر مجالس العملة طريقة فعالة للغاية في تثبيت سعر الصرف والسيطرة على التضخم، إلا أن أهم مزية لهذا النظام الذي يدعم قابلية تحويل كلية للعملة الوطنية مقابل عملة التثبيت تكمن في آلية التصحيح الآلي التي يتمتع بها(Kboudour-Castéras،٢٠٠٨)، ففي حالة عجز ميزان المدفوعات الجارية، سيؤدي ذلك إلى خفض حجم الكتلة النقدية المتداولة، وهو ما

ينتج عنه نوعين من الآثار وهما:

- من جهة تؤدي إلى ارتفاع حاضر في معدل الفائدة مسببة تدفقات داخلة لرؤوس الأموال، وهو ما يسمح بتمويل العجز المسجل في ميزان المدفوعات؛
- ومن جهة أخرى تؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار، مما يسهم في تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وعودة التوازن الخارجي.

كما يسمح مجلس العملة بالتثبيت المستدام لسعر الصرف مقابل عملة التثبيت وبالتالي إلغاء خطر الصرف، مما يشجع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية. وهنا يمكن الإشارة إلى تجربة هونغ كونغ التي أصبحت ساحة مالية دولية هامة وأحد أهم المستقطبين للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تحتل المرتبة الثانية في آسيا بعد الصين.

عيوب مجالس العملة

رغم فعالية مجالس العملة في السيطرة على التضخم، إلا أنها أداة لا تأتي دون مقابل، فتبنّي هذه الترتيبات يفرض بعض القيود على السياسات المالية والنقدية للبلد المعني. ويمكن حصر أهم هذه القيود في مايلي: (أدم بنيت،١٩٩٥).

١- منع عمليات التمويل الحكومية

لنجاح مجالس العملة في السيطرة على التضخم وترسيخ الاستقرار المالي في البلد المعني، لا يجوز لمجلس العملة تقديم قروض للحكومة، أو بعبارة أخرى لا تستطيع الحكومة الحصول على تمويل من البنك المركزي. وفي هذه الحالة فان الوضع المثالي لمتطلبات الحكومة من الاقتراض الداخلي يجب أن يكون معدوماً، وإلا متواضعاً إلى حد ما ويتم تلبيتها إما بإصدار سندات أو التحول نحو البنوك التجارية.

إن الهدف الرئيسي لمنع عمليات التمويل الحكومية هو إضفاء المصداقية على الإرتباط الموجود بين النقد الأساس والاحتياطيات من عملة التثبيت، وعدم إضعاف قدرة البنك المركزي على الوفاء بضمانه المتعلق بقابلية التحويل الكلية. وبالتالي يسهم مجلس العملة في خفض عجز الحكومة لدرجة الصفر من الناتج المحلي الإجمالي.

٢ - منع عمليات السوق المفتوحة

في البلدان التي تعتمد ترتيبات مجلس العملة، فان البنك المركزي لا تكون لديه سياسة نقدية مستقلة لأنه لا يملك سعر صرف قابل للتعديل، كما أن أسعار الفائدة به تربط بتلك السائدة في بلد عملة التثبيت. إذن لا تملك السلطات النقدية حرية التأثير على أسعار الفائدة من خلال عمليات السوق المفتوحة، أو إبطال الأثر النقدي للتغيرات في الاحتياطيات الخارجية وهذا ما يسمح باكتساب سعر صرف أكثر قوة.

فأسعار الفائدة تحدد من حيث المبدأ حسب تقدير البنوك التجارية أي أنه لا يوجد «سعر رسمي»، كما أنها تميل إلى إتباع أسعار الفائدة لعملة بلد التثبيت في المدى المتوسط، ما يعني أن الدول التي تتبنى هذه الترتيبات تصبح تابعة بشكل قوي للظرف الاقتصادي السائد في بلد عملة التثبيت. فتغيرات سعر الفائدة تصبح غير مرتبطة بالدورة الاقتصادية للبلد المعني، وبالتالي قد ينتج عنها آثار مسايرة للاتجاهات الدورية، بمعنى أن ارتفاع أسعار الفائدة في بلد عملة التثبيت ينتج عنه خروج لرؤوس الأموال من بلد مجلس العملة، والتي يتم تعويضها برفع لسعر الفائدة في البلد المعني. وعليه فالسياسة النقدية لبلد مجلس العملة تحددها المكاسب الاقتصادية ومصالح بلد عملة التثبيت وليس الظرف الاقتصادي لبلد المجلس. ولكن هذا لا يمنع من وجود تدخلات عرضية لتخفيف حدة التقلبات في أسعار الفائدة، لكن الوضع المثالي يبقى عدم التدخل في محاولة لتعويض آثار السيولة الناتجة عن تدفقات رأس المال المستمرة سواء للداخل أو الخارج. كما أن الرقابة الإدارية على أسعار الفائدة تؤدي بالإضرار بعمليات مجلس العملة وانهياره، لأنها بمثابة تدخل في الآلية التي تحقق من خلالها البنوك التوازن في توزيع الأصول

النقدية والالتزامات (فمثلاً لو انخفضت أسعار الفائدة أكثر مما ينبغي، فقد تواجه البنوك عمليات سحب مفرطة وقد تتعرض للانهيار).

٣- تقييد إعادة تمويل البنوك التجارية لدى البنك المركزي

في ظل ترتيبات مجلس العملة يسير النظام بدون سوق نقدية ولكن بسوق لما بين البنوك، حيث أن وظيفة مقرض الملاذ الأخير ليست مضمونة بشكل كامل، وباعتبار أن هناك قيوداً مفروضة على قدرة البنك المركزي في العمل كضامن للنظام المصرفي، بحيث تقتصر وظيفته كمقرض الملاذ الأخير في تقديم المساعدة للبنوك الضعيفة بالاعتماد على احتياطيات الصرف الأجنبي التي تزيد عن متطلبات مجلس العملة وتقدم فقط حيث يكون النظام ككل معرضاً للخطر (منح قروض الطوارئ).

الأثر المعاير للاتجاهات الدورية لمجلس العملة

إن أهم خاصية (سلبية) يتميز بها نظام مجالس العملة هو مسايرته للاتجاهات الدورية (Kboudour-Castéras، ٢٠٠٨)، فمع غياب استقلالية السياسة النقدية، وما يرافقها من الرقابة المفروضة على النفقات العمومية، فإن ذلك لا يسمح للسلطات من القيام بسياسات لاستقرار الظرف الاقتصادي، باعتبار أن خروج رؤوس الأموال الناتجة عن تباطؤ النشاط الاقتصادي ينتج عنها ضغوط على العملة نحو التراجع، والتي يتم تعويضها برفع معدلات الفائدة وما ينجر عنها من كبح للنشاط الاقتصادي (مثلا: انخفاض قروض الاستثمار والاستهلاك).

كما أن عدم مرونة الأجور في ظل ترتيبات مجلس العملة يكون غير كافي لكي يسمح للأجور بأن تلعب دورها في التصحيح. وهو ما يترجم بتقلبات شديدة في معدلات النمو الاقتصادي، والبطالة، ما يؤكد خاصية المسايرة للاتجاهات الدورية لهذا النظام.

وفي هذا السياق تؤكد دراسة (Frankal، ١٩٩٩) أن الخاصية التي تتقاسمها كل أنظمة الصرف الثابتة هي أنها تجعل السياسة النقدية مهيأة كلية للدفاع عن قيمة سعر الصرف دون غيره من المتغيرات الاقتصادية الكلية (النمو الاقتصادي-البطالة...).وهذا التناقص في استقلالية السياسة النقدية يزداد مع ثبات سعر الصرف الاسمي. وقد تنامت وتسارعت هذه الظاهرة بعد تحرير عمليات النقد الأجنبي والانفتاح المالي في ظل العولمة المالية.

الخاتمة

لقد حاولت هذه الدراسة استعراض بعض الجوانب المتعلقة بسياسات مكافحة التضخم عبر اعتماد ما يسمى ببرامج تحقيق الاستقرار المستندة إلى سعر الصرف، والتي تهدف إلى تحقيق سقوط سريع وكبير في التضخم من خلال التثبيت المستدام لسعر الصرف. وفي هذا الشأن تعتبر مجالس العملة أحد الخيارات المعتمدة في إدارة سعر الصرف لاسيما في البلدان التي تعاني من التضخم المفرط، حيث تعتبر وسيلة هامة في استعادة الإنضباط النقدي والمالي وإعادة الثقة إلى العملة الوطنية التي تضررت بفعل القوة التدميرية للتضخم. وبرغم المزايا الواضحة لهذه المجالس، إلا أنها كانت لها جوانب غير مؤاتية لأداء الاقتصاد الكلي خاصة مايتعلق بعدم القدرة على تعديل أو استخدام سعر الصرف كأداة للضبط الاقتصادي ومعالجة الإختلالات، والقيود المفروضة على السياسة المالية و فقدان استقلالية السياسة النقدية.

المراجع:

× ادم ج.ج.بنيت (١٩٩٥)،«مجالس العملة:قضايا وتجارب»، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر ،ص ص ٣٩-٤٢.

× ماجدة قنديل (٢٠٠٤)، «تأثير سياسة سعر الصرف»، معهد صندوق النقد الدولي، واشنطن٢٠٠٤. ص.٣٠.

× مارك ستون وآخرون(٢٠٠٨)، أنظمة سعر الصرف: ثابتة أو معومة، مجلة التمويل والتنمية،مارس، ص ص.٤٢-٤٣.

× Kboudour-Castéras D. (2008)، « Le prix de la vertu : 25ans de currency board à Hong Kong »، Lettre de Cepii. No.280. juillet –aout. p.2.

× Frenkel.J.(1999). «No single currency regime is right for all countries or at all times».Princeton essays in international finance.No.215.

× Mussa Micheal ،Paul Masson.Alexander Swoboda.Esteban Jadresic.Paolo Mauro.Andrew Berg(2000). «Exchange rate regimes in an increasingly integrated world economy».IMF Occasional paper.No.193.p.46..

× Salmeh B. (2009). «Exchange rate –based stabilization". Queens University. January 27. 2009. p.2.in: http://qed.econ.queensu.ca/pub/faculty/smithgw/econ826/exercises/SB-erbs.pdf

نظام حماية الرواتب

إدخال التحسينات على سوق العمل العماني

خلال اجتماع المصرفيين الذي عقد قبل عدة أشهر، أكد سعادة حمود بن سنجور الزدجالي الرئيس التنفيذي للبنك المركزي العماني، على ضرورة تنفيذ القانون الخاص بنظام حماية الرواتب وحث المصرفيين على المساهمة في المشروع الوطني لسلطنة عمان الذي يهدف إلى الوفاء بالتزامات الحكومة تجاه حماية حقوق العاملين وذلك بالتأكد من استلام الموظفين لرواتبهم في الوقت المحدد وحسب العقد. وتحقيقا لهذه الغاية، أقنع سعادة الرئيس التنفيذي المصرفيين بعدم رفض فتح حسابات للموظفين ذوي الأجور المنخفضة بحجة ارتفاع تكاليف صيانة هذه الحسابات.

ويعمل البنك المركزي العماني في الوقت الحالي على تنفيذ نظام الدفع الشهري، وذلك بالتعاون مع وزارة القوى العاملة، من أجل تأسيس منصة إلكترونية لدفع الرواتب في جميع المؤسسات بسلطنة عمان. وبما أن نظام الدفع الشهري لا يزال في مراحله الأولى في السلطنة، فإن هذه المقالة تهدف إلى تعريف القارىء بهذا النظام من خلال الإستفادة من خبرة بعض الدول الخليجية في تنفيذ نظام حماية الرواتب.

ما هو نظام حماية الرواتب

نظام حماية الرواتب هو نظام إلكتروني بدأت بتنفيذه

وزارة القوى العاملة بالتعاون مع البنوك المركزية التابعة للحكومات المعنية. ويهدف النظام بشكل رئيسي إلى حماية الحقوق الأساسية لكل موظف والمتمثلة في الحصول على الرواتب في الوقت المحدد و حسب العقد. ويمكن تطبيق هذا النظام على جميع الموظفين، المواطنين والوافدين، في كافة القطاعات على النحو المنصوص عليه من قبل الحكومة من وقت لآخر .

وبموجب هذا النظام، لا يمكن لأرباب العمل دفع الرواتب نقداً بل فقط عبر القنوات المنظمة والمعتمدة بواسطة البنك المركزي. وفي ما يلي وصف موجز لهذا النظام:

يجب على أرباب العمل اختيار أحد مزودي الخدمات المالية (الجهات المسجلة) مثل البنوك أو شركات الصرافة أو أي مزودي خدمات آخرين مسجلين ومعتمدين بواسطة البنك المركزي لصرف الرواتب. ولدى أرباب العمل الحرية لاختيار أي جهة مسجلة ترها مناسبة للتعامل معها.

يقوم أرباب العمل بتقديم لائحة الموظفين مرفقة بتفاصيل رواتبهم إلى وزارة القوى العاملة من خلال البنك المركزي. وهذا من شأنه أن يساعد في التحقق بدقة من تفاصيل الرواتب مع قاعدة بيانات الوزارة.

يتم تحميل ملفات الرواتب الواردة من رب العمل من قبل الجهات المسجلة ثم إرسالها للبنك المركزي ووزارة القوى العاملة من خلال نظام حماية الرواتب ليتم بعد ذلك اعتمادها وإرسالها للجهة المسجلة لتقوم بصرف الرواتب .

لا يحق لأرباب العمل تقاضي أي رسوم على الموظفين مقابل صرف رواتبهم عبر نظام حماية الرواتب.

الرسم البياني في الشكل رقم (١) يوضح طريقة عمل النظام:

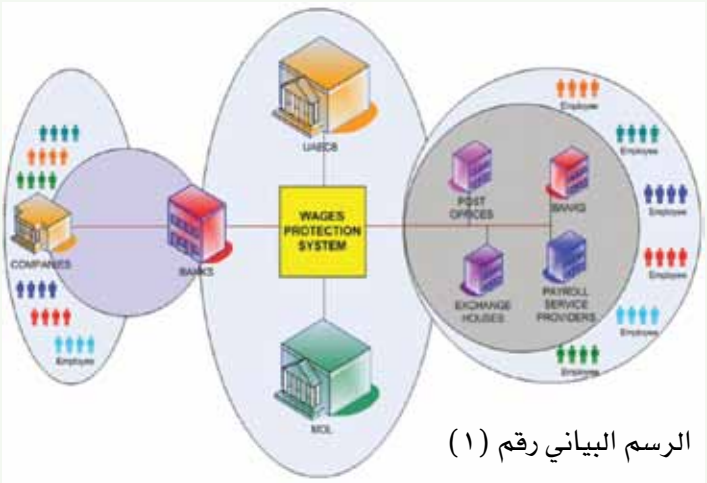

الرسم البياني رقم (١)

المصدر : مجلة SME Advisors Middle East

فوائد نظام حماية الرواتب

من المتوقع أن يستفيد كل من أرباب العمل والموظفين من نظام حماية الرواتب. وفي ما يلي بعض من تلك الفوائد:

- سوف يحصل الموظفون على رواتبهم كاملة، في الوقت المحدد وحسب العقد المبرم.
- أرباب العمل الذين يتأخرون في دفع الحد الأدنى للأجور عن الوقت المحدد أو يدفعونها ناقصة مع الإخلال بالعقود المبرمة مع الموظفين سوف يخضعون للرقابة ويحاسبون على التقصير من قبل وزارة القوى العاملة بمساعدة هذا النظام.
- إمكانية التقليل من مشكلة توظيف العمالة السائبة، بما في ذلك العمالة المتعاقدة مع كفلاء آخرين.
- سوف يساعد النظام في التقليل من المنازعات العمالية الناشئة عن عدم دفع الرواتب وفقاً للعقود وفي تعزيز بيئة صناعية مؤاتية.

- يضمن النظام توجيه جميع مدفوعات الرواتب عبر القنوات المصرفية السليمة، وبالتالي فإنه يتيح الإحتفاظ بسجل منظم يبين عمليات صرف الرواتب من عدمها ويمكن الاعتماد عليه لتسوية أي نزاع.
- سوف يساعد النظام في تعزيز سوق عمل مستقر ذي ظروف مواتية.
- سوف يعمل النظام على حماية أرباب العمل من الاحتفاظ بمبالغ نقدية كبيرة في أماكن عملهم.
- يعتبر هذا النظام مفيد بشكل خاص بالنسبة للموظفين ذوي الأجور المنخفضة وغير المتعلمين الذين هم عرضة للاستغلال من قبل أرباب العمل.
- هذا النظام هو أيضاً ضمانة لأرباب العمل في حال تقديم بعض الموظفين للمطالبات بأنه لم يتم صرف رواتبهم.

نظام حماية الأجور في دولة الإمارات العربية المتحدة

تعتبر الإمارات العربية المتحدة من الدول الرائدة في تطبيق نظام حماية الأجور في الخليج من خلال المرسوم الوزاري رقم ٧٨٨ لسنة ٢٠٠٩م الذي صدر بتاريخ ٢٠ يوليو ٢٠٠٩م ودخل حيز التنفيذ اعتباراً من مطلع سبتمبر من نفس العام. وعند إطلاق النظام، وضعت وزارة العمل تصوراً بتغطية حوالي ٤ مليون عامل في الإمارات العربية المتحدة والذين شمل الإقتراح إدراجهم في النظام على مراحل كما هو مبين في الجدول التالي:

حجم الشركة/المؤسسة	تاريخ بدء النشاط
الشركات التي يعمل بها ١٠٠ موظف فأكثر	نوفمبر ٢٠٠٩م
الشركات التي يعمل بها ما بين ١٦ و ٩٩ موظف	فبراير ٢٠١٠م
الشركات التي يعمل بها ١٥ موظف فأقل	مايو ٢٠١٠م

لتنفيذ النظام، اقترحت وزارة العمل إنشاء مكتب مخصص لهذا الغرض. وتم تسجيل البنوك وشركات الصرافة كجهات معتمدة وتم عرض القائمة التي تضم هذه البنوك / شركات الصرافة على البوابات الإلكترونية لكل من البنك المركزي ووزارة العمل.

نظام حماية الأجور في المملكة العربية السعودية

خلال شهر ديسمبر ٢٠١٣م، أعلنت المملكة العربية السعودية عن إطلاق نظام حماية الأجور. وتم إطلاق البرنامج على أساس تجريبي في وقت لاحق خلال شهر يونيو ٢٠١٣م، وأصبح إلزاميا ابتداء من مطلع شهر سبتمبر ٢٠١٣م.

وكانت خطة التنفيذ وفقا للجدول الزمني التالي:

حجم الشركة/المؤسسة	تاريخ بدء النشاط
الشركات التي يعمل بها أكثر من ٣٠٠٠ موظف وكافة المدارس الخاصة (بغض النظر عن حجمها)	١ سبتمبر ٢٠١٣م
الشركات التي يعمل بها ما بين ١٠٠ و ٣٠٠٠ موظف	١ أكتوبر ٢٠١٣م

ويبدو أن المملكة العربية السعودية قد اختارت في الوقت الحاضر استبعاد الشركات التي لديها يعمل بها أقل من ١٠٠ موظف من تطبيق النظام المقترح.

عقوبات عدم الإمتثال

اقترحت دولة الإمارات العربية المتحدة تجميد تصاريح العمل لعدة أيام في حال عدم تحويل دفعات الرواتب في الوقت المحدد، وفي حال تكرار المخالفة سيتم مصادرة الإمتياز الممنوح للشركات والمتمثل في تصاريح العمل الجديدة لعدة أشهر. وأعلنت المملكة العربية السعودية أن الشركات التي فشلت في تنفيذ النظام الجديد لن تتمكن من الحصول على جميع خدمات وزارة العمل باستثناء تجديد تصريح العمل. كما تم تقديم اقتراح معاقبة الشركات التي استمرت في تأخير عملية تطبيق البرنامج من قبل الوزارة بالسماح لموظفيها بنقل خدماتهم إلى شركات أخرى دون الحصول على إذن من رب العمل.

المشاكل التي تمت مواجهتها خلال عملية التنفيذ

كما يحدث مع أية مبادرة جديدة، واجهت كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية المشاكل التالية أثناء تطبيقها للنظام الجديد:

- واجه الموظفون ذو الرواتب المنخفضة مشاكل في فتح حسابات في البنوك.
- أبدت بعض من المدارس الخاصة صعوبة في دفع الحد الأدنى للأجور وفقا لما قررته الحكومة .

استجابة مبتكرة للتحديات

كل مشكلة تخلق فرصة جديدة للإبتكار. ومن أجل التغلب على مشكلة فتح حسابات إيداع الرواتب، خرجت بعض من شركات الصرافة بفكرة «بطاقات الرواتب» التي تمكن الموظفين ذوي الأجور المنخفض بسحب رواتبهم التي تقيد مباشرة إلى بطاقات الرواتب من خلال أجهزة الصراف الآلي دون الحاجة إلى صيانة الحسابات. ومن أجل تبسيط هذه العملية، سمحت بعض البنوك للشركات بتحميل ملفات رواتبها مباشرة في برامجهم المصرفية الإلكترونية. كما قامت البنوك بالتعاقد مع مكاتب الصرافة و مقدمي خدمات البطاقات كطرف ثالث لتجميع حلول نهائية وشاملة لكل من الشركات و موظفيها.

مستقبل تطبيق برنامج حماية الرواتب في سلطنة عمان

يبلغ عدد القوى العاملة العمانية حوالي ١,٤ مليون، أي ما يعادل ١/٤ القوى العاملة الإماراتية و ١/٧ من تلك السعودية،

وبالتالي فإن حجم ونطاق التعقيد في إدارة النظام في السلطنة سيكون معتدلاً على الأرجح بالمقارنة مع هاتين الدولتين. ويمكن استخدام الدروس المستفادة من تجربة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية كدليل لتطبيق نظام أكثر كفاءة في السلطنة. ويمكن للسلطنة على وجه الخصوص أن تستفيد بصورة أكبر من تجربة الإمارات العربية المتحدة التي لديها ما يزيد على ٤ سنوات من الخبرة في التعامل مع هذا النظام.

ومن المكاسب الكبيرة المتوقعة من نظام حماية الرواتب هو توفر قاعدة بيانات آنيّة حول القوى العاملة والتي يمكن استخدامها بصورة فعالة لعدد من الأغراض، كحماية مصلحة العمل ومنع انتشار العمالة السائبة وصياغة السياسات المتعلقة بالعمل. ومن المتوقع أن يساهم النظام في معالجة مشكلات مختلفة، مثل المعلومات غير الدقيقة وعدم وجود إحصاءات ومعلومات شاملة وموثوقة والتناقض بين الحقائق على أرض الواقع و السجلات لدى وزارة القوى العاملة والتصنيف غير المناسب للمهن والوظائف والتناقض بين التسميات والمناصب المستخدمة من قبل الشركات و تلك الموجودة على بطاقات العمل و عدم إدراج بعض التسميات في الإحصاءات (**مجلة المركزي، العدد رقم «٣»، ٢٠١٣م، الصفحه رقم١٢**) والتي تمت الإشارة إليها كبعض من الأمور الباعثة على القلق في رأي سيمون كرم، رئيس اللجنة القطاعية المشتركة للتعمين في قطاع النفط والغاز. ووفقاً للملاحظة التي أبداها سعادته خلال اجتماع المصرفيين الذي عقد في أبريل ٢٠١٣م، فإن تنفيذ نظام حماية الرواتب من شأنه أن يوفر فرصة للبنوك لتنويع قاعدة الودائع لديها عن طريق فتح حسابات للموظفين ذوي الأجور المنخفضة. وكما أن التحدي المتمثل في الحد من الفقر ولد الفكرة النبيلة المتمثلة في «مجموعات المساعدة الذاتية» التي أحدثت ثورة في مجال تمويل المشاريع الصغيرة، يأمل المرء أن يبتكر النظام المالي العماني أفكار تماثل «بطاقات الرواتب» التي تطبقها دولة الإمارات العربية المتحدة وذلك للوفاء بأهداف وغايات الحكومة المتمثلة في الحفاظ على حقوق العمالة مع تحقيق الكفاءة التشغيلية وأهداف العمل في ذات الوقت.